جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور قيم الافتراق السياسي المعوقة لعملية التنمية السياسية في الضفة الغربية

إعداد
محمد زكي علي أبو زعرور

إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الإطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس–فلسطين.
2016م

دور قيم الافتراق السياسي المعوقة لعملية التنمية السياسية في الضفة الغربية

إعداد

محمد زكي علي أبو زعرور

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/01/28م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً	.....
2- د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3- د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى نفسّ أبي ألطاهرة

الزي كرّس حياته نبراساً ليضيء طريقي للخير والنجاح

المرحوم بإذن الله

"الحاج زكي علي أبو زعرور"

إلى والدتي الغالية ... وزوجتي الحبيبة... وأبنائي العزيزين على قلبي

الزين لهم الفضل الكبير في تشجيعهم لي والوقوف بجانبي

إلى الزين احتملوا انشغالي عنهم بصبر وتفهم من الأخوة والأهل والأصدقاء والزملاء

إليهم أهدي هذا العمل

عرفاناً بالجميل

الشُكر والتقَدير

إلى الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

مشرفاً وداعماً للفكر والعلم وناقداً أميناً

إلى الهيئة التدريسية في جامعة النجاح الوطنية الذين كان لي الشرف العظيم الاستفادة من خبرتهم وعلمهم

إلى لجنة المناقشة

شكر ما قبل وشكر ما بعد

وإلى من نسيت أن أشكرهم عن غير قصد

شكر خاص لكم

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

دور قيم الافتراق السياسي المعوقة لعملية التنمية السياسية في الضفة الغربية

The Role of the Political Detachment Values in Obstructing Political Development In West Bank

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، بإستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وإنّ هذه الرسالة، أو أيّ جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أيّة درجة أو لقب علميّ أو بحثيّ لدى أيّة مؤسسّة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:	محمد زكي علي أبو زعرور	اسم الطالب:
Signature:	.....	التوقيع:
Date:	28/01/2016	التاريخ:

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص	ي
الفصل التمهيدي: مقدمة ومنهجية الدراسة	1
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
أسئلة الدراسة	6
فرضية الدراسة	7
منهجية الدراسة	8
حدود الدراسة	8
الأدبيات والدراسات السابقة	9
الفصل الاول: الإطار النظري	13
المبحث الأول: المفاهيم	14
أولا: الدولة - State	14
ثانيا: الثقافة السياسية -Political Culture	17
1. مفهوم الثقافة السياسية	17
2. عناصر الثقافة السياسية	18
3. أنماط الثقافة السياسية	20
4. مكونات الثقافة السياسية	21
5. مصادر الثقافة السياسية	22
6. وظيفة الثقافة السياسية	25

الموضوع	الصفحة
ثالثا: القيم -Values	26
1. مفهوم القيم	27
2. منظومة القيم الدافعة نحو التنمية السياسية	30
3. منظومة القيم الدافعة للعجز السياسي	31
رابعاً: الخطاب السياسي -Political Discourse	33
1. مفهوم الخطاب السياسي	33
2. خصائص الخطاب السياسي	33
3. عناصر الخطاب السياسي	35
4. انواع الخطاب السياسي	36
5. الخطاب السياسي وتأثيره على قيم الافتراق	37
خامسا: الافتراق – Detachment	38
1. الافتراق لغةً	38
2. الافتراق اصطلاحاً	39
3. مراحل نشأة الافتراق	40
4. قيم الافتراق الاجتماعي السياسي	41
أ. القبلية	41
ب. الفصائلية والعشائرية وأثرها على المجتمع -Clanism	42
ج. المحسوبية والمحاباة -Nepotism	46
سادسا: التنمية السياسية -Political Development	47
1. مفهوم التنمية السياسية	48
2. خصائص التنمية السياسية	48
3. نظريات في التنمية السياسية	50
سابعاً: العلاقة بين الثقافة السياسية والخطاب السياسي والتنمية السياسية بالافتراق السياسي	52
الفصل الثاني: الافتراق السياسي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني	**54**
المبحث الأول: الافتراق السياسي	55
اولا: مفهوم الافتراق السياسي -Political Detachment	55

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: الافتراق السياسي وجذوره التاريخية	57
أولا: الانشقاقات الداخلية في حركة فتح	61
1. الانشقاق ما بين عام 1973–1983	61
2. الانشقاق عام 1983	63
ثانيا: الانشقاقات الداخلية في حركة حماس	64
المبحث الثالث: الافتراق السياسي في المشروع الوطني	66
أولا: مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني–Palestinian National Project	67
ثانياً: الافتراق التي أوجدته إتفاقية أوسلو وأثره على المشروع الوطني	73
ثالثا: السلطة الفلسطينية وحركة حماس وتأثيرهما على المشروع الوطني	77
الفصل الثالث: أركان الحالة السياسية الفلسطينية (المجتمع المدني ومؤسساته والفصائل السياسية الفلسطينية) وعلاقتها بالافتراق السياسي وقيمه	80
المبحث الاول: الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية	81
أولا: الاهداف من وجود التنظيمات والحركات الوطنية	81
ثانيا: نشأة التنظيمات الفلسطينية - Palestinian Movements	82
1. حركة التحرير الفلسطيني (فتح)	83
2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	84
3. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	84
4. حركة المقاومة الاسلامية (حماس)	85
5. حركة الجهاد الاسلامي	86
ثالثا: واقع التنظيمات السياسية الفلسطينية	86
المبحث الثاني: الشباب الفلسطيني نواة بناء العمل السياسي وتأثره بقيم الافتراق	91
المبحث الثالث: قيم الافتراق وأزمة الثقة مع المواطن	93
المبحث الرابع: الافتراق والبناء الاجتماعي والوعي السياسي	94
أولا: أثر قيم الافتراق على البناء الاجتماعي والوعي السياسي	94
ثانيا: اثر الافتراق على التوازن الاجتماعي	96
ثالثا: واقع مؤسسات المجتمع المدني والبناء المجتمعي الفلسطيني	97
المبحث الخامس: النخب السياسية والافتراق السياسي	100

الموضوع	الصفحة
اولا: دور النخب السياسية في تعزيز قيم الافتراق السياسي	100
ثانيا: البعد الايديولوجي والواقع السياسي الفلسطيني	103
الفصل الرابع: معوقات قيم الافتراق السياسي على عملية التنمية السياسية بالضفة الغربية	**105**
المبحث الأول: الحالة السياسية الفلسطينية	106
أولا: واقع الديمقراطية والنظام السياسي الفلسطيني	106
ثانيا: العلاقة الافتراقية بين التنظيمات الوطنية الفلسطينية	110
المبحث الثاني: الفساد وعلاقته بالواقع السياسي الفلسطيني The Corruption and Palestinian Political Reality	113
اولا: علاقة الفساد بالافتراق السياسي	115
1. الفساد والديمقراطية (عدم تعاون المواطن)	115
2. الفساد يغذي قيم الافتراق السياسي	116
3. الفساد والمحسوبية	116
4. الفساد والتنمية السياسية	117
ثانيا: الاعلام ودوره في تعزيز قيم الافتراق	118
المبحث الثالث: الاعتقالات السياسية-Political Detentions	121
المبحث الرابع: أبرز نقاط معوقات التنمية السياسية بالضفة الغربية	123
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	125
المبحث الاول: النتائج	126
المبحث الثاني: التوصيات	132
قائمة المصادر والمراجع	135
Abstract	b

دور قيم الافتراق السياسي المعوقة
لعملية التنمية السياسية في الضفة الغربية

إعداد
محمد زكي أبو زعرور
إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

تهدفُ الدراسة إلى التّعرف على الأسباب التي يجب توافرها لإحداث تنميةٍ سياسية حقيقة وناجحةٍ ودور قيم الافتراق السّياسيّ في إعاقة عملية **التّنمية السياسيّة – Political Development** في الضفة الغربية؛ والحيلولة دون اللالتقاء بين فئات الشعب الفلسطيني وإعادة الوحدة السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث انقسم الشعبُ الفلسطينيّ على حاله بين مؤيد ومعارض لقرارات السلطة الفلسطينية منذ عام 2006 التي أصبحت الأخيرة بين مطرقة الاحتلال الإسرائيلي وسنديان الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني. فقد لعبت المصالح الفصائلية والشخصية في عملية الافتراق السياسي–**Political Detachment** على الساحة الوطنية دوراً بارزاً قد ساهم بالانحراف عن الهدف الوطني الأول المتمثل المشروع الوطني الفلسطيني لتحرير فلسطين وتحقيق السيادة الوطنية.

ومن خلال الدراسة تم تعريف الافتراق السياسي وبعض المصطلحات التي تفيد القارئ لأن يفهم ما أراد الباحث إيصاله لفكرة الأطروحة الرئيسية. ومن هذه التعريفات التي تطرق إليها مفهوم القيم والخطاب السياسي ومفهوم التنمية السياسية وشروط نجاحها، ليتسنى للقارئ فهم محتوى ما أراد الباحث إيصاله خلال بحثه، من خلال ملاحظة الظواهر السياسية وتسجيل وتحليل وتفسير الظروف.

لقد انطلقت الدراسة من فرضيات مفادها أن هنالك علاقة بين قيم الافتراق السياسي وبين إحداث عملية تنمية سياسية. حيث ربط الباحث تلك العلاقة بشكل عكسي. فكلما زادت وتعمقت تلك القيم السلبية ضعفت احتمالات تحقيق التنمية السياسية. وأن السبب الرئيسي هو ذلك القصور في

الثقافة السياسية وتدني مستوى الخطاب السياسي لدى النخب الذين حمَلهم الباحث جُل المسؤولية في تعزيز القيم الافتراقية بين فئات الشعب الفلسطيني وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

إن غياب الفكر السياسي المشترك الثابت والموحد في ظل الممارسات والسلوكيات التي يقوم بها كل من حركتي فتح وحماس ضد بعضهما، سواء مؤسسات وجمعيات وأفراد وقادة وغير ذلك، من تقاذف الاتهامات والإشاعات وتحميل للمسؤوليات، قد تحوّل جزء كبير من المجتمع الفلسطيني بشكل تدريجي نحو نسخة كربونية من هذا الافتراق.

من جهة أخرى، كان للاتفاقيات المبرمة مع الجانب الاسرائيلي على رأسها– إتفاقية أوسلو الأثر الكبير في تعزيز الافتراق السياسي وخلق الكراهية بين الحاكم والمحكوم حيث قامت أجهزة الأمن التابعة للسلطة بالاعتقالات السياسية لمجموعة من الناشطين السياسيين الفلسطينيين المعارضين للاتفاقية المبرمة مع الجانب الإسرائيلي والنظام السياسي الفلسطيني. فقد سعت السلطة الفلسطينية قمع الجهات المعارضة لها، خصوصاً لمجموعة من المفكرين والناشطين السياسيين والإعلاميين.

الفصل التمهيدي

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل التمهيدي

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة الدراسة:

يعيش الشّعب الفلسطينيّ اليوم حالةً من الافتراق السّياسيّ، والتوجّه نحو الاختلاف. حيث أصبح جزء كبير، يشعر كأنه بلا قضية وبلا محتل، جاثم على ممتلكاته وحقوقه التي طالب بها على مدى فترةٍ من الزمن، وهذا يعبر إلى حالة الاحتقان السياسيّ والضغط النفسيّ, اللذين يشعر بهما المواطن الفلسطينيّ نتيجةً لجملةٍ من القيم السياسيّة التي تتمسك بها الجهات الاجتماعية والسّياسيّة معاً، والتي ربما ترى في الافتراق السياسيّ هدفاً رئيساً في الحفاظ على كينونتها إلى حد ما.

تشهدُ السّاحة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة موجةً كبيرةً من القيم السياسية التي أسهمت في تعزيز الافتراق السياسيّ بين صفوف الشّعب الفلسطينيّ. فقدُ قلبت معظم المفاهيم والقيم السياسيّة، وأصبح من الصعبِ التمييزُ بين المفهوم الوطنيّ من جهةٍ ؛ ومفهوم المصلحة الخاصة من جهةٍ أخرى. ومن هنا فإنّ الفكرة العامة لهذه الأطروحة تتمحور حول ماهيّة العلاقة بين قيم الافتراق السياسيّ المعوقة لعملية التنمية؛ وبين إحداث تنميةٍ سياسيّةٍ حقيقيّةٍ للمجتمع الفلسطيني بالضفّة الغربيّة, في ظل قيمٍ سياسيةٍ صالحةٍ لخدمة المجتمع والفرد على حدٍ سواء.

ويمكن القول، أن قيم الافتراق كان لها أثرٌ سلبيٌّ في صياغة وضعٍ جديدٍ للشعب الفلسطينيّ, كان مبني على أسس سلبية متمثلة بعدم الانسجام والتّناغم الداخليّ بين فئات الشعب الفلسطيني, وصعوبة الاتفاق على مجموعةٍ من المفاهيم والمصطلحات وبعض الأسس والقواعد اللازمة التي تساهم في استمرار عجلة التنمية وتقدمها، كتبادل الرأي والرأي الآخر، واعتماد الحوار السلميّ كوسيلةٍ لحل المشاكل والابتعاد عن القيم الافتراقيّة التي تتمثل بالمضاربات السّياسيّة وإلقاء التّهم والتّشهير والقذف، إلى جانب ظاهرة "التشبيح" والتخوين وازدراء الآخر.

سنعرض من خلال الأُطروحة الجدل القائم بين تلك القيم السياسيّة التي أسهمت في الافتراق السياسيّ، وبين دور الثقافة السّياسيّة، التي أسهمت في خلق الواقع المعوّق لعملية التنمية في فلسطين حالياً، وتحديداً الضفة الغربيّة، التي خدمت بالأساس رؤيةَ المحتل الإسرائيلي.

مشكلة الدراسة:

يواجه الشّعب الفلسطينيّ حالةً صعبةً من التيه والتّخبط والكراهية من جهةٍ، والاحتقان السياسيّ من جهةٍ أخرى، التي أخذت تتشكّل على مدى فترةٍ من الزمن، حيث أثّرت سلبياً على قضية الانتماء والولاء والانسجام بين أطياف الشّعب الفلسطينيّ، وساعدت على إضعاف التركيز على الهدف الأساسيّ الذي يطمح إليه كلّ فلسطينيٍّ متعطشٍ الى الحريّة و كسر قيد الاحتلال.

وقد أدّت تلك القيمُ السياسيّةُ السلبيّةُ إلى تعزيز الافتراق السياسيّ، والتّباعد في طموح وتطلعات فئات المجتمع الفلسطيني، فقد أصبحَ من الظواهر أن ينظر إلى المجتمع من منظور الحزب أو الحركة إلى حدّ كبير التي ينتمي إليها، وعلى ضوء ذلك فقد ساعدت قيم الافتراق في صياغة مصطلحاتٍ جديدةٍ على السّاحة السياسيّة اليوم, والتي كان لها الأثر السلبيّ في الافتراق السياسيّ بين أبناء الشّعب الفلسطينيّ، كظاهرة المحاباة السياسيّة والفساد، وظاهرة التّخوين، وظاهرة "التّشبيح"، وظاهرة التّعصب السياسيّ والحزبيّ والقبلي والطائفي و ظاهرة نبذ الآخر. إلى أن أصبح المجتمع الفلسطينيّ مفكّكاً تصعب لُحمته من جديد.

وَلمّا كان الافتراق السياسيّ سبباً في ازدياد حالة الشّعب الفلسطيني سوءاً، لم تلبث النُّخب السياسيّة ساكنةً. بل أسهم بعضها – إن لم يكن معظمها – في تكريس الافتراق، وتعزيزه، وتجييره لحساباتهم الخاصة؛ التي تصب في مصالحهم الماديّة؛ محققةً لهم أرباحاً كبيرةً. لذلك يرى الباحث أن الافتراق السياسي مرتبط بسياقات داخلية متمثلة بسلوكيات النخب السياسية الموجهة نحو تحقيق مصالحهم الشخصية والتحكم بالقاعدة الشعبية من خلال الوساطة والأولوية الحزبية التي أدت الى حالة من الفساد الاداري والسياسي معاً.

لذا فإنّ مُشكلة الدراسة الأساسيّة تتمثلُ في محاولةِ توضيح الدّور التي تلعبه قيم الافتراق السياسيّ في إعاقة عمليّة التّنمية في فلسطين، وتحديداً بالضفة الغربية، حيث أنها شكّلت عائقاً أمام التّناغم الدّاخلي بين فئات الشعب الفلسطينيّ والانحراف عن المشروع الوطني الذي يعتبر الهدف الرئيسي للشعب الفلسطيني, والحيلولة دون الالتقاء بوجهات النّظر وتوحيد المصلحة العليا بين فئات الشّعب الفلسطيني، لتحقيق حياةٍ تنمويةٍ قادرةٍ على الصّمود أمام تحديّات الاحتلال.

أهمية الدّراسة:

تتبع أهمية الدّراسة مما يأتي:

أولاً: يُعتبر الاتفاق السياسيّ حجرَ الأساس في تطوّر المجتمع وتقدّمه, كما يسهم الالتقاء بوجهات النّظر في تطوير الحوار الذي يصبّ في مصلحة المجتمع والفرد معاً، وفي الوصول لحلولٍ لتلك المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطينيّ ومن ثم تكريسها في خدمة الوطن والمواطن الفلسطينيّ على حدٍ سواء. مما يساهم في تخطّي الصّعاب والتّحديات التي تواجه مجتمعنا الفلسطيني، وفي توحيد الصّف نحو بناء الدولة الفلسطينية المرتقبة، ذات الطابعين المؤسسيّ والدستوري السليم, اللذيّن يصبا عملُهما في الصّالح العام رغم الاختلافات الفكريّة، والتوجّهات السياسيّة بين الناس. ولكن عند تواجد قيمٍ تُسهم في افتراق الشّعب الفلسطينيّ وتفريقه. يصبح هنالك خللٌ كبيرٌ في سيرِ عجلة التّنمية التي تحتاج إلى جهودٍ عظيمةٍ من مختلف فئات المجتمع الفلسطينيّ حتى يتمَ تحقيقُ أعلى مستوياتِ التنمية.

ثانياً: لقد استفاد المحتلُ الإسرائيليّ من تلك القيم الافتراقية؛ التي أسهمت في انقسام الشّعب الفلسطينيّ، من خلال ضغوطاته التي يفرضها بسطوته العسكرية وممارساته السياسيّة, كإخراج قطاع غزة وحماس من الحلّ النّهائي للصراع العربي – الإسرائيليّ، مع أنّ حركة حماس الإسلامية في الحقيقة تلعب دوراً رئيساً في الصّراع ضد المحتلّ الاسرائيليّ، مما زاد من الفجوة بين الشّعب الفلسطينيّ من جهةٍ وتوجهاته من جهةٍ أخرى، من خلال تشتيت الرؤية الفلسطينيّة والحيلولة دون

الوصول لأيّ اتفاق بين القوى السياسيّة الفلسطينيّة، ومن خلال ضمان المحتل الإسرائيليّ عدمَ الخروج بمضامين قد تهدد أمنه القومي ووجوده بالمنطقة.

ثالثاً: تَبرز أهميّة موضوع هذه الأطروحة كونها تلقي الضّوء على الأوضاع التي وصل إليها المجتمع الفلسطينيّ من انقسامٍ وافتراقٍ وانعدامِ الانسجام السياسيّ، وتبادلٍ للتّهم والقذف والتّشكيك بوطنية الآخرين الى حد التخوين. فبدل أن تكون الجهود الوطنية عاملا بنّاءً في المجتمع، تحولت إلى عامل فعّال في شحن الذات الفلسطينية ضد أبناء الشعب الفلسطيني فيما بينهم. من خلال ما تقوم به بعض النخب السياسية من وسائل تحريضية، تعمل على التفريق بين وجهات النظر, والحيلولة دون الالتقاء، لأن فيه خطراً على مصالحهم الشخصية.

كما أنه سيكون هنالك استيضاح للدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في توفير الحدّ الأدنى لتحقيق الوفاق الوطنيّ.

رابعاً: من المهم أن يكون هنالك صيغة لإنهاء الانقسام الفلسطيني– الفلسطيني بين الفصائل الفلسطينية (فتح – حماس) وهذا الأمر ليس سهلاً من دون وجود مساعي ذاتية من كلا الطرفين في تغليب الصالح العام على الصالح الخاص، والعمل التوافقي في شتى المجالات ودون ذلك لن يتحقق أي نجاح.

أهداف الدراسة:

إنطلاقاً مِن الواقع الفلسطينيّ الحاليّ؛ الذي يفتقد إلى التوافق والانسجام في قضايا كثيرةٍ. حيث أفقدت تلك القيمُ السّياسيّةُ السّلبيةُ مقوماتِ التّنمية السّياسيةِ الحقيقيّة، وأفقدت القدرة على تحقيق مستقبلٍ يضمن رفاهية الفرد؛ ويحقق إرادته من جانب آخر، وذلك لافتقادها المُناخ والتوافق السياسيّ المناسبان لتحقيق ذلك.

سعت هذه الدراسة إلى التّعرف على الأسباب التي ساهمت في تعزيز قيم الافتراق. وبما أنّ موضوع الأطروحة الأساسيّ يتحدث عن **قيم الافتراق السّياسيّ المعوقة لعملية التّنمية**

السياسيّة؛ فإن الحديث سيكون حول تلك القيم السّلبية والآثار النّاجمة عنها، وعن أهمّ معوقاتها لعملية التنمية، وعن كيفيّة التخلص منها والخروج من تلك الأزمة إلى مستوىً راقٍ من الخطاب السّياسيّ التّوافقي الذي يجمع بين أبناء الشعب الفلسطينيّ نحو خطةٍ واستراتيجيّةٍ موحّدةٍ لمستقبلٍ مشرقٍ؛ يسمح بتهيئة أجواءٍ مناسبةٍ لتقدمِ ودعمِ عجلة التّنمية في فلسطين من خلال التوصيات التي خلُص بها الباحث.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيبَ عن ثلاث أسئلة الأساسيّة للأطروحة:

1. كيف أسهمت قيم الافتراق السياسيّ في إعاقة عمليّة التّنمية في الضفة الغربية، وبناء الدّولة، والوقوف أمام وحدة الشعب الفلسطيني؟
2. هل كان الافتراق السياسي ظاهرة جديدة في المشهد الفلسطيني؟ أم أن له جذور تاريخية ساهمت في تعزيزه وتمكينه بين الفصائل الفلسطينية؟
3. كيف أثرت قيم الافتراق السياسي على المشروع الوطني الفلسطيني؟
4. هل كان هنالك قصوراً في الثقافة السياسية والخطاب السياسي الفلسطيني لتردي الوضع سوءاً بالمشهد الفلسطيني.

كما تجيب الأطروحة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية من خلال تعريف بعض المفاهيم الاساسية أهمّها:

- ✓ ماذا يعني مفهوم القيم والافتراق السّياسيّ؟
- ✓ ماذا يعني مفهوم التّنمية السّياسيّة والثقافة السياسية والخطاب السياسي؟
- ✓ كيف يساهم الخطاب السياسي في تعزيز قيم الافتراق السياسي؟

- ✓ ما دور الثّقافة السّياسيّة في عمليّة التّنمية السّياسيّة؟
- ✓ ما دور الفصائل الفلسطينيّة في الافتراق السّياسيّ؟
- ✓ ما دور النخبِ السّياسيّة في تعزيز قيم الافتراق السّياسيّ؟
- ✓ ما دور الواقع الاجتماعيّ والإعلام المحلي في نشر قيم الافتراق السّياسيّ المعوقة لعمليّة التّنمية السّياسيّة بالضّفة الغربية؟

فرضيّة الدراسة:

هناك ثلاث فرضيّاتٍ أساسيّةٍ للأطروحة حاولت الدراسة الاجابة على أسئلة الدراسة السابقة:

أولاً: إنّ هناك علاقةً مباشرةً بين قيم الافتراق السّياسيّ، وبين إحداث التّنمية السياسيّة لدى الشّعب الفلسطينيّ في الضفة الغربيّة تحديداً. وكلما تعمقتْ تلك القيم وانتشرتْ بين فئات المجتمع أصبحت احتمالات تحقيق التّنمية السّياسيّة ضعيفة. حيث حاول السؤال الأول من أسئلة الدراسة الاجابة عن تلك الفرضية.

ثانيا: تفترض الدراسةُ أنّ هناك ضعفاً وقصوراً في مفهوم الثقافة السّياسيّة والخطاب السياسي، وفي بعض المصطلحات والمفاهيم السّياسيّة الإيجابيّة، كالقبول بالآخر، واحترام إرادته، وتبادل الآراء، والعمل الجماعيّ ومهنيته، والتّشكيك فيما بينهم بسبب سيطرة بعض القيم المضلّلة والمشحونة سلبياً على العقليّة الفلسطينيّة, التي خلقت أجواءً من القلق والشكّ والانشغال بالشؤون الدّاخليّة، والاقتتال وعدم الالتفاف نحو الأمور الأكثر أهميّةً، والتي تصبّ بالصالح العام ودعم عملية التنمية السياسية.

ثالثا: تقوم الفرضيّة الثّالثة على أنّ للنّخب السّياسيّة دوراً بارزاً في تعزيز قيم الافتراق السّياسيّ من خلال الخطاب السياسي المشحون سلبياً، في محاولة استغلال الوضع السّياسيّ الافتراقيّ للصالح

الشخصي، وتحقيق مكاسبَ ماديةٍ على حساب الشّعب الفلسطينيّ ومصلحته. كما تتحمّل الفصائل الفلسطينيّةُ والأحزابُ جزءاً كبيراً في تعميق قيم الافتراق السّياسيّ.

منهجيّة الدراسة:

يسعى الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تتمحور حول دور قيم الافتراق السّياسيّ المعوقة لعمليّة التنمية، باستخدام الباحث لمناهج ثلاثة هي المنهج **الاستقرائيّ التحليليّ**، **والمنهج الوصفي**، **والمنهج التاريخي**.

فمن خلال المنهج **الاستقرائي** سيتمّ الانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزئيات إلى الكليّات، لتوضيح مفهوم الافتراق عن طريق العرض المنطقيّ له، ومدى ارتباطه بأحداث التنمية السّياسيّة. ونلاحظ تجليات المنهج في موضوع أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والانتقال الى المشكلة المركزية المتمثلة بقيم الافتراق

أما المنهج **الوصفي**، فيمكّننا من وصف الواقع كما هو، فمن خلاله نستطيع أن نفسر ونحلل ونقارن ونستكشف العلاقة بين المتغيرات، للوصول إلى الاستنتاجات اللازمة للدراسة.

أما المنهج **التاريخي** تم اعتماده؛ لما يتميّز به من قدرة على عرض الظاهرة السياسية بالزمن الماضي ولفترة زمنية محددة. وسردّ الأحداث السياسية كما حصلت سابقاَ.

حدود الدراسة:

الحدود المكانيّة: فلسطين، وتحديداً الضفة الغربية (أراضي حدود 1967) التي تم احتلالها من الجيش الإسرائيليّ في 5 حزيران لعام 1967، والتي تبلغ مساحتها 5844 كم^2 أي 21% من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين الانتدابية[1].

[1] أنظر: وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية– جغرافية فلسطين.

الحدود الزّمانية: تمتد الدراسة زمنياً، منذ تأسيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة (الحكم الذّاتي الفلسطيني) **13 اب** عام 1993، والذي كان نتاجاً لاتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993. إلا أنها تركز ما بين فترة 2006 الى 2015 وذلك بسبب الاقتتال الذي حدث بين حركتي فتح وحماس بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006.

الأدبيات والدراسات السابقة:

يعتبر مصطلح **الافتراق-Detachment** من المصطلحات الحديثة في علم الاجتماع السياسي، حيث كان المألوف في الدراسات والأبحاث السابقة استخدام مصطلحات مرادفة لمعنى الافتراق، كالاختلاف والانقسام بشتى مجالاته الاجتماعية والسياسية، غير أن هنالك بعض الكتب والدراسات والرسائل الجامعية قد تناولت قضية الافتراق بمصطلحات مرادفة له، حيث أسمهت تلك الدراسات في توضيح وتأصيل علاقة الانقسام وقيم الاختلاف في المنظومة الاجتماعية والسياسية، التي كان لها الاثر الكبير في تأزم المنظومة القيميّة وتفاقم الوضع السياسي والاجتماعي، ومن هذه الدراسات:

"**الثّقافة السياسيّة الفلسطينيّة**" للدكتور باسم الزبيدي الذي تناول مفهوم الثّقافة السياسيّة وارتباطها بالنّهج الديموقراطي وقضية الولاء السياسي. حيث خلُص الكاتب إلى أنّ هنالك وجهتي نظرٍ بهذه القضية، **الأولى:** إنّه ليس للثّقافة السّياسيّة علاقةٌ في تطوّر الأمم ورقيّها بشكلٍ رئيسيّ، **والثانية:** ترى أن للثقافة السياسيّة دوراً مهمّاً في تطوّر الأمم ورقيّها، لأنها تحدد المسار العام لتوجه الشعبي, بل هي عامل أساسيّ لذلك. وقد استعرض الدكتور الزبيدي في دراسته أهميّةَ الثّقافة السّياسيّة في بناء التّسامح والتّلاحم بين فئات الشّعب، والدورَ التي تلعبه أثناء وجودها في السلوك الإنسانيّ السياسيّ لما لها من أهميّة بالغةٍ أيضاً. كما تطرّق الكاتبُ في دراسته حول دورِ ثقافة النّخبة وثقافةِ الجماهير، وما تسهمان من خلق روح الانسجام بين أطياف وفئات الشعب[1].

- **تشير الدراسة بعنوان "بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها"** للكاتب تيسير العاروري الى الازمة التي تعاني منها التنظيمات السياسية

[1] الزبيدي، باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديموقراطية، 2003.

الفلسطينية وفلسفة نشوئها من خلال العرض التاريخ لها، فقد عرض الباحث اثناء دراسته عن المعوقات والتحديات التي تواجه تلك التنظيمات السياسية، ويعبر الكاتب في نصوص دراسته عن الحالة التقليدية لدى التنظيمات التي غلب عليها الطابع العشائري والقبلي الذي ساهم في تعزيز الفرقة بين ابناء الفصائل الفلسطينية، وقد ساهمت تلك العوامل في خلق جيل تقليدي بعقلية تقليدية غير واعية للأحداث السياسية المتجددة على الساحة الفلسطينية[1].

- "**الطّريق إلى الهزيمة**" للدكتور عبد السّتار قاسم، الذي تناول بدوره مجموعةً من المواضيع المتعلّقة بسلوكيّات الفصائل الفلسطينيّة تحديداً، وبالمبادرات الفردية التي قامت بالعمل السّياسيّ والثوريّ معا، كما حمّلَ النخب السياسيّة مسؤوليّة الوضع السّياسيّ السيئ حالياً. وما أتت به اتفاقية أوسلو من قراراتٍ مجحفةٍ بحقّ الفلسطينيين، كما أنّه أظهر نقده للمعارضة الفلسطينيّة؛ التي حمّلها مسؤوليّة العجز عن تقديم البدائل، والتّقصير في الأخذ بزمام المبادرة. أما من الجانب الثقافي فقد نظر الدكتور قاسم إلى أنّ المثقّفين يتحمّلون مسؤوليةً كبيرةً من ناحية تجاوبهم مع قدرة الدّول الغربيّة على استقطاب عددٍ كبيرٍ من المثقفين وتجنيدهم بصورة غير مباشرةٍ؛ خدمةً للأهداف الغربيّة في فلسطين[2].

- "**نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي**" وهي رسالة ماجستير قدّمها الباحث ماهر ريشة، حيث عرضت الدراسة بيان وقصور عجز الذي تقع فيه العلوم الاجتماعية والسياسية، والتأكيد على خصوصية الظاهرة السياسية العربية عامةً والفلسطينية خاصة والسعي نحو الاسهام في تأصيل علم جديد قادر على رصد الظاهرة الاجتماعية العربية ببعدها السياسي والاجتماعي. وتعتبر هذه الدراسة الاولى في تحديد مفهوم علم الافتراق كمؤثر في عملية التخطيط السياسي للمؤسسة الحاكمة[3]. فقد عجزت كثر من الدراسات والتحليلات الاجتماعية

---

[1] العاروري، تيسير: **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وافاق تجاوزها**، مواطن المؤسسة الفلسطينية، لدراسة الديموقراطية، رام الله، تموز، 1998.

[2] قاسم، الدكتور عبد الستار: **الطريق الى الهزيمة**، نابلس، سنة 1988.

[3] الريشة، ماهر: **نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي، مقاربة نظرية**، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا، جامعة النجاح الوطنية، 2013.

والسياسية الحالية عن وضع تفسير للظاهرة الاجتماعية السياسية العربية والخصوصية التي تتسم بها الظاهرة العربية. وتعتبر هذه الدراسة أيضاً من اللدراسات الاولى التي تطرقت إلى علم الافتراق السياسي– الاجتماعي في تفسير الظواهر السياسية الاجتماعية العربية من منظور علم الافتراق.

- قراءةٌ بعنوان "**الانقسام الفلسطينيّ وأثره على المشروع الوطنيّ**" للدكتور إبراهيم أبراش الذي تناول في قراءته بعضَ المواضيع المختصة في تعريف المشروع الوطنيّ، وموضوع الانقسام وجذوره التّاريخيّة، والافتراق الذي أوجدته إتفاقات أوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثره على المشروع الوطني كمشروع تحرّر وطنيّ. والانقسام الذي أحدثته حركتا حماس وفتح، وتأثيره على المشروع الوطنيّ وعلى نسيج المجتمع، في محاولة استشراف مستقبل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في ظلّ حالة الانقسام[1]. **فقد ربط الكاتب العلاقة بين الانقسام الفلسطيني واثره على نجاح المشروع الوطني الذي اصبح يواجه تحد داخلي ساهم في إعاقة عملية التنمية السياسية في فلسطين.**

- "**دور الاعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام** للكاتبتين هدى سكيك وفاطمة الدويك، حيث تناولت الدراسة المعوّقات التّنموية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية بسبب عدم تحقيق الوحدة الفصائلية، وسمات الاختلاف بين تلك الفصائل منها من يؤيد الحل السلمي ومنها من يؤيد الخيار المسلّح، وتناولت الدراسة ايضاً العوامل الاجتماعية والسّياسيّة، كالتّعصب القبليّ والحزبيّ والأيديولوجيّ السياسي ودور الاعلام السلبي في تعزيز الانقسام. كما تفيد الدّراسة عن خصوصيّة الحالة الفلسطينية ودور تلك القيم في إعاقة عمليّة التّنمية بجانب الاحتلال الاسرائيلي وممارساته[2].

لقد حاولت الدراسات السابقة في وصف الحالة الاجتماعية والسياسية الموجودة في فلسطين وما ترتب عن تلك الممارسات التي أدت إلى انحدار بمستوى الثقافة السياسية والاجتماعية على حد سواء، والدور الرئيسي التي لعبته الظواهر الاجتماعية الرامية بالتفرقة بين فئات الشعب الفلسطيني

[1] قراءة بعنوان "**الانقسام الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني**" للدكتور إبراهيم أبراش. انظر الرابط: http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=101065

[2] سكيك، هدى، ودويك، فاطمة: **دور الاعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2014.

بالتأثير سلباً على عجلة التنمية السياسية في فلسطين، كما أشارت بعض الدراسات عن دور القيادة الفلسطينية والنخب السياسية والمفكرين اللذين كان لهم الأثر السلبي في تعزيز الانقسام السياسي وتكريسه من خلال الخطاب السياسي التصادمي الذي تسبب في توسيع الهوة بين فئات الشعب الفلسطيني.

فقد ساهمت الدراسات في توضيح ذلك الدور التي لجأت اليه بعض الفصائل لتحقيق برامجها الخاصة على حساب القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني الذي أصبح منقسماً الاخير مع نفسه حسب تفسير بعض التنظيمات ورؤيتها له من زاوية فصائلية.

من جانب أخر ساهمت الدراسات في إثراء الدراسة الآتية بعنوان" ***دور قيم الافتراق السياسي المعوقة لعملية التنمية السياسية***"من خلال توضيح المفاهيم والسلوكيات السياسية، ودورها الرئيسي في تكريس تلك القيم والظواهر السلبية الاجتماعية منها والسياسية والتي أثرت كما ذكرنا في العملية التنموية السياسية في فلسطين. حيث أنطلق الباحث من خلال تلك الدراسات لمحاول شرح دور قيم الافتراق في تعزيز الانقسام السياسي وترديه إلى الأسوأ. فقد استخدم الباحث مصطلح علم الافتراق (**Detachmentology**) الذي يعتبر علماً حديث المنشأ في العلوم الإنسانية والذي يهتم بعمليات الاقتراب والاتصال والاندماج والاجتماع، الذي بدأ به الدكتور عبد الستار قاسم من جامعة النجاح الوطنية، وطالبه الاستاذ ماهر ريشة في أطروحته بعنوان: ***"نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي"*** كأول كاتب يبحث بعلم الافتراق[1].

وقد حاول الباحث في أطروحته أن يبرز دور قيم الافتراق السياسي في عملية إعاقة عملية التنمية السياسية في الضفة الغربية، وأن الحالة الفلسطينية قد انطبق عليها مصطلح الافتراق السياسي أكثر من مصطلح الانقسام التي اختلفت مظاهره عن مظاهر الافتراق السياسي.

[1] الريشة، ماهر: **نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي، مقاربة نظرية**، رسالة ماجستير منشورة الكترونيا، جامعة النجاح الوطنية، 2013.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: المفاهيم

أولاً: الدولة

ثانياً: الثقافة السياسية

ثالثاً: القيّم

رابعاً: الخطاب السياسي

خامساً: الافتراق

سادساً: التنمية السياسية

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأول: المفاهيم "The Concepts"

تحاول الدراسة تناول دور قيم الافتراق السياسي كمؤثر رئيس ومعوق لعملية التنمية في الضفة الغربية، وهنا يرى الباحث لزاماً عليه تناول بعض المفاهيم التي وردت في العنوان، أو قد ترد في متن الدراسة، أو التي ترتبط بموضوع الدراسة، أو المتشعبة عنها، أو المؤدية لفهمها، في محاولةٍ لتقريب الصورة للقارئ، وتفكيك المفهوم الرئيس ليتسنى للباحث والمطلع فهمه بيسر وسهولة.

أولاً: الدولة - State

تعني الدولة[1] لغةً بتشديد الدال مع فتحها وضمها، العاقبة في المال والحرب، وقيل بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل بالضم للآخرة وبالفتح للدنيا، وتُجمع على دول بضم الدال وفتح الواو[2]. أما في الاصطلاح فقد اختلفت مفاهيم الدولة وتعددت باختلاف وجهات النظر لدى رجال السياسة والفقهاء وحسب اختلافاتهم في التركيز على عامل وجانب دون آخر وحسب التطور التاريخي للدولة عبر العصور لكن الحقيقة أن تعبير الدولة عرف مند القدم عند أفلاطون وأرسطو الذي يرى أن الدولة تتمثل في أثينا باليونان التي عاش فيها فعرف الدولة على أنها "***ذلك المجتمع***

[1] لقد قام الباحث بتعريف مصطلح الدولة لانها تعتبر الأطار العام والمنظم الرئيسي للسكان والمؤسسات التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للشعب والتي تسعى من خلال القوانين ان تنظم العلاقات بين الاحزاب والجماعات السياسية لتحقيق التوافق والترابط فيما بينهم. بالرغم أن مصطلح الدولة لا ينطبق على الحالة الفلسطينية، التي ما زالت تحت وضع الحكم الذاتي.

[2] **قاموس المعاني الالكتروني**، نقلاً عن المعجم الوسيط، لمزيدٍ من المعلومات أنظر الرابط التالي:

/http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

من الأفراد الذي يتألف ابتغاء مصلحة عامة"[1]. وتبعه بعدها **(ابن خلدون)** في مقدمته ليعرف الدولة على أنها ظاهرة تنتهي في كل مرة عند نهاية الدورة السياسية، فهي ليست دائمة ولا مستقرة، وناجمة عن عدم ثبات الظواهر الاجتماعية، وعدم استقرار النواحي الفكرية والإنسانية لأمة من الأمم، ما يؤدي إلى تغير واختلاف حال الدول من فترة لأخرى، لتأتي دولة وتحل مكان دولة أخرى[2]. وعند المفكر الإيطالي **(نيقولا ميكافيلي–Nicola Michiavelle)** الذي كتب عن الدولة ووظائفها وأركانها في كتابه **الأمير** سنة 1513 فقد عرفها كما يلي:"

"هي المنظمة المخولة بما تملكه من سلطة فعلية لتحكم في استعمال القوة على شعب معين في إقليم معين" [3].

أما الأستاذ الدكتور (محسن خليل) فيعرف الدولة بأنه:

"جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار وإقليما جغرافيا معينا تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقر في أساسها على أشخاص من يمارسها " [4].

كما يعرفها كامل أبو ضاهر بأنها:

"رقعة من الأرض موحدة السيادة ومنظمة سياسياً ومسكونة من سكان أصليين، ولها حكومة وطنية تسود كل الدولة، ولها القوة لحماية نفسها" .

---

[1] أرسطو، "في **السياسة**"، عرض وليد الزبيدي، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/10/30/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9
يعتبر الفيلسوف اليوناني **أرسطو** من المفكرين في التاريخ الإنساني،الذي يُعتبر تلميذ افلاطون المعلم حيث اكد ارسطو على أهمية العقل والمنطق، وانتقد مناهج التفكير واساليب الحكم. ومن أعماله كتاب **السياسية، الجدل الخطابة، ما بعد الطبيعة، النفس.** لقد تأثر ارسطو من معلمه افلاطون بتعريف الدولة ودور الحاكم الذي ربط العلاقة بينهما وحدد لكل واحد وظيفة رابطاً ذلك بمبدأ العدالة الإنسانية.

[2] هادي، رياض: **مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون**، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، 1977، ص79.

[3] لمزيد من المعلومات حول تعريف ميكافيلي للدولة أنظر الرابط التالي: http://falsafa.over-blog.net/article-28561453.html
يعتبر كتاب **الأمير** للمفكر الإيطالي ميكيافللي من أشهر الكتب السياسية التي أُلفت في زمانه بمدينة فلورنسا الايطالية حيث كان لهذا الكتاب صدى واسع وذلك نتاج علم وخبرة أكتسبها هذا الرجل من بلاط الأسرة الحاكمة (آل مدتشي) والتي عينته وزيراً أنذاك. وقد تم نفيه بعد خلاف سياسي مع العائلة المالكة. ويحاول ميكيافللي في كتاب الأمير ان يرشد الامير الى طريق الحكم السليم والرشيد وطريقة التعامل مع الرعية والأعداء. ومن اشهر مقولاته ***أن الغاية تبرر الوسيلة***.

[4] **دار العلوم القانونية والإنسانية**، أنظر الرابط التالي حول مفاهيم الفلاسفة والمفكرين لمفهوم الدولة:
http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?t=8543

كما يعرفها هارم دوبليه على أنها:

" أنها إقليم طبيعي محدد له شعب مختلف عن الشعوب الأخرى، ويسكن في أرضها، وله حكومة ونظام سياسي كامل يملك السلطة" [1].

ويمكننا أن نستنتج أن معظم التعريفات التي أعطيت للدولة تُفيد بالنهاية أن الدولة ظاهرة عالمية معروفة تتجسد في كونها "مجموعة من الأفراد يعيشون بصفة مستقرة على إقليم معين ويخضعون لسلطة تتمتع بسيادة "وهو يصب في نفس التعريف المعمول به حاليا والمعتمد من طرف هيئة الأمم المتحدة والذي فحواه أن: الدولة هي "الكيان السياسي القانوني الذي يثبت وجود شعب يقيم في إقليم معين يتمتع بسيادة تامة وله حكومة مستقلة"[2]. وبالتالي تتكون الدولة من عناصر ثلاثة أساسية وهي "الأرض والشعب والنظام السياسي – السلطة".

وهنا يرى الباحث أن للدولة وظيفة سياسية شاملة تسعى من خلالها إلى تحقيق ترابط مستويات الكل الاجتماعي وتقليل تأثير الافتراق، إذ يتعين عدم الاكتفاء بالفهم "التقليدي" للدولة – أداة قوة[3] – بل أنها عامل منظم لها. ويعني ذلك تعريف الدولة إنطلاقاً من دورها الاجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى. فالدولة، هي الهيئة المركزية التي يتعين عليها الحفاظ على وحدة وتماسك التشكيل الاجتماعي والسياسي، وبالتالي محاولة إزالة معظم العوائق المسببة للافتراق السياسي أو الاجتماعي.

---

[1] أبو ضاهر، كامل: **مفهوم الدولة ونشأتها ومراحل نموها ونظامها السياسي**، الجغرافيا السياسية، ص3.

[2] **المرجع السابق نفسه.**

[3] ترى **نظرية القوة** ان الدولة مصدرها القوة والصراع بين الجماعات البدائية، ولهذا، فالدولة طبقاً لنظرية القوة لا تعدو ان كونها في الواقع نظاماً فرضه شخص او أشخاص بطريق العنف على باقي الافراد لحملهم على الخضوع لهم واحترامهم، ويحاول انصار هذا الاتجاه الاستشهاد بوقائع تاريخية تبين عنصر القوة وأهميته كمصدر فعال لنشأة الدولة. ولم تجد هذه النظرية صدى واسعاً لدى الفقه العالمي وذلك لانه اذا كان الاختلاف بين الحاكم والمحكوم مصدره القوة فان الدولة في الوقت الحاضر لا تقوم فقط على **الاختلاف السياسي** وانما تلعب السلطة دوراً هاماً باعتبارها العنصر الرئيسي للنظام الحديث والحاكم ممارس للسلطة وهو موظف حكومي مثله مثل الاخرين.

ثانياً: الثقافة السياسية "Political culture "

قبل الخوض في تعريف المفهوم لابد من تفكيكه ولو باليّسير، لذا يتوجب علينا استحضار تعريف مختصر لمفهوم للثقافة، فلكل ثقافة خلفها فكر، والفكر يعني العقل، وهكذا بدأ المفهوم يظهر حينما بدأ الإنسان بعمارة الأرض في بداية الخلق. ولهذا يقال: إن الثقافة تنتهي فقط بانتهاء الإنسانية. والثقافة بهذا التصور تعني المخزون المعرفي لمجتمع ما، وهذا المخزون معرفي ليس جامداً بل إنه مرناً يستوعب كل ما هو جديد ليمزجه بالمخزون القديم منتجاً مخزونا معرفياً جديداً يساهم في التطور الثقافي لمجتمع ما[1].

1. مفهوم الثقافة السياسية:

أما مفهوم الثقافة السياسية، فإنه يقع في نطاق النظم السياسية التي تهتم بشكل نظام الحكم، وآليات اتخاذ القرار السياسي من عملية المدخلات والمخرجات والتغذية العاكسة، التي أجاد في طرح فكرها كلٌ من (ديفيد إيستون –**David Easton**) ، في طرحه مفهوم النظام السياسي، (وجبرابيل ألموند–**Gabriel Almond**) في طرحه لفكرة الثقافة السياسية، كلٌ على حسب تصوره لآلية عملية اتخاذ القرارات السياسية.

وعليه، فإنه يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها المخزون المعرفي الفرعي لمجتمع ما، المتعلق بشؤون السلطة والمفردات السياسية اللغوية المستخدمة في مجتمع ما في فترة زمنية ما تجاه السلطة. وتقوم الثقافة السياسية على عدة مبادئ منها المرجعية، التي تعني المصادر المعرفية التي يستند إليها النظام السياسي للدولة. ويدعو المبدأ الثاني إلى العمل الجماعي وليس الفردي في كافة قضايا المجتمع، والعمل وفق المسؤولية الاجتماعية. ويتعلق المبدأ الثالث بالإطار العام للعمل السياسي، وكيفية الفصل بين النطاق الخاص والعام ليحدد لنا شروط المشاركة السياسية في التنمية السياسية مثل السن والأهلية القانونية[2].

---

[1] النجاوي، هيثم: **الثقافة السياسية**، صحيفة الشرق المطبوعة، العدد رقم 264، ص10، بتاريخ 24–8–2012.

[2] **المرجع السابق**، ص11.

يرى **جابرييل ألموند** بان مكونات النظام السياسي تتكون من مدخلات وخرجات. فالمدخلات عند الموند تتكون من المشاركة السياسية والتوظيف ورعاية المصالح والإتصالات الإنسانية.أما المخرجات: فتتكون من صنع القانون وتطبيقه والحكم بموجبه.

كما تعرف الثقافة السياسية أيضاً على أنها: منظومة القيم والمعتقدات والأفكار المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع السياسي، وبهذا المفهوم تُعد جزءاً من الثقافة العامة، وتدل الثقافة السياسية على تطور معرفي ومستوى فلسفي تبلغه الجماعات المشاركة في مؤسسات المجتمع والدولة[1].

كذلك يرى الباحث أن الثقافة السياسية يكمن معناها في دخول النظام السياسي في حياة الأفراد من ناحية الإدراك الفكري والوعي والإحساس، وتُصبح جزءاً من داخله، فينتج عنها إدراك الفرد للقيم والقواعد السياسية في المجتمع، أي أنها عملية تنموية في المجال الفكري والقيَمي وفق الثقافة العامة للمجتمع.

كما وتعتبر عملية ديناميكية مستمرة في اتجاهين: الأول هو اتجاه تنموي فكري يختص بأفراد المجتمع، والثاني تغذية راجعة على النظام وفق المخرجات التي خرجت بها عملية التنمية الفكرية وكلما كانت المدخلات الثقافية التنموية الفكرية صحيحة ودقيقة كانت المخرجات صحيحة وأدت إلى زيادة الاستقرار داخل النظام السياسي والعكس صحيح.

قد تكون الثقافة السياسية محلية وتجزيئية وضيقة الأفق، كما هي سائدة في المجتمعات التقليدية ويمكن أن تكون هذه ثقافة ترسخ الخنوع والإذعان، وتظهر الفرد كرعية فقط ليس له حقوق وليس كمواطن في الحياة العامة، وذلك كما هو سائد في الأنظمة الشمولية والفردية والعسكرية، التي لا تلتزم بحقوق الإنسان، ولا بحرياته السياسية والمدنية[2].

2.عناصر الثقافة السياسية:

يرى الدكتور (كمال المنوفي) أن للثقافة السياسية ثلاث عناصر مترابطة تتمثل في أنها تتجسد في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف العامة لأفراد المجتمع، وهي تعبر عن عناصر

---

[1] وسام صقر، رسالة ماجستير منشورة بعنوان: "**الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي** في قطاع غزة 2005–2009"، جامعة الأزهر، كلية العلوم السياسية، 2010، ص24.

[2] آلموند، ج. جي بنجهام، ب. (1998): **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص12.

مادية أو معنوية، وهي ثقافة متفرعة من الثقافة العامة للمجتمع، وبرغم من أنها مستقلة عن النظام الثقافي العام إلا أنها تتأثر وتؤثر به، والثقافة السياسية تتشكل من الواقع الاقتصادي والميراث التاريخي والإطار الطبيعي والتنشئة الاجتماعية ونمط الحكم والسياسة[1].

يشدد المنوفي على وجود ستة عناصر للثقافة السياسية الديمقراطية وهي[2]:

1. الشعور والاقتدار السياسي: أي شعور المواطنين بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية.

2. الاستعداد للمشاركة السياسية: أي مشاركة معظم المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي.

3. التسامح الفكري المتبادل: أي السماح لكافة الآراء والتوجهات بأن تُعبر عن نفسها دون قيود.

4. توافر روح المبادرة: سواء لمناهضة الظلم والطغيان أو للمشاركة في الجهود الإنمائية.

5. إستقلالية المؤسسات والعمل وفق المصلحة الوطنية بعيدة عن الرغبات الشخصية للقائمين على السلطة

6. الثقة السياسية: الشعور بالثقة المتبادلة بين المواطنين والنظام السياسي وكذلك بين المؤسسات السياسية.

ويرى (جبرابيل ألموند) (وبنجهام – **Bingham**) في كتاب السياسات المقارنة *"دراسات في النظم السياسية العالمية.*

---

[1] كمال المنوفي: **مفهوم الثقافة السياسية دراسة نظرية تأصيلية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية 2008، ص8.

[2] كمال المنوفي: **الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي'**، مجلة المستقبل العربي، 1985 العدد 80، السنة، 8 تشرين الأول، ص67–72.

"أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي[1] الإدراك، ويعني مدى معرفة الأفراد بنظامهم السياسي وبنيته الفكرية، والمشاعر وتعني الأحاسيس والعواطف التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي والسلطات والسياسات العامة، والتقييم ويعني الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي والأدوار السياسية المختلفة".

وفي محصلة القول تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر ومن شخص لآخر، فهي كما يرى الباحث ترتبط بمدى نضوج الوعي والمستوى التعليمي والفكري، وكذلك مدى ارتباط مصلحته بالنظام الحاكم والمجتمع السياسي، فالثقافة السياسية لها أنماط متعددة سنتطرق لها في المحور التالي.

3. أنماط الثقافة السياسية:

يحدد بعض الكتاب أنماط الثقافة السياسية في نمطين، **الأول** يتمثل في الثقافة السياسية للنخب وهي ترتبط غالباً بالثقافة الرسمية أو ثقافة الحكام وهي مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمط الثقافة السياسية السائدة غالبا في مجتمعاتها عبر إشاعة القيم المعززة للثقافة السياسية الديمقراطية في النظم الديمقراطية بينما في النظم الاستبدادية تعمل على نشر القيم التي تكفل ديمومة هذه الأنظمة، أما النمط **الثاني** يتمثل في الثقافة العامة والتي تعبر عن ثقافة المحكومين والتي تتأثر بالثقافة السياسية التي تعمل على نشرها ثقافة النخب وتكون تابعة لها أو موالية لها[2].

وبهذا تتمثل مستويات الثقافة السياسية في ثلاث مستويات: **الأول** يتمثل في النظام السياسي ومدى الرضا عنه وعن مصداقيته والثقة فيه وأن حكامه فئة صالحة ويجب أن يطاعوا،

---

[1] آلموند وبنجهام: **السياسات المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة، سلسلة الفكر السائد مكتبة الوعي العربي. 1966، ص149.

غالباً ما تساهم المؤسسة السياسية في تشكيل ثقافة سياسية معينة اكانت سلبية ام ايجابية ويمكن القول ان التجربة التي يمر بها الشعب الفلسطيني تعتبر من أعقد التجارب من حيث تبلور الثقافة السياسيه لديه. وذلك بسبب خضوع الشعب ما قبل أوسلو لسيطرة الإسرائيلية وحكم الإدارة المدنية، وما بعد أوسلو تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

[2] سمحة. ع: **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي**، جامعة النجاح، فلسطين.2008، ص115.

أما **الثاني** فيتمثل في السياسة العامة للنظام وعملية صنع السياسات وهو يعني توقعات المواطنين عن أداء الحكومة وتصرفات القادة السياسيين، وكيفية مشاركتهم الفعلية إيجابية كانت أم سلبية اتجاه النظام، أما **الثالث** ويتمثل في سياسة التوقعات وهي تعني توقع الشعب من الحكومة حول ماذا ممكن أن تفعل[1].

4. مكونات الثقافة السياسية:

لكل مجتمع ثقافة سياسية خاصة تميزه عن المجتمعات الأخرى لأنها نابعة من الثقافة العامةً، وهذا يجعل الوصول إلى مكونات واحدة تجتمع عليها جميع المجتمعات أمراً صعباً، ويمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية الأساسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام)، أو الثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين)، والتي تسمى الثقافة غير الرسمية، ومن هذه المكونات:[2]

1. المرجعية – **Reference** وهي تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، وغالباً يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا وعن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم.

2. التوجه نحو العمل العام، حيث نلاحظ أن هنالك فرقاً بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك؛ فالتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية.

---

[1] سمحة. ع، **مرجع سابق**، ص62.

لقد تبددت مشاعر الفلسطينيين حول قضية الإنتماء والولاء. بين جانب الولاء للحركة أو تنظيم معين أو الولاء للوطن والمصلحة العامة. وكان ذلك نتيجة ما ألت الية الأحداث الإفتراقية بين صفوف الشعب الفلسطيني، ويمكن القول أن هنالك حالة من تيه في قضية الولاء وانتماء.

[2] محمود عليوة: **مفهوم المشاركة السياسية**، مركز دمشق لدراسات النظريات والحقوق المدنية أنظر الرابط.
(http://www.dctcrs.org/s5459.htm)

3. التوجه نحو النظام السياسي الصالح والفعال للوطن، والإيمان بضرورة الولاء له، والتعلق به، من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما يترتب عليه من حقوق والتزامات.

4. الإحساس بالهوية: إن الإحساس بالانتماء إلى الوطن، والشعور العالي بالهوية الوطنية، من أهم دعائم المعتقدات السياسية؛ لأن شعور الأفراد بالانتماء إلى الوطن يساهم في تكوين الولاء للنظام السياسي، ويساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أنه يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات.

5. مصادر الثقافة السياسية:

تتعدد مصادر الثقافة السياسية لدى الفرد وتتمايز في أدوارها ووظائفها تبعا لموقعها ودورها داخل المجتمع كما يلي:

1. الأسرة–**Family**: هي المصدر الأول من مصادر الثقافة السياسية والتنشئة السياسية – **Socialization** التي يتلقاها الأبناء من أبائهم، حيث يبرز دورها من خلال عملية التوجيه الواعي العقلاني كغرس القيم والعادات والمعايير والأخلاق والنظرة إلى تراث الأهل والأقارب، والموقف من المؤسسات الاجتماعية وقضايا المجتمع الحيوية والمثل العليا الملزمة. حيث تكون تأثيرات الأسرة قوية وراسخة في الفرد، وأبرز هذه التأثيرات هي تشكيل توجهات الفرد نحو السلطة، وتشكل العائلة أيضا التوجهات السياسية المستقبلية بتحديد موضع الفرد في عالم اجتماعي واسع[1].

2. المدرسة–**school**: تقوم بعملية التثقيف السياسي ويتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ. وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمى تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القومي،

[1] رسلان، س. (2006): مصادر التنشئة السياسية للطفل، مجلة نساء سورية، عدد نوفمبر. (http://www.nesasy.org/content/view/3843/95/,12.11.2009

كما أن طبيعة النظام المدرسي كوحدة اجتماعية يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفى تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم[1].

3. المؤسسات التعليمية–**Educational Institution**: حيث تعتبر المؤسسات التعليمية عموماً إحدى أدوات التنشئة الاجتماعية لاسيما السياسية؛ فهذه المؤسسات مسؤولة عن تعليم الأفراد وتنمية وعيهم السياسي وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، ويتركز الأمر في المرحلة الجامعية حيث يكون للجامعة دور أكثر شمولاً واتساعاً في عملية التنشئة[2] تُمارس من خلال المقررات الدراسية الرسمية والأنشطة الأخرى التثقيفية واللامنهجية التي تلعب دوراً كبيراً في تكريس الاتجاهات والمفاهيم والمعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي.

4. الأحزاب السياسية–**Political Parties**: تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، بهدف توجيه الأفراد إلى وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، من خلال ما تقدم من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمةً كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء أكانت هذه الوسائل جماهيرية كالمذياع والتلفاز والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل الاتصال المباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير. وتقوم هذه الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة[3].

---

[1] محمود عليوة، **مرجع سابق**، http://www.dctcrs.org/s5459.htm

[2] يقصد **بالتنشئة السياسية:** بأنها عملية نضوج الفرد سياسياً. وتأهيله ليصبح عضواً عاملاً وفعالاً في النظام السياسي ليتمكن من التعامل والتفاهم مع المحيط والبيئة السياسية، وممارسة حقوقه وواجباته السياسية. وتسمى عملية التنشئة ايضاً "عملية التكيف أو التطبع السياسي"وهي تشير الى الطريقة التي يحصل بها الفرد في المجتمع على توجيهاته وأفكاره وعقائده السياسية الخاصة، وذلك عن طريق تعرضه للقيم والثقافة السياسية الخاصة بالمجتمع فيتطبع بها وينتمي اليها. انظر الى معجم القدس للمفردات والمصطلحات الدولية، ص172.

[3] جريدة الصباح (2007): **دور الأحزاب في التنشئة السياسية**، شبكة الإعلام العراقي.
• (h7p://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=8171 5, 23.11.2009)

5. وسائل الإعلام–**Mass & Media:** حيث تقوم الوسائل الإعلامية بتدعيم الثقافة السياسية بكافة قيمها حسب الجهة المشرفة على تلك الوسائل؛ فيستخدم الإعلام الرسمي في عمليات الدعاية والتوجيه لسياسة الدولة، أما الإعلام الحر فيركز على قيم سياسية تتمثل في مقاومة التسلط والدفاع عن حقوق الإنسان المقهور اجتماعياً وسياسياً وتُساهم في ضمان استقلاليته.

6. المؤسسة الدينية–**Religion** التي تتمتع بهالة التقديس والإجماع العام على تدعيمها، فالدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته، ولا يقف الدين عند حدود العبادات والشعائر الدينية بل إن الدور الذي تقوم به المؤسسة الدينية على اختلاف مشاربها في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية مؤسسات المجتمع الأخرى. ففي الدين الإسلامي بات استعمال الخطاب الإسلامي ضرورياً من أجل المصالح الخاصة أو العامة، إلا أن كل ذلك مرهون بكيفية استغلال المؤسسات الدينية واستخدامها، إذ لابد من استغلالها بالشكل الذي يقوي اللُحمة الوطنية ويعزز روح المواطنة والقيم والأخلاق بين أفراد المجتمع، لا أن يتم توظيفها من أجل شق الصف والوحدة الوطنية وتطويعها من أجل تحقيق مصالح سياسية خاصة لحزب أو فئة أو طائفة معينة[1].

7. مصادر أخرى: المؤسسات الثانوية كالأندية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية والجمعيات التعاونية والأهلية .

ويعتقد الباحث أنّ جميع هذه المصادر لها دور حيوي في تكوين وترسيخ الثقافة السياسية إلا أنها لو خرجت عن مسارها الصحيح فإنه سيكون لها أثرٌ سلبي وبشكل واضح وملموس في تشويه الثقافة السياسية، فالأسرة تلعب دوراً إيجابياً في تكوين الثقافة السياسية لأفرادها، لكن إذا كانت هذه الأسرة تعتمد في ثقافتها على مصادر حزبية أو ثقافة خارجية أو أيديولوجية عالمية

[1] مجلة الوقت (2009): **التنشئة السياسية الأدوات**، العدد1140، أبريل.
(http://www.alwaqt.com/art.php?aid=158672, 15.10.2009)

فسيكون دورها سلبياً في نشر الثقافة السياسية لأفرادها[1]، لأنّ ذلك يساهم في تعزيز التعصب، وعدم قبول الآخر، وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى التعددية، التي هي من أهم أسس النظام السياسي الفعال والصالح. كذلك المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية القائمة على أساس حزبي أو المرهونة للتمويل المالي، والمؤسسات الدينية إن سيطرت وتحكمت بها الأحزاب لتحقيق أهدافها الشخصية على حساب المصلحة العامة، فسيكون الأثر الناجم عن الثقافة التي ستنشرها هذه المصادر سلبي ولا يعبر عن روح الجماعة، وسينعكس بشكل مباشر على توجهات الأفراد تجاه النظام القائم والعملية السياسية ودورهم فيها.

6. وظيفة الثقافة السياسية:

تتكون وظيفة الثقافة السياسية من عدة جوانب مختلفة، ويمكن حصرها في ما يلي[2]:

- هي المزود الرئيسي والفعلي للأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج وترشيد السلوك السياسي الفعال من خلال مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد.

- تُعدُّ الثقافة السياسية عنصراً مهماً في التأثير على العمليات والصيغ السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة إليها، حيث إن ما تتمتع به الثقافة السياسية من قدرة على التأثير في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالجوانب الاجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع.

- للثقافة السياسية قدرة على التأثير على عمليات نشر **التوعية السياسية– Political Awareness** وعلى توسيع المشاركة وإرساء قواعد القيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وتعزيز نوعية الحياة السياسية والاقتصادية.

---

[1] يساهم **الخطاب العائلي** في توجيه تكوين الهوية، وانه يحدد موقع الطفل داخل العائلة، وبنفس الوقت يخطط له مستقبله المنتظر من خلال اقتراح صورة لهذا المستقبل وصقل مواهبه وطموحه، ويبرز دول العائلة بأنها هي المرحلة الأولى التي يأخذ منها موقعة ومبادئه وانتماءاته الأولية.

[2] باسم الزبيدي: **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، 2003، ص10.

- للثقافة السياسية دور في توحيد الأطر والمؤسسات المختلفة حتى تواجه التحديات والمستجدات التي قد تتعرض لها مكونات الدولة وتراكيب نظامها السياسي، وإلا سيتعرض كيان الدولة بشمولية مقوماته إلى التهديد وعدم التماسك، خصوصاً إذا تعددت وإختلفت الثقافة السياسية داخل النظام لدى النخبة والأحزاب.

تساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات في تحديد شكل نظام الحكم وقياداته، وتؤثر كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه.

وفى بعض الدول أخرى يغلب على الأفراد بحالة من اللامبالاة **والاغتراب–Alienation** وعدم الشعور بالمسؤولية النظام السياسي بسبب عدم ثقته بمخرجات النظام والقائمين عليه وذلك يرجع سببه الفساد السياسي او الاستبداد السياسي. واقتناع الفرد بعد القدرة على التغيير السياسي، وفى بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه أبوي يتعهد به من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة[1].

ثالثاً: القيم "Values"

استخدم لفظ قيمة في اللغة بالمعنى الفلسفي في البداية ضمن اللغة الألمانية بمعنى **WERT**. حيث تداوله العلماء النمساويون وذاع بين المثقفين في ألمانيا. وكان ناتجاً عن نجاح **فلسفة فريدريك نيتشه – Friedrich Nietzsche** هناك، وقد وضع **نيلسون جودمان – Nilson GoodMan** تصنيفاً للقيم في ضوء ارتباطها بالنمط البنائي للمجتمع إلى فئتين، تقليدية وعقلية، وتبعه في ذلك علماء وفلاسفة آخرون على التقسيم نفسه مع اختلاف التسميات، وتعتبر

[1] محمود عليوة، **مرجع سابق**. http://www.dctcrs.org/s5459.htm

يرى المفكر الألماني **كارل ماركس** أن استغلال الفرد للفرد الأخر يؤدي الى تغريب الإنسان العامل عن عمله.لأن الاغتراب يمنع المواطن عن المشاركة الفعالة في الشؤون الهامة بالمجتمع نتيجة شعوره أن المشاركته في الحياة السياسية كممارسة حقه الانتخابي لا تأثير له على مجريات الأمور السياسية.

القيمة كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع بأنها مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي وهي كذلك ظاهرة ديناميكية تتطور من خلال البيئة التي تنشأ فيها ويتم الحكم عليها حكماً موقفياً وذلك حسب معايير المجتمع الذي تنمو فيه[1].

1. مفهوم القيم:

والقيم هي مقياس أو معيار نحكم بمقتضاه ونقيس به ونحدد على أساسه المرغوب فيه والمرغوب عنه، وهي كذلك القواعد التي تقوم عليها الحياة الإنسانية وتختلف بها عن الحياة الحيوانية أو الغريزية، وبالتالي تتشكل بعد فترة لتصبح حكماً على شيء ما بناء على مجموعة من المبادئ والمعايير والقوانين[2].

وبالتالي تكون القيمة حُكماً عقلياً انفعالياً توجهنا نحو رغباتنا واتجاهاتنا التي يكتسبها الفرد ويتعلمها من المجتمع وتصبح محركه لسلوكه، ولها عدة أنواع أبرزها القيم السياسية التي من خلالها نستطيع أن نعبِّر عن اهتمام الفرد وميوله ونشاطه السياسي والعمل السياسي وحل مشكلات الجماهير، ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بالقيادة والريادة في نواحي الحياة المختلفة ويتصفون بقدرتهم على توجيه غيرهم مثل النواب في البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية.

أما القيم الاقتصادية فهي ميول الفرد إلى ما هو نافع ويتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار الأموال. ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بنظرة عملية ويكونون عادة من رجال المال والأعمال[3].

---

[1] السيد، إبراهيم: **البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز**، رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص5–6.

[2] الفقيه، أروى: **بحث في القيم**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1430 هـ، ص4.

[3] تعاني معظم المجتمعات المتقدمة والتي تسود بها القيم الاقتصادية على القيم الاجتماعية بالتفكك المجتمعي والأسري غالباً. وذلك نتيجة لتكوينة المجتمع وطبائعه من حيث الحياة العملية بتجميع المال والاستثمار والانشغال بأمور البورصة وسعر صرف العملات...والخ. حيث ان ذلك يؤثر سلباً على الترابط الأسري والعائلي بين الناس بسبب تغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة الاجتماعية.

أما القيم الاجتماعية فهي اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس؛ فهو يحبهم ويميل إلى مساعدتهم ويجد في ذلك إشباعاً له، ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بالعطف والحنان وخدمة الغير[1].

يتداخل مفهوم القيم مع مجموعة من المفاهيم الاساسية في الدراسات السياسية والاجتماعية فإن إعطاء تعريف للقيم أمر في غاية الصعوبة والتحديد، لارتباطه بمجموعة من المفاهيم الاخرى كالثقافة السياسية والتنشئة السياسية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك فإن القيم هي مجموعة من الافكار والمواقف والتوجهات التي تحدد تصرفات الافراد والجماعة اتجاه المجتمع والسلطة السياسية والقضايا العامة.

والقيم تساهم في التحكم بوجود المجتمع وتنظيمه من خلال مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تنظيمية بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، حيث تساهم في تشكيل منظومة القيم مجموعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية عبر عملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي توفر كمّاً مشتركً من المعرفة ليضمن عملية المشاركة بين أفراد المجتمع بشكل إدراكي، والتي يخضع لها الشخص منذ بداية تفاعله مع المحيط الأسري، حيث تعتبر الاسرة نقطة البداية بالنسبة لعملية التربية للشخص منذ طفولته. فالإفراد داخل الاسرة يتعرضون للاختلاط مع غيرهم من خلال تعليمات الكبار للصغار حول مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأفكار التي تحدد سلوكه في مسيرة حياته، بالاعتبار الاخيرة السلطة الاجتماعية الاولى التي يواجهها الطفل[2].

ان الطفل الصغير لا يكون لديه تصور سياسي على الإطلاق حيث لا يميز بين المجالات الخاصة والعامة او تلك القيم السلبية او الايجابية حيث يكون دوره بالمجتمع دور المتلقي للقيم والأوامر التي يتلقاها من أبويه ويكون مفهوم النظام السياسي او السلطة لدى الشخص في سن الطفولة ينحصر في سلطة الوالدين لا أكثر ومع تدرج السن يكون التمييز ممكناً في أن هنالك

---

[1] أنظر الرابط الأتي:
http://www.qiams.com/print.php?page=printarticle&action=print&catid=123&id=332

[2] الحوار **المتمدن دور القيم في التنمية السياسية.**

سلطة أعلى من الوالدين كرجل الشرطة مثلاً وقوات الامن والحماية ويصبح مفهوم السلطة لدية يتطور كلما زاد وعيه بما يدور بمحيطه السياسي والاحداث التي تمر عليه من خلال التلفاز أو المذياع أو شبكة الانترنت، ومن هنا تبدأ مرحلة **التسييّس – Politicization** لتتبلور لديه القيم والأفكار والانطباعات السياسية التي أكتسبها من خلال ما يسمع وما يرى من نشاطات إنسانية إما من خلال الأسرة أو الأوضاع الخارجية التي تحصل بخارج محيط العائلة[1].

يأتي دور **المدرسة - Educational Institution** في إكمال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية وتحديد مفاهيم القيم، وتعتبر المدرسة التي تضلع بدورها التوجيه المنهج في صناعة منظومة القيم، فهي تساهم في نشر القيم السائدة والمبادئ والحفاظ على ما هو قائم من قيم وأفكار وعادات وتقاليد. حيث تقوم بتجسيد الاهتمامات والتصورات السائدة في ثقافة المجتمع وتدريب الشخص على التلاؤم مع الثقافة السائدة[2].

يساهم **الحزب السياسي – Political Party** لدى الافراد بالتوجيه والإرشاد المنهج لدى الأفراد بحيث يطرح برامجه ويشرحها بالتفصيل بطريقة إقناعية حتى يتمكن من تطبيقها من خلال إيمان الافراد بها إيماناً مطلق، ويقوم الحزب السياسي على مجموعة أهداف وطموحات السياسية يحاول من خلال العملية الديمقراطية أن يحققها ويصل الى الحكم حتى يتمكن من تحقيق مبادئه وأهدافه، وهنا تأتي دور القيم في إستقطاب الافراد وتقديم الانتماء للحزب السياسي، لأن كلما زاد إيمان الحزب بالقيم السائدة وقام بترويجها زادت شعبيته بالمتجمع، فلا يصح أن يبتعد عن القاعدة القيميّة العامة خوفاً من الفشل، لذلك تحاول الاحزاب السياسية أن تلائم مبادئها السياسية مع القيم السائدة بالمجتمع بالرغم في بعض الاوقات عدم إيمان قادة الحزب بذلك إلا أنهم يجدون أنفسهم أصبحوا أسيرين تلك القيم بسبب الممارسة المستمرة.

---

[1] داوزن، ريتشارد: **التنشئة السياسية–دراسة تحليلية**، ترجمة الدكتور مصطفى عبد الله القاسم، جامعة قاريونس 1972، ص39.

[2] المرجع السابق، **الحوار المتمدن**.

يشكل الحزب السياسي المرحلة الثالثة بعد الاسرة والمدرسة، حيث يساهم الحزب في إستقطاب العقل الإنساني من خلال مبادئه ومعتقداته، وتوضيح المفاهيم القيمية كالثقافة السياسية والالتزام السياسي وقضية الانتماء والولاء السياسي ويكون دور الحزب في هذه المرحلة توضيح دور الفرد في المجتمع من خلال المشاركة السياسية ووعيه بأساليب الحكم والنظام السياسي الذي يعيش به حتى يستطيع الفرد خدمة الحزب بطريقة سليمة ليضمنوا مخرجات سياسية سليمة وناجحة.

2. منظومة القيم الدافعة نحو التنمية السياسية:

تساهم منظومة القيم دور رئيسي في الحياة السياسية والاجتماعية، فمن خلال التنشئة السياسية الرسمية يتم نشر مفاهيم ومبادئ سياسية تساهم باستقرار النظام السياسي والتوافق الوطني السياسي الى حد ما، وتساهم منظومة القيم في تحديد مسار التنمية السياسية من خلال الاعتراف بها والإيمان وبفاعليتها، وتبنّي تلك القيم الجانب الإيجابي لعملية البناء والتنمية، فعملية استيراد التجارب التنموية في مختلف المجالات تبقى قاصرة إذا لم يتم تدعيمها بوجود عقليات تتحدد بقيم تتماشى مع هذه التجارب وتتبناه بالتطبيق والممارسة[1].

يتطلب إحداث تنمية في المجتمع وجود منظومة قيميه إيجابية، تساهم في تحديد مسارها بالمجتمع ونجاحها وتحقيق ديمومتها، وهذه المنظومة تتطلب مجموعة من الوسائل في تشكيلها كما ذكرنا سابقاً الاسرة والمدرسة والحزب.

لقد أشرنا في المبحث السابق دور الثقافة السياسة في تعزيز المنظومة القيمية بالمجتمع لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات والسلوكيات والقيم والعادات والتقاليد، وتتداخل الثقافة السياسية بمنظومة القيم بحيث تساهم الثقافة السياسية الايجابية بتوجيه المشاعر السياسية والمعتقدات إلى المصلحة ونشر ثقافة المشاركة عن طريق رغبة الأفراد في ممارسة واجباتهم وحقوقهم والتأثير الإيجابي على القرار السياسي والنظام معاً لإحداث تقدم حقيقي بعيداً عن الاختلاف لغرض الاختلاف. حيث تقوم الثقافة السياسية في نشر القيم البناءة لخلق التوافق بين فئات الشعب دون

[1] العزي، سويم: **علم النفس السياسي**، قراءة تحليلية نقدية، دار الاثراء للنشر، عمان، 2009، ص111.

اختلاف وتوطيد مبدأ التعددية، بعيداً عن المظاهر الاجتماعية البالية التي ترسخ الافتراق بشتى أنواعه[1].

إن إحداث تنمية سياسية تتطلب تكاتف جهود وشروط ومعايير مركزية ذات اهمية بالغة تتمثل بالمواقف الايجابية والفكر الإيجابي وعلاقات عقلانية التي تساهم في وضع خطط واقعية تتناسب مع طموح الشعب ورؤية النظام السياسي، وهذا الأمر يحتاج إلى نخب من السياسيين والمفكرين اللذين يقومون بتقديم التوصيات للنظام من خلال توصيف المشكلات التي تواجه المجتمع لغرض النقد البناء وإعطاء الحلول وخطط بديلة للهيئات المتخصصة لمحاولة استمرارية عجلة التنمية السياسية وتوجيهها نحو المصلحة العامة. غير أن النظام السياسي لا بد ان يساهم توفير الجو السياسي المناسب من خلال العملية الانتخابية والتعددية السياسية والحزبية، والسماح لكافة قطاعات الدولة المشاركة بالقرار السياسي دون اقتصار على فئة معينة أو حزب معين.

تسهم المواقف الإيجابية اتجاه القضايا السياسية داخل الدولة في إنتاج حلول موضوعية وفاعلة لحل المشكلات، وتتمثل تلك المواقف المركزية *بقيم* ***التسامح والحوار السليم وقيم التنازل والقبول بالآخر***، التي تعمل على تبادل الرأي والرأي الأخر من خلال الحوار البنّاء الذي يساهم في تطوير وتنمية المجتمع فهي قيم لها دور مركزي كبير في المجتمع، بعيداً عن العصبية القبلية والفصائلية والتشدد الحزبي، فقضية القبول بالأخر من القضايا المهمة في المجتمع، لأن تضافر الجهود الشعبية يحتاج الى حوار بين فئات الشعب لتقارب وجهات النظر والوصول الى الاهداف التي تخدم المجتمع لإحداث تنمية، ودون ذلك لا يمكن أن يكون وفاقاً وطنياً.

3. منظومة القيم الدافعة للعجز السياسي:

بناءاً على ما سبق من خلال منظومة القيم الدافعة نحو التنمية، فإننا نستطيع أن نحدد تلك القيم التي تساهم في عجز النظام السياسي بالمجتمع.

[1] : سويم العزي: **علم النفس السياسي**، مرجع سابق، ص143.

تتألف منظومة القيم السلبية التي تساهم في عجز العملية التنموية لعدة مظاهر إجتماعية وسياسية، حيث عكست الثقافة السياسية السلبية والقيم الرعوية والعشائرية والقبلية والتعصب الفصائلي واللامبالاة السياسية– **Political Apathy** والتجاهل اتجاه مصالح الدولة بشكل سلبي، ساهم بالانطواء في إطار الانتماءات المحلية بضعف قضية الشعور بالانتماء الوطني والمصلحة الوطنية، في حين أصحبت تلك المظاهر الاجتماعية تولى اهتماما عند الفرد أكثر من النظام السياسي القائم والدولة لتظهر مشكلة المواطنة في الثقافة السياسية، حيث تداخلت قضية الانتماء بين أمرين **الأول** الانتماء للعشيرة والقبيلة **الثاني** الانتماء للنظام السياسي والدولة؟

إن مشاركة المواطن في النظام السياسي من خلال المشاركة الفاعلة والتأثير على قنوات اتخاذ القرار تعتمد على نسبة إيجابية أو سلبية المنظومة القيمية، من خلال القنوات الانتخابية ورغبتهم في إرساء قواعد التوافق الوطني وتحقيق المصلحة الوطنية على أسس ومرتكزات وطنية وتكريس **المسؤولية السياسية** – **Political Responsibility**[1]، يدفع النظام في تجديد نفسه بنفسه، نتيجة ذلك التفاعل من قبل فئات الشعب، والمقصود بذلك هو عدم استخفاف النظام بمتطلبات الناس نتيجة الوعي السياسي الذي يتمتع به الشعب، إلا أننا نرى في الدول النامية مثلاً، أن النظام السياسي ينظر للشعب باستخفاف نتيجة الولاء المطلق واللامبالاة السياسية المبطنة بالخوف من الجهاز الامني للنظام، لذلك نرى أن رؤية القائد الملهم هي التي تطبق دون الحاجة للرجوع لمتطلبات الشعب وقياسها مع حاجته. هذا ما يدفع النظام السياسي أن يأخذ على عاتقة مسؤولية القرارات السياسية ليفقد القرار الشعبي قيمته لدى النخبة السياسية بسبب ثقافة الخضوع التي يعيشها المواطن. وسنشرح في المباحث اللاحقة منظومة القيم التي أثرت الافتراق السياسي.

[1] الدجاني، محمد: **معجم القدس للمصطلحات الدولية**، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، القدس، فلسطين، ص171.
تعرف **المسؤولية السياسية** بأنها تعهد والتزام الفرد السياسي بالقيام وتنفيذ ما يقع على عاتقه من واجبات وحقوق او ما يعهد اليه من مهمات في مجال وظيفته والقيام بها على أكمل وجه، ليحقق المصلحة الوطنية التي تحقق رؤية النظام السياسي القائم وهذا الالتزام والمسؤولية تدفع النظام السياسي في تقديم ما نص عليه الدستور أن يكفل الحماية للمواطن مقابل تلك الواجبات التي يقوم بها.

وخلاصة القول، ان منظومة القيم الايجابية تساهم في تحديد مسار التنمية السياسية الصحيح، فتحقق وفق شروط ومعايير مصدرها العمل الجماعي والإيمان السياسي والحوار السلمي في تحقيق تلك الاهداف، فالمواقف والسلوكيات وكل القيم التي أشرنا اليها من قبل، تكون دافعاً ومحفزاً في تسهيل عملية التنمية السياسية إذا كانت تسير وفق منظومة القيم البناءة بوجود تعددية سياسية وحزبية بجانب الرغبة ببناء مجالات التوافق الوطني.

رابعاً: الخطاب السياسي "Political Discourse "

1. مفهوم الخطاب السياسي:

يمكن تعريف الخطاب السياسي بأنه خطاب يعمل المتكلم فيه (فرداً كان أو جماعةً أو حزباً) على إيجاد علاقات تواصلية مع الجمهور بهدف التأثير فيهم، وتحقيق أهدافه السياسية، وقد يستخدم الخطاب في سبيل مواصلة تملك السلطة في الصراع السياسي، ضد أفراد أو جماعات أو أحزاب. ويركز هذا التعريف على البعد النفعي للخطاب السياسي باعتباره خطاباً مرتبطاً على الدوام بالسلطة الحاكمة إذ يعتبر أهم الأدوات التي تلجأ إليها القوى السياسية، للوصول إلى مراكز القرار والسلطة ولإضفاء المشروعية على محاولاته وتصرفاتها.

ويعتبر الخطاب السياسي خطاباً إقناعياً بإمتياز، يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى عبر وسائل الإعلام المتنوعة، تتظافر فيها الوسائل اللغوية والمنطقية ومكونات تعبيرية أخرى موازية للتواصل كالصورة والموسيقى ولغة الجسد وذلك وفق ما يقتضيه المقام[1].

2. خصائص الخطاب السياسي:

وللخطاب السياسي مجموعة من الخصائص, حيث يتلون الخطاب السياسي حسب الموقع الذي يصدر منه فقد يمدح سياسة تدبير الشأن العام ويثني عليها أو قد ينتقدها ويحتج عليها وقد

[1] **الخطاب السياسي**، أنظر الرابط http://www.startimes.com/f.aspx?t=31082906

يدافع عن الاختبارات السياسية والبرامج المنبثقة عنها أو قد يقدم تصورات بديلة لما هو قيد الممارسة. وقد يشيع روح التفاؤل والثقة بالمستقبل أو قد يقدم رؤية سياسية مغايرة لرؤية خطاب الأغلبية. وعموما فإن الخطاب السياسي يتصف بأنه ذو بنية نظرية على درجة من التماسك، وهي بنية مستمدة من أيديولوجيا معينة[1]. وأن لغته آمرة في طبيعتها وتميل أساساً إلى التذكير بالإيجابيات. وإنه يعتمد على البلاغة بشكل كبير، لأن تأثيرها العاطفي يعود إلى أهميتها الثقافية على مر التاريخ الإنساني الطويل وأنه يتميز بالطول الزمنيً، وبتكرار الكلمات والجمل، لحمل المتلقي على التركيز على فكرة بعينها، ومن ثم سيطرة أسلوب **الإطناب** – **Redundancy**[2]، وغلبة الخبر على الإنشاء، والتقرير على الحكم بنسبية الأمور[3].

ويختلف الخطاب السياسي في المجتمعات وفق رؤية النظام الحاكم وتصوراته السياسية، وبناء عليها يتم توجيه الخطاب الدعائي للشعب، وخاصة على الصعيد الدولي، وقد ساهم التطور العلمي في وسائل وأساليب الاتصال والتواصل في خدمة السياسيين، مما سهل لهم تحقيق الأهداف وأعطاهم تنويعاً في طرق الوصول إليها[4]، وبذلك فإن الخطاب السياسي يعبر عن النظام السياسي، أو موقفه من قضية معينة، والذي يطرح عبر وسائل الإعلام وفق أساليب دعائية.

وركز المتخصصون على أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في بلورة وتشكيل الوعي السياسي العام لدى الجمهور، حيث أصبحت قوة سياسية يخشاه السياسيين والعامة على حد سواء،

---

[1] يرى البعض أن هنالك ضرورة لربط السياسة بالدين في قضية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، إذ أن الواقع العربي المرير يبين عن عملية إستلاب، وغسل دماغ، للشعوب بالوطن العربي. كي لا تتعرف تلك الشعوب عن تلك الأساليب في واقعها الاجتماعي الذي تعيشه.

[2] يعرف **الإطناب** باللغة العربية انه تأدية المعنى بعبارة أكثر من مرة لغرض ما.ويقسم الإطناب الى قسمين إطناب بالبسط وإطناب بالزيادة. ومن فوائد الإطناب الترديد سعياً لتأكيد على شيء معين والتنبيه والتحذير من شيء يؤدي الى خير معين او شر. والتهويل بنبرة مبطنة لها اكثر من معنى.

[3] **الخطاب السياسي**، أنظر الرابط http://www.startimes.com/f.aspx?t=31082906.

[4] نفل، نزهت محمود: **طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي**، جامعة بغداد، الباحث الإعلامي، العدد 4، آذار 2008، 59.

وكما هو معروف إنه لا يوجد جيش في العالم مهما بلغت عدته وعتاده يستطيع أن يقف أمام فكرة آن أوانها[1].

3. عناصر الخطاب السياسي:

تنقسم عناصر الخطاب السياسي كأي خطاب إلى ثلاث عناصر أساسية وهم: مرسل الخطاب، والخطاب السياسي (الرسالة)، ومتلقي الخطاب. أما بالنسبة إلى المتحدث- المرسل- فهو الفاعل السياسي الذي يقوم بإلقاء خطبة سياسية، أو إجراء حوار سياسي، أو يطلق تصريحات سياسية، يقوم عن طريقها بتوصيل رسالة واضحة إلى هدف، أو مجموعة أهداف؛ حيث يقوم فيها المتحدث بتحديد محاور الحديث والرسالة.

كما أن الخطاب يختلف من فرد إلى آخر بحسب المواقف والمواقع، سواء داخل السلطة أو خارجها، مما يدل على أن فاعل الخطاب مهيكل الثقافة والوعي، حيث إن شخصيته، وطبيعته، وثقافته، كلها عوامل أساسية في الخطاب السياسي. وإذا كانت صفات وبنيات وهيئات الفاعل السياسي لا تحصى؛ فإن ذلك راجع إلى الخطاب السياسي باعتباره نووية الحديث والدراسة، وذلك أن الخطاب السياسي مرتبط بالمتحدث الذي يسعى إلى إبراز خطاب يكشف مقومات واضحة وبراغماتية، كقانون الفعل السياسي.

ومن بين صفات الخطاب السياسي، مستوى الصوت الذي يعد صلة واضحة مع ما يرمز إليه، كالغضب، والفرح، والقوة، والضعف، وكذلك بنية بعض الكلمات في ارتفاعها وقصر صوتها أو خفضه وهكذا[2]، إلا أن أبنية الخطاب السياسي في المستوى الصرفي من أهم المستويات المكونة له، وتعني ما يطلقه السياسي من كلمات يراد بها معنى ترميزيا[3]، أي يريد إيصال رسالة بين

---

[1] نفل، نزهت محمود، **مرجع سابق**، ص60.

[2] يحتاج الخطاب السياسي الى شخص يتمتع في كاريزمية سياسية عالية واسلوب في إقناع المتلقي عن طريق فن الإلقاء واختيار الجمل المناسبة لنجاح الخطاب. ورغم تدني مستوى الخطاب الفلسطيني من الناحية القيمية إلا ان المخاطب الفلسطيني قد نجح في التفنن بإختيار الجمل الافتراقية ورفع نبرة الصوت العالية التي تهز الخصم حين الإستماع .

[3] أنظر الرابط الأتي: http://atawasol-watahlil-alkhitab.blogspot.com/2011/02/blog-post.htm

السطور من خلال كلمات تحمل دلالات متعددة، يؤدي تفاعل المتلقي معها وفهمها بطريقة معينة إلى إحداث تأثير فيه.

4. أنواع الخطاب السياسي:

وللخطاب السياسي أنواع ونماذج متعددة، تأتي مجتمعة ضمن النماذج الآتية[1]:

1) **الخطاب التصادمي:** يعتمد هذا النوع على أداة الاستقطاب والتمييز السياسي والثقافي والديني والحضاري وفقا لقراءة صدامية بين الذات والآخر داخليا وخارجيا، بهدف التجييش العاطفي وإثارة الخوف من الآخر والمتمثل في الخوف من تهديد الوجود، أو الخصوصية، أو التقرّب[2].

2) **الخطاب النقدي:** يعكس هذا النوع حالة نقدية تعلي من شأن الذات في مقابل دونية الآخر سواء على المستوى المادي أو المستوى الروحي.

3) **الخطاب التواصلي:** يؤمن هذا النوع بالانفتاح المتبادل والحوار الندي بين المكونات المختلفة رغم ضخامة وصلابة حملات العداء ويعبر هذا النموذج عن خلاصة تجربة تؤكد استحالة الصراع والحروب بين الأفراد والمجتمعات سواء على مستوى كل دولة على حدة أو بين الدول وبعضها البعض ناظراً إلى المسألة من زاويتها الاستراتيجية القائمة على الشراكة في تبادل المصالح.

---

[1] الشرعبي، عبد الباسط: **علاقة الخطابين الساسي والإعلامي بين التداخلي السلبي والإيجابي**، صحيفة الثورة، العدد الصادر في 8 كانون الأول 2014.

[2] يعاني الخطاب الفلسطيني بشكل عام من إنحدار في المستوى الذي تعيش به الأحزاب السياسية. وأن هذا الإنحدار ما هو الا دليلاً من قلة الخبرة السياسية وعدم تحمل المسؤولية إتجاه القضية الكبرى بتحرير فلسطين، حيث لجأت الحركات الفلسطينية وتحديداً فتح وحماس في التفنن بإختيار خطاباً تعبوياً وحشد الجهود لتعزيز الفرقة والإنقسام، وهذا النوع من الخطاب يعتبر خطاباً تصادمياً.

5. الخطاب السياسي وتأثيره على قيم الافتراق:

كما قلنا أن الخطاب السياسي هو خطاباً إقناعياً بامتياز، يهدف إلى توصيل فكرة معينة اتجاه قضية معينه، إما أن يثن عليها ويؤيدها، أو ينقضها ويدعو الى الوقوف إمامها. فالخطاب هو خطاباً هدفه جذب الأخر (المستمع) لإقناعه بالفكرة التي ينادي.

وهنا يكمن السؤالين.

- ✓ ماذا لو كانت هذه الفكرة تحريضية ضد فئة معينة أو حزب معين؟
- ✓ ماذا لو كانت تلك الفكرة تحمل في طيّاتها قيماً إفتراقية تساهم في الفتنة الحزبية أو الشعبية؟

من خلال هذه الاسئلة تبرز أهمية الخطاب السياسي وما سينتج عنه من ردود أفعال تساهم في تعزيز الافتراق من خلال بث القيم السلبية للمستمع وشحنه ضد الاخر.

لقد أصبح الخطاب السياسي أداة مهمة في النظام السياسي ولدى الاحزاب السياسة لكسب تأييد المواطنين نحو قضية معينة أو تحقيق أهداف معينة للنظام السياسي، من خلال التجمعات الجماهيرية أو مؤتمرات الاحزاب السياسية أو عن طريق وسائل الإعلام، السبيل لحشد التأييد العام أو الاحتجاج إزاء قضية معينة لتحقيق المصلحة العليا من خلال تقديم الحلول البديلة أو طرح مشاريع سياسية تهدف لإحداث تنمية سياسية بالمجتمع، في إطار المصلحة الوطنية. وهذا الجانب يمثل الوجه الإيجابي للخطاب السياسي الذي يشكل أداة جيدة في خلق تبادل الافكار وطرح البدائل بين الاحزاب والنظام السياسي ليعبر عن مدى وجود الشفافية السياسية التي يمنحها النظام السياسي للآخرين[1].

أما الجانب السلبي للخطاب السياسي، فإنه يعتمد أساساً على الفاظ تساهم إضعاف الأخر ورفضه فكرياً ووجودياً، من خلال استخدام الالفاظ الافتراقية التي تتمثل بالتخوين والعمالة

[1] الشرعبي، عبد الباسط: **علاقة الخطابين الساسي والإعلامي بين التداخلي السلبي والإيجابي، مرجع سابق.**

والانهزامية وعدم الخبرة السياسية والعجز السياسي أو التطرق الى الشواهد التاريخية للقادة الحزب الأخر على سبيل الاستفزاز إن أمكن، لإبراز نقاط الضعف الخصم بهدف طمسه سياسياً.

ومن هنا يساهم الخطاب السياسي في استخدام القيم السلبية الهدامة للآخرين للاستئثار بالسلطة والسيطرة على عقول فئات الشعب، ففي هذه المرحلة تساعد تلك القيم الافتراقية على خلق فجوة كبيرة بين الاحزاب الداخلية وعدم تحقيق أدنى متطلبات التوافق الوطني بسبب العدائية السياسية التي يقوم بها الخطاب السياسي اتجاه الاحزاب الأخرى، مما يدع الخصم الرد بنفس الاسلوب والأدوات ليشكل في المجتمع لصراعاً سياسياً يؤدي الى بعض الأحيان الى الاقتتال وافتراق سياسي.

من خلال تكاتف البرامج بشكل تكميليّ بين الاحزاب السياسية والنظام السياسي، بعيداً عن الخصومة المتعصبة التي يبثها الخطاب السياسي السلبي بقيمه السلبية المؤدية للافتراق. وخير مثال نستطيع أن نستشهد به ما يحدث اليوم في فلسطين بين التنظيمات السياسية الفلسطينية (حركتي فتح وحماس) التي عملت كل منهما في استخدام الخطاب السياسي بكافة الوسائل والأدوات الاعلامية – المرئية منها والمكتوبة التي ساهمت في تكريس قيم رفض الأخر، وطمسه سياسياً، بعيداً عن المصلحة الوطنية الاساسية المتمثلة بتحرير فلسطين والتوافق على مشروع وطني موحد.

خامساً: الافتراق السياسي "Political Detachment"

1. الافتراق لغة:

يُعرف الافتراق لغة على أنه خلاف الجماعة والاجتماع والجمع، قال تعالى: " **وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ** "[1] أي بعد الاجتماع، فالافتراق نقيض الاجتماع، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم): البيعان بالخيار ما لم يتفرق، أي: عن مجلسهما فينفصل أحدهما عن الآخر، والفرق: الفلْق، والفلق من الشيء إذا انفلق منه، ومنه قوله تعالى: "فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرۡقٖ

[1] آل عمران، أية 103.

كَٱلطَّوۡدِ ٱلۡعَظِيمِ "[1] والمفارقة: المباينة، وفارق الشيء مفارقةً وفراقاً: باينه، والاسم الفرقة، وتفارق القوم: فارق بعضهم بعضاً، والفرقة: الطائفة من الناس، والفريق أكثر منه، وفِرَقٌ: جمع فرقة، والفِراق: التفريق بين الشيئين والفصل بينهما، والتفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق في الكلام، يقال: فرّقتُ بين الكلامين فافترقا وفرّقت بين الرجلين فافترقا، والتفرق والتفرقة: التبديد والتمزيق، يقال: فرّقه تفريقاً وتفرقه أي بدده.

وفي الجملة: أن الافتراق في اللغة يدور حول معاني: المفارقة، الانقطاع، التفرق، المفاصلة، الانفصال، المباينة، الافتراق والتيه، والضياع، والضلال، المقاطعة، التشعب، الخروج عن الجادة وعن الأصل وعن الأكثر وعن الجماعة[2].

2. الافتراق اصطلاحا:

أما في الاصطلاح فهو يعني التفرق في الدين والاختلاف فيه[3]، ومن ذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "**إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب**"[4]. ومن الملاحظ هنا وقبل الخوض في تعريف الافتراق السياسي، أن الافتراق يحمل معاني ذات دلالات سلبية.

أما علم الافتراق السياسي فيعرفه الباحث "ماهر الريشة" على أنه.

" هو العلم الذي يسعى لشرح أو تحليل أو توضيح أو بيان أو استقراء أو استقصاء أو فهم أو استيعاب الظاهرة السياسية العربية ببعدها الاجتماعي، معتمدا في ذلك على أُسس مختلفة عن علم الاجتماع السياسي الغربي في القراءة والتحليل والتقييم والتنبؤ، ومتميزاً عن الطرق التقليدية الغربية دون أن ينفصل عنها"[5].

---

[1] الشعراء، آية 63.

[2] موقع الدرر السنية، http://www.dorar.net/enc/firq/7.

[3] مرجع سابق، **الدرر السنية** http://www.dorar.net/enc/firq/7.

[4] رواه مسلم، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح « **كتاب الإيمان** « باب الاعتصام بالكتاب والسنة.

[5] الريشة، ماهر: **نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثر في التخطيط السياسي**، مقاربة نظرية، رسالة ماجستير منشورة الكترونياً، جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص19.

أما الافتراق السياسي فيرى الباحث أنه: **هو ظاهرة سياسية أدت للوصول لحالة من عدم التلاقي بين وجهتي نظر رغم وجود مجموعة من المصالح العامة التي تتطلب بالضرورة التلاقي والاندماج، ولكن حالة التنافر القائمة تعمل على تغليب مصالح فردية أو خاصة على المصالح العامة ويعتبر الافتراق السياسي حالة قد تزول بزوال المسبب.**

3. مراحل نشأة الافتراق:

يمر الافتراق السياسي بمراحل تمهد له وتساهم في تمكينه، **فالاختلاف –Difference** يُعد أول مراحل عدم التقارب في وجهات النظر، حيث يختلف إثنان أو ثلاث أو مجموعة في قضية معينة دون خلاف أو تشكيك بأخلاقيات الآخر، لأن الإختلاف السياسي هنا قد يكون من إجتهاد الشخصي وعن حسن النيه، وقد يؤجر عليه المخطىء مادام كان متاكداً لمبدا الحق[1]. وتشير الباحثة **(كريمة متولي الطوخي)** أن ليس من الضرورة أن يسهم الاختلاف بإفتراق، بالرغم أن كل إفتراق هو إختلاف[2].

وإذا إعتبرنا أن الاختلاف السياسي هو أول مراحل نشأة الافتراق السياسي، فإن المرحلة الانتقالية ما بين الاختلاف والافتراق هنالك مرحلةَ ثانية تتمثل **بالانقسام–Fragmentation**، حيث يبدأ الخلاف في هذه المرحلة بتباعد وجهات النظر لتكوين شرخاً في الآراء إزاء قضية معينة، وذلك نتيجة **لتعَصب الفكري أو القبلي–Prejudice**، وتبني قيًم رفض ونبذ الآخر باستخدام صيَغ الوعيد والتهديد، ووضع العراقيل في سبيل هدم الفكر المقابل دون النظر الى الجانب الإيجابي له. حيث يساهم كل طرف بوضع الحجج والبراهين بصيغة استفزازية وتحقيرية دون احترام للرأي المقابل،حيث أصبح الأخر أكثر من خصم الى حد الوصف، ولا تجب مقاطعته فحسب وإنما محاربته وإسقاطه، من خلال عدة أساليب إما التخوين أو التكفير، أو التشهير، لينتج عن ذلك

[1] عبد الكريم العقل، ناصر: **الافتراق: مفهومه، اسبابه، سبل الوقاية منه**، شبكة مشكاة الاسلامية، ب، ت، ص6.

[2] متولي الطوخي، كريمة: **أساس الافتراق في تعريف المعتزلة والجهمية**، رسالة جامعية غير منشورة، انظر الرابط الاتي: http://forum.stop55.com\284649.html

افتـراق– Detachment، حيـث تبـدأ مظـاهره فـي الوضـوح المتمثلـة بالقتـل والارهـاب الطـائفي والفصـائلي، ورفض وجوده، وعدم الاعتراف به.

4. قيم الافتراق الاجتماعي والسياسي:

وللافتـراق السياسـي مجموعـة مـن القـيم، التـي سـيحاول الباحـث التعـرض لهـا وشـرحها بالتفصـيل. والجـدير بالـذكر أن المجتمـع الفلسـطيني يعـجّ بمظـاهر الافتـراق المجتمعـي، مـن بينهـا (العشائرية– **Clanism** والتعصب – **Prejudice** ، والقبلية – **Triblism**) في فلسطين.

أ– **القبلية:**

تشكّل القبلية أداةً من أدوات الافتراق في المجتمع العربي، ومظهراً من مظاهره؛ "فهي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من نقص الاندماج الذاتي والانصهار، حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها البعض، لكنها تظلّ ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها ." وبنظرة لا تخلو من التشاؤم[1]. أما التعصب والتمييز العنصري في فلسطين فيمكن لنا أن نلاحظ تصنيفات المواطنين الفلسطينيين بعضهم لبعض أو لغيرهم مثل (فلاّح أو بدوي مقابل مدني)، (خليلي مقابل نابلسي أو العكس)، (لاجئ أو عائد مقابل مواطن)، (مخيمجي مقابل قروي أو مدني)، (ضفاوي مقابل غزاوي)، (عرب ال48 مقابل من هم خارج فلسطين المحتلة سنة 1948)، (فلسطينيو الداخل مقابل فلسطينيي الخارج)، نجد فيها ثقافةً تتخذ بعداً مفارِقا وعنصريا أحيانا، لأنه يميز بين فئات الوطن وأفراده ويفاضل بين فئة دون أخرى لاعتبارات جغرافية أو طبقية أو سياسية أو مناطقية، أو عشائرية[2].

وتعبر الطائفية بمضمونها المتشدد عن المجتمع المتعصب الذي يرفض فكرة الاندماج مع الكل والانصهار، بالرغم ان الجماعات تعيش جنباً إلى جنب وبجوار بعضها، إلا انها ترفض فكرة

[1] الريشة، ماهر، **مرجع سابق**، ص48.

[2] أبو ريشة، ماهر، **مرجع سابق**، ص56.

التبادل والتواصل فيما بينها وذلك يرجع إلى الاسباب الثقافية الرجعية والظروف الاقتصادية التي تعمل على تعزيز الطبقات والعصبية المتشنجة للجماعة[1].

ب. الفصائلية والعشائرية وأثرها في المجتمع (Clanism):

تتميز التركيبة العشائرية بأنها "أكثر ترابطاً من القبائل البدوية، حتى أضحت أعظم أهمية منذ تفكك هياكل السلطة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية، أو ما يعرف بانتفاضة الأقصى التي اندلعت شرارتها سنة 2000.

ويقول الباحث ماهر ريشة في صدد ذلك:

"وقد أدت هذه العشائر دوراً مهما في التاريخ الفلسطيني قديما وحديثا، وإن كان لتطورات القضية الفلسطينية المتلاحقة وخاصة الانتفاضتين *الأولى والثانية أثر في تحجيم النفوذ العشائري في فلسطين مقارنة بالأردن والعراق، حيث "أضعفت نفوذ العشائر الفلسطينية والعائلات المرموقة لأنها أوصلت إلى السلطة على المستوى الاجتماعي، نُخبةً جديدةً ذاتَ توجهاتٍ عصريةٍ نسبيا، والعشائرية سلاح ذو حدين، "فمن ناحية، تدعم العشيرةُ بوضوح الاستقرار، وتُخفّفُ من وطأة الانهيار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن تفكك الدولة. ومن ناحية* أخرى، تُضعِفُ الميليشياتُ العشائريةُ والنُظُم القضائيةُ العشائريةُ بشكل مباشر بناء الدولة وكفاءتها"[2].

حيث إنّ التعصب العشائري والحزبي والطائفية من أهم أسباب الانفلات الأمني، حيث إنه يشكل أكبر دافع للاعتداء باسم الكرامة الحزبية والعشائرية، ويعد المجتمع المدني "عماد الوعي" بالمواطنة، وممارسة الديموقراطية الصحيحة جنباً إلى جنب مع مبدأ المساءلة والمحاسبة، وهذه من أبرز سمات الدول المتقدمة عموماً والغربية خصوصاً، حيث توجد مجتمعات مدنية فاعلة وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الحال في البلدان النامية، فقد فاقت الكثير من الأعراف القبلية على

[1] غليون، برهان: **مسألة الطائفية ومشكلة الاقليات**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979، ص71.

[2] الريشة، ماهر، **مرجع سابق**، ص37.

قوانين وأنظمة المجتمع، وأصبح الانتماء القبلي هو سيد الموقف في العديد من قضايا مجتمعنا حتى أنه بات محكاً مهماً في علاقاتنا وإنجاز معاملاتنا اليومية[1].

يولي المجتمع الفلسطيني اهتماماً كبيراً في قضية الانتماء للعشيرة والقبيلة أكثر من إنتماءه لقضايا وطنه ومصلحته، فالعشائرية أكثر ظاهرية بالمجتمع الفلسطيني حيث أنها قائمة على أساس دمج الفرد في مجموعة يجمعها دم واحد أو توجه اجتماعي معين، فالمجتمع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن المجتمعات العربية من حيث الانتماءات والعصبيات العشائرية والقبلية وانتشار ثقافة القبول والرفض للأخرين من جهة، وطبيعة الضغوطات الخارجية المباشرة والغير مباشرة للقوى الخارجية في إعاقة الديمقراطية وانتشار ثقافتها في العالم العربي"[2].

وساهم الاحتلال بتكوين خصوصية على المجتمع الفلسطيني من ناحية تكوين الأحزاب السياسية، فكان عائقاً أساسياً في تطور المجتمع المدني، وساهمت إلى جانبه التنظيمات السياسية والانتماءات العشائرية التي عطّلت عملية الاندماج بين أفراد المجتمع، كما ساهمت في تعطيل سير العملية الديمقراطية في مسارها الصحيح.

عمل الاحتلال منذ بداياته في مجتمع الفلسطيني بإحداث اختراق بالنسيج المجتمعي الفلسطيني، وعملية الاختراق هدفت الى تفكيك هذا النسيج المجتمعي، لتمكين تتفكك الروابط والعلاقات الاجتماعية، ويصبح المجتمع الفلسطيني مجموعات سكانية لها مصالح وتطلعات وانتماءات خاصة عن الأخرى، لا يجمعها ولا يوحدها لا مصير ولا هدف واحد، من خلال إعلاء وتغليب شأن (الحامولة–**Extended Family**) أو العشيرة أو القبيلة فوق شأن الوطن، وتقدم المصالح العشائرية والقبلية على المصالح الوطنية"[3].

---

[1] الأحمري، سلطان: **ظلال القبيلة تطغى على المجتمع المدني**، صحيفة الرياض، العدد 15350، 4 تموز 2010، ص24.

[2] الحلولي، منذر السيد: **الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**، ص5، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة، 2009.

[3] عبيدات، راسم: انهيار **أخلاقي وقيمي في المجتمع..مسؤولية السلطة الفصائل**، http://zamnpress.com/content/20875

إلا أنّه في بعض الأحيان القليلة جداً والنادرة، تساهم العشائر والقبائل دوراً مهماً في إعلاء الشأن السياسية للتنظيمات، والاندماج العشائري مع بعض التنظيمات السياسية، وهذا الأمر يساهم في تغليب مصلحة الوطن على مصلحة الفرد، حيث يتم تحويل العنصر الإنساني من عامل سلبي إلى عامل لحماية النسيج الاجتماعي بشكل ايجابي، وتوجيهه توجيهاً علمياً وذكياً نحو سياسات عامة للدولة، كان ركيزة هامة وهو أهم ما ترمي وتسعى إليه المشاركة السياسية– **Political Participation**.[1]

ولمّا أنشأت السلطة الفلسطينية في عام 1994، قامت بإزالة الهيئات القائمة على زمن الاحتلال في المناطق التي تم الانسحاب منها، وقامت باستبدالها بشخصيات من العشائر الكبيرة في المدن الفلسطينية، وكان الهدف لضمان السيطرة والحفاظ على الأمن والأمان، خاصة أنّ المجتمع الفلسطيني يخضع للعشائرية ويحترم قوانينها أكثر من احترامه للقانون الفلسطيني. ومع الوقت حاولت السلطة وضع خطوات صحيحة من خلال مطالبة المجتمع بالعمل وفق قانون الانتخابات لا التعينات القائمة على العشائرية، لجعل الانتخابات سياسية من الدرجة الأولى دون الاعتماد على العشائرية والقبلية، في العملية الديموقراطية التي للأسف ترجح كفة العشائرية والعلاقات الأسرية على البرامج السياسية[2].

وأخذت التنظيمات تبحث مع العشائر عن طرق تقديم الدعم انتخابياً للوصول بهم إلى النجاح لقيادة مجتمعاتهم وخصصت البرامج الانتخابية، وعقدت لهم الندوات العامة، ونظمت لهم الزيارات لدواوين العائلات الأخرى ولمستويات قيادية سياسية وأمنية في السلطة الفلسطينية، ووجدت هذه العائلات نفسها تتحدث بالسياسة وعامة القضايا، أو أنها كانت مضطرة لمثل هذا التنظير السياسي"[3].

---

[1] رشيد، أحمد: الإدارة المحلية، **المفاهيم العملية ونماذج تطبيقية**، ص104–105.

[2] نصار، وليم: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مواطن، ص138

[3] مقبل، رائد فريد عثمان: **أثر الانتخابات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية**، ص103، رسالة ماجستير، جامعة النجاح – نابلس، 2010.

بالرغم كل تلك الجهود لم تستطع السلطة أن تجرد المواطن الفلسطيني من تلك القيم الاجتماعي بشكل كامل حيث كانت العشائرية والفصائلية أقوى من أن يحل محلها مفاهيم جديدة، فلم تنجح تلك البرامج والندوات في مهمتها حيث لعبت الفصائلية دوراً في استقطاب العشائر لضمان أكبر عدد ممكن من الاصوات.

وكان للمشاركة العشائرية في الانتخابات أثراً سلبياً تمثل في تعزيز العشائرية والقبلية الفلسطينية، أخذت الفصائل تسعى وراء العائلات أو العشائر لضمان أكبر عدد من الأصوات، هذا الأمر الذي كان قد اختفى خلال السنوات السابقة، بسبب زيادة الوعي الفصائلي وعودة القوة لدور العائلة أو العشيرة في الانتخابات واتجاه الفصائل للحصول على دعمها لضمان الفوز[1] إذن سيطرت العشائرية على الانتخابات، وغلبة قوة الفصائل، فالعديد من العشائر وضعت أسماء أبناءها ضمن القوائم الانتخابية وبالتالي هنا تعزيز للعشيرة ومكانتها وهيمنتها.

ويعاني المجتمع الفلسطيني حالياً انقساماً بين التنظيمات السياسية، حيث أدى الانقسام إلى شرخ في العائلة ذاتها، فالانقسامات الحاصلة بين حركتي فتح وحماس في عام 2007، أدت إلى شرخ المجتمع بأكمله، وساندت العشائر هذا الانقسام الداعم لكلا الفصيلين، على الرغم من أن تكون العائلة ذاتها ينتمي أفرادها إلى حماس وبعضهم إلى فتح، فقد عانت الأسرة الفلسطينية حالة من الانقسام، بسبب الانتماءات السياسية المختلفة وقد يكون اختلاف وجهات النظر حتى داخل الأسرة الواحدة ظاهرة صحية إذ يشكل ذلك تنوعاً في الرؤى وتجسيداً لحالة الرأي والرأي المخالف، ولكن في ظل حالة الاستقطاب الفصائلي الحاد، والتعصب الفئوي المقيت لم تستطع الأسرة الفلسطينية أن تواجه هذا التحدي من خلال الحفاظ على وحدتها، والنأي بنفسها عن الصراع الفصائلي. وبذلك فقدت الأسرة مناعتها الداخلية، وأصبحت تعاني من تقاذف أهواء السياسة والفصائلية"[2] ومن سلبيات الانقسام على المجتمع الفلسطيني أنّه أحدث قطيعة شرخت المجتمع رأسياً وأفقدته نكهة التزاور العائلي وتبادل الزيارات.

---

[1] مقبل، رائد فريد عثمان: **أثر الانتخابات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية**، مرجع سابق، ص104.

[2] مركز وإعلام المرأة: **الانقسام الداخلي والمرأة الفلسطينية**، ورقة بحثية، 7-3-2010م.

وكما كان للعشائرية دوراً بارزاً في الناحية السياسية والدعم الفصائلي، كذلك استطاعت أن تحكم أفراد المجتمع وفقاً لعادات وتقاليد توراثوها من العصر الجاهلي، فيعتبر القضاء والصلح العشائري من أهم المعيقات التي تعيق حرية القضاء الفلسطيني المدني، وله انعكاسات شتّى على المجتمع، منها[1]:

1- أفقدت العشائرية القاعدة القانونية للقضاء الفلسطيني، جرّاء إهماله للقاعدة القانونية واستبداله بالأخلاقية المستمدة من العادات والتقاليد.

2- أحدثت العشائرية تناقضاً في القوانين، فما هو محرماً ومحظوراً من الناحية القانونية من الممكن أن يكون مسموحاً بالقوانين العشائرية، وهذا يحدث اضطراباً بين أفراد المجتمع، وعدم تلاقي بين القوانين السلطوية والعشائرية.

3- ينكر القضاء العشائري الشخصية القانونية للمرأة، إذ أنه لا يقبل شهادتها في الكثير من الحالات والإفعال التي ينظرها القضاء العشائري.

ج. **المحسوبية والمحاباة (Nepotism):**

تعرف المحسوبية-**Nepotism** بانها إعطاء الأولوية بالتوظيف وتوزيع المناصب الحكومية والامتيازات السياسية أو الحصانات للأقارب والمعارف الشخصية منها الفصائلية أو العائلية.[2] فهي نمط سلوكي ينطلق من دوافع شخصية وسياسية،أو عشائرية وقبلية وفصائلية تساهم في عدم تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع وعدم تحقيق العدالة الوظيفية، مما يساهم في تشكيل الطبقية-**Classism** تساهم بتفتت المجتمع الى من يملك ومن لا يملك، ومن يعمل ومن لا يعمل، ومن يحكم ومن لا يحكم. في حين تزداد قيم الانقسام بالتوسع لينتج افتراقاً بالمجتمع.

---

[1] ينظر: **مؤسسة تعاون لحل الصراع**، ص23-24.

[2] الدجاني، محمد سليمان: **معجم مصطلحات القدس للمفردات السياسية والدولية**، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، القدس، 2001، ص258.

إن أسباب المحسوبية والمحاباة بشكل عام في مؤسسات الدولة، تأتي بدوافع شخصية وتبادلية بين أشخاص تربطهم مصالح مشتركة على حساب الصالح العام وذلك بتحقيق أرباح مادية أو (صناعة المعروف) بين بعضهما لإغراض مستقبلية وتعزيز مكانته الاجتماعية إمام الأصحاب أو العائلة، لإثبات قدرته و نفوذه في المؤسسة أو في قطاع معين. ويأتي ذلك السلوك السلبي نتيجة تأثر هؤلاء الافراد بالقيم الاجتماعية والسياسية السلبية التي تتمثل بالعشائرية والطائفية والفصائلية. دون الاستجابة الى المهنية السليمة والمتغيرات الحديثة وتكافؤ الفرص بين فئات المجتمع. لينتج عن ذلك ضياع حقوق أصحاب الخبرات العلمية واستغلالها في مكانها الصحيح مما يؤثر على عجلة التنمية في المجتمع بشكل سلبي، وغياب المصطلح القائل: (الرجل المناسب بالمكان المناسب–**Right Man In The Right Place**)، وخلق روح الانتهازية– **Opportunism** لأصحاب النفوذ، وتزايد الحقد لدى الفئة التي لا تملك. إما مالاً أو سلطة ونفوذ. وسنشرح لاحقاً في الفصل الأخير واقع الفساد والمحسوبية في فلسطين بشكل تفصيلي.

سادساً: التنمية السياسية "Political Development "

تعتبر التنمية السياسية بشكل عام من أهم النواحي التي على المجتمع الاهتمام بها وبمؤسساته كافة، حيث تنبثق هذه الأهمية من كونها تهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وتقترن في الأغلب بما يسمونه دول "العالم الثالث" وتطوير نظمها السياسية، وهي عملية متعددة الغايات من بينها؛ ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على تطبيق قوانينها وسياساتها على كل البقعة الجغرافية التي تسيطر عليها، ورفع كفاءتها في العمل والعمليات الاقتصادية والسياسية[1]. ويمكن تعريف التنمية السياسية لغةً كالتالي: من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضعٍ آخر، فنقول مثلا نما المال أي ازداد وكثر.[2] أما اصطلاحاً فقد تعددت

[1] الدرمكي، علي بن سليمان: **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981 – 2012)**، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص27.

[2] ريم بن عيسى، دراسة بعنوان: " **التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل**"، أنظر الرابط http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

التعريفات واختلفت، ويمكن تعريفها بمجمل على أنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالةٍ أدنى إلى حالةٍ ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمطٍ آخر متقدم كماً ونوعاً[1].

1. مفهوم التنمية السياسية:

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية ؛ فمنها ما ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، والعلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية ومؤسسات الدولة وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم بشكل خاص بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع. وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في أن التنمية السياسية ***هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مدخلات ومخرجات سياسية تتماشى مع متطلبات الأفراد والنظام السياسي.***

والتنمية السياسية عملية انتقال تدريجي من التقليد إلى الحديث، ضمن محورين أساسيين متداخلين مؤسسات النظام السياسي شاملاً تقويم السلوكيات والقيم السياسية وهياكل المؤسسات الحكومية، والمحور الآخر هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية، وهناك علاقة تبادلية بين المحورين بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، وأي تغيير في محور يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المحور الآخر.

2. خصائص مفهوم التنمية السياسية:

ومن خلال دراسة العديد من المراجع في هذا المجال، فإنه لا بد من الإشارة إلى الملاحظات التالية حول عملية التنمية السياسية[2]:

---

[1] ريم بن عيسى، دراسة بعنوان: "**التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل**"، مرجع سابق.

[2] **مصطلحات سياسية**، كلية الدراسات السياسية، الجامعة الأردنية، انظر الرابط
https://www.facebook.com/politics.5/posts/412308888848818

أ. إنها عملية **(Process)** أو تطور، وليست مرحلة **(stage)** أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في الهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها، ومع أن التنمية هي عملية، لكن ذلك لا ينفي عدم وجود مراحل في إطار هذه العملية.

ب. إنها مفهوم حركي ديناميكي **Dynamic**، أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي حركة وتطور مستمر من جانب الهيكل السياسي والنظام المجتمعي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

ت. إنها مفهوم نسبي **Relativity** ، بمعنى أنه لا يوجد مرجع معياري مطلق للحكم على أن دولةً ما وصلت القمة في مجال التنمية السياسية، فالعملية التنموية تتباين بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، ويبدو أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها والتي تحدد معالمها خلفياتها التاريخية والثقافية والحضارية.

ث. وانطلاقا مما سبق فإنها مفهوم التنمية السياسية مفهوماً عالمياً، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

نلاحظ مما سبق، أن التنمية السياسية مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب؛ أولها أنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديموقراطية. وثانيها لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وايديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها. والسبب الثالث، هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا، وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى. ويقوم مفهوم التنمية السياسية على أنها عملية تحول شاملة تسير نحو الأحسن لكل جوانب الحياة في الدولة، كالسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة والقانون والإدارة، وغيرها مما تتضمنه منظومة القيم الديمقراطية القائمة على التعددية التنافسية ومعايير الاتحاد والكفاءة والتي توفر آليات مشاركة

سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار والاندماج بين فئات المجتمع المختلفة، وتضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية[1].

3. نظريات التنمية السياسية:

للتنمية السياسية مجموعة من النظريات التي وضعها سياسيو الغرب، ومن بينها[2]:

أ. نظرية التحديث – **Modernization Theory** ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السياسة الرأسماليين.

ب. النظرية الماركسية – **Marxism Theory** المعتمدة على أفكار ماركس ولينين، وتطبيقاتها في الدول الاشتراكية

ت. نظرية التبعية – **Dependency** التي نظَّرَ لها مفكرون في العالم الثالث، ردا على فشل نظريات التنمية ومشاريعها في هذه الدول، وخاصة من مفكري دول أمريكا الجنوبية.

ويمكن القول أن نظرية التحديث انطلقت من واقع المجتمع الغربي وتاريخه، معتبرةً أنه يشكل نموذجا مثاليا للتنمية، وباستخدام مفاهيم ومناهج الدراسة الغربية التي قد لا تنطبق على واقع العالم الثالث وظروفه. وهذا يعبر عن تجاهل الخصوصية واختلاف ظروف وأوضاع هذه الدول عن الدول الغربية، كما يعبر عن تجاهل دور الاستعمار في إنتاج التخلف في العالم الثالث. وما نتج عنها من مقاربات للتنمية السياسية تتضمن بعدا معرفيا مهما أيضا، يمكن الاستفادة منه والأخذ به بعيدا عن المقاصد الأيديولوجية. إذ إن إقامة مؤسسات ديمقراطية، ونظام حكم ديمقراطي يتمتع بالشرعية والقبول، ومبني على القانون والمساواة، وقادر على القيام بعمله وتحقيق أهداف المجتمع، هي مسألة لا اختلاف فيها بصورة عامة. لكن من المهم أن تكون صيغ وأشكال النظم السياسية

---

[1] الدرمكي، علي بن سليمان، **مرجع سابق**، ص26.

[2] يوسف، غسان: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، جامعة النجاح، 2009، ص26.

وطرق عملها، ومضمون وأشكال الحياة الديمقراطية، منبثقة من ظروف وخصائص وواقع كل مجتمع[1].

أما الماركسية فترى أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القائمة على الاستغلال تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقات، وإلى تفاقم التناقضات الاجتماعية. وتناضل الطبقة العاملة من خلال حزبها الثوري من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية، بالتحالف مع الجماهير الكادحة في الريف والمدينة، إلا أن المسألة المهمة في دول العالم الثالث هو عدم تبلور الطبقات بقيادة الحزب الشيوعي بالصورة التي عليها في المجتمعات الرأسمالية. وقد استخدم كارل ماركس **Carll Marx** مفهوم "نمط الإنتاج الآسيوي" وسيلة نظرية لدراسة المجتمعات غير الأوروبية، التي تتميز بخصائص معينة مثل غياب الطبقات، وغياب الملكية الخاصة، وهيمنة الدولة، وتتميز بأنها مجتمعات زراعية منغلقة على ذاتها؛ وسيادة الروابط العائلية والعشائرية في المجتمع[2].

وقد فشلت التجربة الماركسية في التطبيق العملي، ذلك أن سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية أدت إلى غياب المشاركة والتعددية والتنوع. وأدى ذلك إلى تعطيل الحياة الديمقراطية، وإلى وضع كل السلطات بشكل عملي في يد قيادة الحزب، التي تضع الخطط والبرامج العامة التي تشكل مرجعية لسياسات وعمل السلطات المختلفة في النظام السياسي[3].

أما المسألة الأساسية التي تطرحها نظرية التبعية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع، وتطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية تطورها. وهي بذلك تتبنى فكرة **النسق العالمي– Layout World** بوصفه منطلقاً تكشف من خلاله موقع الدول المتخلفة، ومقارنتها مع الدول المتقدمة لأخذ الدروس والخبرات التنموية باعتبارها وحدة التحليل الاساسية، ولا تتحقق عملية التنمية إلا اذا انفصلت الدول النامية عن النسق العالمي، لانه يفرض

---

[1] يوسف، غسان: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، ص32–33.

[2] **المرجع السابق**، ص34.

[3] يوسف، غسان، **مرجع سابق**، ص36.

تقسيمة معينة لصالح الدول الكبرى ونهب ممتلكات الدول النامية، إضافة إلى اهتمامها بالبناء الاجتماعي لهذه الدول، كبناء تابع ومتخلف ومحكوم بنمط من تقسيم العمل الدولي.

كما حللت نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الامبريالي وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعوق نمو الدول المتخلفة. ويعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار أن تخلف دول العالم الثالث مرتبط بعملية التوسع الاستعماري والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، وان التخلف ليس حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية. وهذا يشير إلى أن العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجي، وذلك يمثل نظرة أحادية الاتجاه اعتماداً على القناعة بأن **التخلف– Retardation** هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية[1].

وقد جاءت بعد ذلك مجموعات كبيرة من النظريات والتي صبت كلها في المجال نفسه للنظريات سابقة الذكر، وخاصة نظرية التبادل التي انطلقت من ذات الرؤية التي انطلقت منها نظرية التبعية، والتي نظرت إلى **التنمية الرأسمالية -Capitalist Development** بوصفها عملية عالمية تفضي إلى إنتاج وإعادة إنتاج أشكال المساواة بين دول العالم وداخل هذه الدول[2].

سابعاً: العلاقة بين الثقافة السياسية والخطاب السياسي والتنمية السياسية بالافتراق السياسي:

تعتبر الثقافة السياسية المخزون المعرفي المتعلق بشؤون الدولة والسلطة والنظام السياسية وكيفية التعامل مع مخرجاته بطريقة تفاعلية وايجابية، وتساهم تلك الممارسات من خلال ردود فعل الشعب من تلك المخرجات والتعامل معها بشكل ايجابي يحقق تغذية راجعة قد تساهم في تنمية الدولة و مؤسساتها. وهكذا يصبح الفرد قادراً على وضع حكماً سليماً بفاعلية النظام السياسي وخدمة الصالح العام من خلال العمل الجماعي المشترك.

---

[1] يوسف، غسان، **مرجع سابق**، ص39.

[2] هيجوت، ريتشارد: **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص108.

وهنا يأتي الخطاب السياسي الإيجابي من خلال محاولة النظام السياسي أن يوضح رؤويته لمفهوم التنمية السياسية والطرق والاساليب في تحقيقها وليس أن يفرضها حسب رؤيته ومصالحه الخاصة، وذلك لإدراكه مدى وعي الفرد بالدولة، ومعرفته بفاعلية النظام السياسي و مخرجاته. لذا يكون النظام السياسي حريصاً كل الحرص في انتقاء خطاب سياسي مقنعاً بإمتياز في كافة الاتجاهات وبحجج وبراهين منطقية تقنع المستمع اليها بشكل منطقي.

وعندما يكون هنالك قصوراً في الثقافة السياسية وغياب الخطاب التوافقي السياسي وسيطرة الطبقة الحاكمة على المحكوم، من خلال استغلال مجموعة من النخب السياسية مناصبها الادارية والسياسية لصالح الحزب الحاكم وتهميش الأحزاب الاخرى مما يزيد الفجوة السياسية بين الاحزاب فيما بينها ليتحقق شرط الاقتتال والانقسام ليشكل أفتراقاً سياسياً، قد أثر على العملية التنموية من خلال انشغال الجهود الوطنية والشبابية عن التطوير والتنمية والعمل الجماعي والالتفات نحو الاقتتال الداخلي، تشويه الاخر ورفضه كشريك بالدولة.

الفصل الثاني

الافتراق السياسي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني

المبحث الأول: الافتراق السياسي ومفهومه

المبحث الثاني: الافتراق السياسي الفلسطيني وجذوره التاريخية

أولاً: الانقسامات الداخلية في حركة فتح

ثانياً: الحالة الداخلية في حركة حماس

المبحث الثالث: الافتراق السياسي بالمشروع الوطني

أولاً: مفهوم المشروع الوطني

ثانياً: الافتراق التي أوجدته إتفاقية أوسلو واثره بالمشروع الوطني

ثالثاً: السلطة الفلسطينية وحركة حماس وأثرهما على المشروع الوطني

الفصل الثاني

الافتراق السياسي الفلسطيني وأثره على المشروع الوطني

مقدمة:

يضرب الانشقاق بجذوره إلى زمن طويل بين الفلسطينيين، وقد مرّت على التاريخ السياسي الفلسطيني أحداث لا يمكن أن تُنسى أو يتمّ التغافل عنها، حيث أن لها الدور في إذكاء جذوة ذلك الافتراق، وسيتم عرض أبرزها في هذا الفصل. من خلال التطرق إلى مفهوم الافتراق السياسي وجذوره التاريخية للحالة الفلسطينية والتي أثرت على المشروع الوطني.

المبحث الأول: الإفتراق السياسي "Political Detachment"

أولاً: مفهوم الافتراق السياسي:

يعرف الباحث الافتراق السياسي على أنه"***نوع من الانشقاق بين مجموعات سياسية تعمل على نفس الساحة ومن المفترض أن يكون لها نفس الهدف والتوجه، بحيث يعمل هذا الافتراق على توتير الجو الوطني وإضاعة البوصلة عن وجهتها نحو الهدف الأساس، وتحريكها باتجاه أهداف فرعية***"[1]. وأن قيم الافتراق طغت على قيم **الاقتران** السياسي[2].

وقد عرفه كل من (ياسر عجوة ومحمد عسلية) بأنه سكين مسموم قسَم الشعب الفلسطيني إلى نصفين، "**من لم يكن معي فهو ضدي**"، وهو في الحالة الفلسطينية انقسام في بنية النظام

---

[1] ***التعريف من اجتهاد الباحث وهو خاضع للتعديل.***

[2] ان مفهوم الإقتران السياسي من المفاهيم الغير موجودة في المعجم السياسي الدولي وهي كلمة توافق معنى كلمة الوفاق السياسي. لقد استخدم الباحث هذا المصطلح اثناء محاضرة بعنوان الصراع الفكري للدكتور عبدالستار قاسم في جامعة النجاح الوطنية – نابلس حين عرّج الدكتور عبد الستار في محاضرته عن ذلك المصطلح مبيناً أهميةٌ قيم الاقتران في تحقيق الوحدة السياسية. ويعّبر مصطلح الاقتران عن التقارب والتلاحم بين أمرين، أما قيم الاقتران السياسي فهي تعبّر عن تلك المضامين الايجابية التي تساهم في خلق أجواء من الاستقرار السياسي وتداول السلطة السلمي والوحدة الوطنية.

السياسي الفلسطيني، والهوية، والمرجعيات، والرؤى، والمواقف، والتوقعات، والتصورات، وهو خروج عن المشروع الوطني الفلسطيني، وغياب استراتيجية الوحدة الوطنية[1].

ومفهوم الافتراق الفلسطيني، أو ما يسميه البعض صراع الأخوة هو مصطلح يشير إلى نشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في صيف عام2007 م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية المؤيدة للسلطة الفلسطينية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام 2006، ما أعقبه وقوع أزمة سياسية ناجمة عن خلل في انتقال السلطة بين الطرفين، وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية للحزب الذي كان متقلداً الحكم، المتمثل في حركة فتح[2].

[1] أبو عجوة، وعسلية، **مرجع سابق**، ص141.

[2] سكيك، هدى، والدويك، فاطمة: **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص5.

المبحث الثاني

الإفتراق الفلسطيني وجذوره التاريخية "

الافتراق **Detacment** – مصطلح جديد أضيف لقاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية، وهو قاموس مكتظ بكل ما يعكس واقع الخلافات والصراعات والأزمات الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار التي حكمت القضية منذ النكبة وحتى الآن، ومنها على سبيل المثال، نكبة 1948، وانتكاسة 1967، وأحداث أيلول بالأردن، الخروج من بيروت، ومجازر صبرا وشاتيلا، والإنشقاق في فتح، والفصائل العشر في دمشق، واتفاقية أوسلو وما أحدثته من انقسامات، والاقتتال الداخلي، وحكومة حركة حماس في غزة، الخ.

الواقع السياسي المأزوم الراهن والانقسام الأخير جاء تتويجاً أو محصلة لمجموعة المصطلحات السلبية التي يعج بها القاموس السياسي الفلسطيني، وحتى نلم بنتائج الانقسام يجب أن نُعرِّف الانقسام وتعريفاً يستدعي معرفة الشيء الذي انقسم. لا نقصد بالانقسام تلك الخلافات والصراعات السياسية داخل النظام السياسي وفي إطار ثوابته، فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية، وهي موجودة في كل الأنظمة السياسية وخصوصاً الديمقراطية.

ومن المعروف أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات وكل أشكال التعددية سواء الآيديولوجية أو تلك المفروضة بفعل آيديولوجيا البعد القومي أو البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية أو بفعل الجغرافيا السياسية، وإن كان ظهور **منظمة التحرير الفلسطينية**[1] شكل تحولاً نوعياً في

---

[1] أنشأت **منظمة التحرير الفلسطيني** عام 1964 عقب قرار صدر عن القمة العربية بالقاهرة وكلف المؤتمر السيد احمد الشقيري بتقديم تصور لأنشاء كيان يتحدث بإسم الشعب الفلسطيني ووضع مشروع للميثاق والنظام الاساسي واسفرت جهود الشقيري من خلال زيارته للعديد من التجمعات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية عن انتخاب **المجلس الوطني الفلسطيني** الذي يعتبر بمثابة مجلساً تشريعياً للمنظمة، واعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الاول بالقدس في 28\8\1964 قيام المنظمة كممثل شرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمتحدثة نيابة عنه في المنظمات والحافل الدولية.
أنظر: الجزيرة نت: منظمة التحرير الفلسطيني.

العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار موحد للفلسطينيين وهذا ما نصت عليه المادة ***الثامنة***[1] من الميثاق الوطني حيث جاء فيها:

"المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح".

إلا أن وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وانشقاقات ما بينها وبين بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها، كالجبهة الشعبية أو منظمة الصاعقة أو جبهة التحرير العربية، أو داخل الحزب الواحد كالذي عرفته الجبهة الشعبية حيث انشقت عنها الجبهة الديمقراطية ثم الجبهة الشعبية – القيادة العامة، أو الإنشقاقات التي عرفتها حركة فتح كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهم الخ، إلى حين ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي وقبل ظهور السلطة الفلسطينية[2].

كان من الممكن إدراج الخلافات والإنقسامات في إطار المشروع الوطني حيث لم تُشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد أو بديل للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، وصحيح أن بعض القوى السياسية ذهبت بعيداً في نقد نهج منظمة التحرير إلا أنها بقيت أعجز من أن تشكل حالة انقسام مهددة للطابع الشكلي والرمزي للمشروع الوطني، إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير الفلسطيني، أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني كطابعه الوطني العلماني التقدمي.

[1] أنظر الرابط: وكالة وفا الاخبارية http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4921

[2] http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=2645

وفي عام 1973 وفي ظل النتائج حرب أكتوبر بين جمهورية مصر وإسرائيل شهد الفكر السياسي الفلسطيني نقلة نوعية، حيث تم ترسيم الاعتراف العربي بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني وتكريسها كياناً سياسياً ومعنوياً للشعب الفلسطيني، حيث تبلور البرنامج السياسي المرحلي باعتباره إمكانية يمكن تحقيقها، وإقامة السلطة الوطنية والعودة وتقرير المصير والاستقلال بعدما أن كانت الشعارات تحمل الوحدة الوطنية والتعبئة القومية والتحرير.

ورغم ذلك لم تتخلى هذه المرحلة من الانقسامات والرفض، فقد ظهر التيار المعارض لقيادة المنظمة التي تزعمته الجبهة الشعبية وضم القيادة العامة والنضال الشعبي والتحرير العربية، والذي استند في مسوغات رفضه لمشروع اقامة السلطة، ان ثمة قيام السلطة على بعض أراضي فلسطين سيكون تنازلاً عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وقبولاً بشرعية الكيان الاسرائيلي بالأرض. وظلت هذه الخلافات التي وصلت الى القطيعة بين المؤيدين والرافضين حتى تم التقاء الطرفين في توقيع وثيقة طرابلس لإنهاء الانقسام والتمزق الوطني، التي نصت على رفض مبدأ الصلح او التسوية السلمية مع الكيان الاسرائيلي وعدم الاعتراف بها أو التفاوض معه[1].

ومن جهة أخرى ولأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن فلم تكن أي من الفصائل الفلسطينية تمارس سيادة حتى على المخيمات، فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعاً فكرياً وتنظيمياً فقط[2].

ساهمت تلك الاحداث في انحراف المسار الوطني عن القضية الفلسطينية منذ أربعين عاماً ووصلاً إلى اتفاقية أوسلو، تجد ما يفسره في ذلك المأزق في فكر الثورة والانتقال من فكرة بناء الوطن وتحريره إلى فكرة الدولة والاستقلال، وهذا لا يعني أن مسؤولية هذا الانحراف الفلسطيني يقع على منظمة التحرير الفلسطيني وحدها، بل كان لحركة فتح جانباً كبير في ذلك الانحراف ويشير القيادي الشهيد صلاح خلف (ابو إياد) في مذكراته[3]:

---

[1] وثيقة طرابلس: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، صفحة 820

[2] الأبراش، إبراهيم http://www.samanews.com/ar/index.php?act=post&id=142856، 2009.

[3] خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، تحرير وتصويب فؤاد أبو حطة، الطبعة الثانية، بيروت، 1989، ص248.

" لنقل بصراحة، أن دخول حركة فتح عام 1968 إلى منظمة التحرير قد افسد عليها طابعها الثوري، أذ أن اكثر ما كنا نخشاه حينذاك وما كان يثير تحفظاتنا قد حدث. فحركتنا غلبت عليها البيروقراطية، وخسرت من النضالية ما ربحته من احترام، فقد بتنا نتذوق التفاوض مع الحكومات ورجال السلطة وناخذ أرائهم وتمنياتهم بعين الاعتبار، ولخشيتنا من أن يتهمنا الدبلوماسيون المحترفون بعدم حسن النية وأننا ارهابيون ومتطرفيين واصحاب مغامرات هوجائية، فكنا نسرع لنثبت عكس ذلك في إثبات اعتدالنا بأي ثمن ومرونتنا، ناسيين أن ذلك لا يحتل من حيث المبدأ الأولوية في دعوتنا ورسالتنا الثورية".

من جانب أخر حاولت الفصائل الاسلامية كحركة حماس أن تجد صيغة تتلاءم مع مبادئها بعدم الاعتراف بإسرائيل والاكتفاء بأراضي عام 1967، إلا أن القبول بدخولها للانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 التي تعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية أوسلو والتي دعت بالاعتراف المتبادل من كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، قد جعل حركة حماس الاعتراف ضمنياً وليس علنياً بمؤسسات اتفاقية اوسلو عام 1993[1].

الجانب الاخر وبعد دخول الانتخابات لعام 2006 والفوز الساحق الذي حققته الحركة الاسلامية حماس، بدأت تظهر مواقف حركة فتح من ضيقها من تلك النتائج، لأنها لم تستسغ طعم الهزيمة الفادحة التي حققتها بالانتخابات، وخروجها من السلطة باعتبارها صاحبة الانطلاقة الاولى للثورة الفلسطينية وحاضنة للمشروع الوطني الفلسطيني، مما دفعها في اتخاذ سياسيات مغايرة ومواقف ضد حركة حماس من خلال رفضها في المشاركة بالحكومة الجديدة التي كلف بها إسماعيل هنية رئيساً للوزراء، تحت ذريعة أن حركة حماس لم تعترف بمنظمة التحرير الوطني الفلسطيني كمرجعية لسلطة وممثل شرعي للفلسطينيين، وهذا التبرير يوضح لنا حجم عدم الرضا الفتحاوي عن وجود حماس بالسلطة، وما دام أن حماس لا تعترف بمنظمة التحرير، فلماذا سمحت فتح والفصائل الاخرى من البداية لحركة حماس الدخول بالانتخابات؟. ولم توضحوا لها على الاقل أن المجلس التشريعي مؤسسة من مؤسسات اتفاقية اوسلو؟ من الواضح جلياً أنها حجج وعراقيل

[1] بلقزيز، عبد الاله: **ازمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح لحماس**، مركز الدراسات العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ايلول 2006، ص71.

تحاول حركة فتح والسلطة الفلسطينية بوضعها بطريق حكومة إئتلاف وطنية برئاسة حماس للاسترداد السلطة بيدها[1].

لقد حاولت حركة فتح بالضغط على الحكومة الجديدة 2006 يقيادة اسماعيل هنية بوسائل غير سلمية أو سياسية كالاحتجاج المسلح والشغب والمظاهرات بحجة عدم صرف الرواتب او عدم الاندماج في الاجهزة الامنية محاولين إظهار عدم كفاءة الحكومة في التعاطي مع متطلبات الشعب الفلسطيني، دون المحاولة من إتاحة الفرصة للحوار السياسي بين الحركتين. هذا ما دفع حركة حماس بالتعامل بنفس الحزم والرد على التظاهر بالقمع واطلاق الرصاص الحي لبضي أودى بحياة الكثيرين من الجانبين وبناءاً على تقرير الهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن فقد رصدت عدد قتلى الفلتان الامني من بداية 2006 إلى 2006/11/30 نحو 276 قتيلاً في قطاع غزة، 86 بالضفة الغربية، 104 حالة اختطاف لفلسطينيين على خلفيات فصائلية وسياسية[2].

من الجانب السياسي لحركة حماس لا يعني هذا أنها لم تخطئ أيضا، فلم تستخدم الحركة قوتها التشريعية في الانتخابات باكتفائها كقوة نقض وأغلبية بالمجلس التشريعي والتخلي عن تشكيل حكومة رئاسية بقيادتها، وبهذا يكون بحوزتها القوة الكافية بتمرير ما تراه لصالحها من قوانين أو غيرها، وبهذا تصبح الحكومة المشكلة بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية مقيدة بما تملية عليهم إرادة حماس بقوتها التشريعية الفلسطينية.

أولاً: الانشقاقات الداخلية في حركة فتح:

1) الانشقاق بين 1973–1983:

كان للصراعات الفكرية والسياسية داخل حركة فتح، في الأعوام (1973–1983) بروزاً واضحاً خاصة في الموقف من السلطة والمؤتمر الدولي للتسوية (مؤتمر جنيف)؛ مما أفرز عدة تيارات في عمق ما كان يسمى يسار فتح مثل (جماعة السوفييت) بزعامة نمر صالح (أبو صالح) وسعيد مراغة (أبو موسى)، الذي دعى متبنوه لإنشاء حزب طليعي ثوري من بيئة حركة (فتح)،

[1] بلقزيز، عبد الاله، **مرجع سابق**، ص116–117.

[2] أنظر التقرير الاستراتيجي 2006، مركز الزيتونة – بيروت.

وكذلك بروز (الخط الماوي) بزعامة منير شفيق (أبو فادي) الذي تحول لاحقاً إلى إسلامي بعد ثورة الخميني 1979، مقابل الخط الفتحاوي السائد، والذي كان بارزاً فيه كتلة اللجنة المركزية ومراكز قواها على الأرض خاصة في جهاز الغربي (الأرض المحتلة)، والأمن إلى جانب صراعات والتنظيم والميليشيا. حتى دعا البعض إلى تبني إنشاء حزب طليعي ثوري من بيئة حركة "فتح"، وفي هذا الإطار شهدت الحركة انشقاقات لم يكن لها تأثير كبير على مسيرة الحركة، لأنها انشقاقات ارتبطت بأجندات خارجية أكثر مما كانت تحمل الهمَ الوطني وقضية الشعب الفلسطيني[2].

واختارت "فتح" بعد الخروج من لبنان أن تعمل على إعادة العلاقات مع كل من مصر التي كانت مقاطعة من قبل دول (جبهة الصمود والتحدي)[3] بعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1977، وأن تنسج علاقات جديدة مع الأردن من خلال التنسيق المشترك والدعوة للكونفدرالية، والمشاركة في المفاوضات، التي توجت بالتوقيع لاحقا على الاتفاق الأردني الفلسطيني عام 1985، ولكن مقدمات العلاقات السياسية الناشئة هذه لقيت معارضة سورية وليبية شديدة دفعت البعض الى محاولة شرذمة الساحة الفلسطينية وضرب وحدة الحركة القائدة فيها، باختلاق انشقاقات في صلب حركة "فتح"[4].

لقد كان للتحركات السياسية للقيادة الفلسطينية وإعلانها عدم إشتراط إلغاء معاهدة كامب ديفيد لاستئناف العلاقات مع مصر، وتواصل الحوار مع الأردن واستغلال المنشقين للشعور بالإحباط والمرارة بين قواعد الحركة في سوريا أن أصدروا مذكرة داخلية انتقدت التركيز على الهم الفلسطيني دون البعد العربي، و"عدم الجدية في النضال في الضفة، كما قالوا، دافعاً للتمرد.

إضافة للدور السوري المساند والدور الليبي الداعم مالياً[1]. فقام سعيد مراغة "أبو موسى" من مقره في (الحمّارة) بسهل البقاع بتنسيق الاتصالات بالضباط المتعاطفين مع الانشقاق منذ ابريل

---

[1] زكي، عباس: **حركة التحرير الوطني**. (2004). ص11.

[2] ساق الله، هشام: **ماذا تبقى من الانشقاق على حركة فتح سوى الذكريات الحزينة والقتل والموت**، ص2.

[3] **جبهة الصمود والتحدي**: حلف عربي دعا إليه الرئيس الليبي معمر القذافي للوقوف أمام المطامع الصهيونية بالمنطقة بعدما أعلن الرئيس الأسبق محمد أنور السادات زيارته لإسرائيل وضم هذا الحلف كل من الدول ليبيا وسوريا وجمهوريه اليمن ومنظمة التحرير الفلسطيني والعراق والجزائر.

[4] دران، علي: **منظمة التحرير الفلسطينية الواقع الراهن وآفاق تطويرها**، ص30.

نيسان عام 1983، وفي أوائل الشهر التالي إتفق **أبو صالح وقدري و"أبو موسى" وأبو خالد العملة** مع عدد من التنظيمات الأخرى كان من بينها جماعة "أبو نضال" على ما أسموه **(**تصحيح مسار الثورة **)**، فكان من نتائج هذا التمرد أن استولى "أبو موسى" في 1983/5/9 على قيادة قوات اليرموك بعد أن تسلم 60 طناً من الأسلحة عبر الاستخبارات السورية، وأعلن مع شركائه ما أسموه **(الحركة التصحيحية)** في "فتح" والتي عرفت لاحقاً باسم **(فتح–الانتفاضة)**، وأيده بذلك أبو صالح وقدري في دمشق[1].

2) انشقاق عام 1983:

بدأ الإنشقاق بتاريخ 1983/5/9 وكان له مقدماته وحججه التي طالب بها أبو موسى وأبو خالد العملة وأبو صالح وقدري وهي مطالب محقة في حد ذاتها نتيجة الفساد المستشري المالي والأمني والسياسي في صفوف الثورة الفلسطينية وكان من أهمها محاسبة الحاج إسماعيل على الانسحاب الفوري وعدم مواجهته لقوات الغزو الصهيوني. كذلك محاسبة **فؤاد الشوبكي** والتجاوزات المالية، والمطالبة بمراجعة شاملة للأداء السياسي والتنظيمي لحركة فتح ومحاسبة كل مظاهر الفساد المستشري من بيروقراطية وبرجوازية في صفوف الثورة الفلسطينية. حيث طالب بها المنشقين من **ياسر عرفات** في احتفال إنطلاقة الثورة الفلسطينية في عدن ومن بينهم أبو موسى من القيادة الفلسطينية. إتاحة الفرصة لمبدأ المحاسبة والتقييم وإختتم الأخير قوله **(اللهَم قدَ بلغت اللهٌمَ فاشهد)**، فكان الرد أن أبو عمار قد أصدر قراراً بنقل هؤلاء إلى المقر الرئيسي في تونس[2]، في حين أن هؤلاء لم يلبوا تنفيذ هذا القرار لإعتبارات أمنية وتنظيمية. ورفض المنشقون دعوة وسلوك

---

[1] خلف، سميح: **الوثائق الفلسطينية العربيّة لعام 1972**، ص263.

[2] لقد كان لرئيس ياسر عرفات رمزية وطنية عالية المستوى لدى أوساط حركة فتح، وكانت هذه الثقة مفادها انه لا يمكن إيجاد شخص قادر على الوقوف امام التحديات التي واجهها الشعب الفلسطيني غير شخصيه ياسر عرفات والكاريزماتية التي يتمتع بها، فكان للأخير ان لا يهتم لمعارضيه ولا لمن يتعرضون سياسيته إتجاه ارائه ونظرته للقضية الفلسطينية. لقد اخذ ياسر عرفات على عاتقه نجاح المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية وما يسمى بإتفاقية أوسلو، ومع ظهور بوادر فشلها في أواخر التسعينانت شعرت القيادة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات انه لا بد تغيير الإستراتيجية الفلسطينية امام التعنت الإحتلال الإسرائيلي، حين إذن تمسك ياسر عرفات بخيار المقاومة الشعبية وظهور إنتفاضة الأقصى، وظهور مصطلح "**العرفاتية**" التي اصبحت تنادي **لا سلام دون المقاومة الشعبية**، مما ادى لظهور أشخاص من قيادات فتح ضد هذا المنهج المؤيد للمقاومة المسلحة والخروج الى خط المواجهة المسلحة مع اسرائيل. ومن ابرزهم الرئيس محمود عباس الذي طرح في برنامجه الانتخابي "المقاومة السلمية والدبلوماسية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

أبو عمار في انتهاجه خيار التفاوض مع إسرائيل كذلك رفضوا تواجد قوات الثورة الفلسطينية بعيد عن خط المواجهة مع إسرائيل حينما وزعت في الدول العربية وكان لهؤلاء حجتهم بأن سوريا هي التي مازالت تحتفظ بأسس الصراع مع إسرائيل وكان لابد في ظل توازن في الساحة اللبنانية تواجد قوات الثورة الفلسطينية[1].

لعبت الاطراف الاقليمية بتأزم الوضع الافتراقي بين صفوف أبنا حركة فتح، فبعد خروج المنظمة من بيروت عملت الاخيرة على تحسين العلاقة مع مصر بعد قطيعتها لها بسبب اتفاقية السلام مع مصر، كما عملت على تحسين العلاقة الأردنية – الفلسطينية من خلال عقد اتفاقية تتضمن التنسيق المشترك والدعوة الى حكم كونفدرالي بين المنظمة والاردن عام 1985. الا ان هذه الخطوات قوبلت بالمعارضة الشديدة عند الطرف السوري والليبي، مما ادى الى الانشقاق بالساحة الفلسطينية عامة وحركة فتح خاصة، حيث قامت القوات السورية بمساندة المعارضين الفتحاويين بقيادة سعيد مراغة، بدعمهم بالسلاح ومهاجمة معسكر حموريا ومحاولة اغتيال ياسر عرفات ونعته بالخائن[2].

ثانياً: الحالة الداخلية في حركة حماس:

لقد ظهر في حركة حماس إختلافاً في تحديد الرؤى لدى بعض القياديين الاسلاميين بالحركة، حيث ظهر تياراً ممن هو مؤيد لتعليمات المنظمة العامة للإخوان المسلمين بدخول حركة حماس باللعبة السياسية الإقليمية وتقديم نفسها على أنها لاعب سياسي وسيادي في المنطقة العربية. ويعتبر رئيس المكتب السياسي لدى الحركة **خالد مشعل** من أنصار ذلك التيار الذي تبلور حين أن أغلقت إيران الدعم المالي بوجه الحركة، مما دفع الاخير التفاف نحو قيادة الإخوان في مصر أبان حكم محمد مرسي والحكومة التركية بقيادة أوردوجان.

أما بالنسبة للتيار الثاني فقد دعا القيادي **محمد ضيف** القائد العام لكتائب القسّام والتي تعتبر الجناح العسكري لحركة حماس، أن من أولويات حركة حماس أن تكثف نشاطها العسكري

[1] خلف، سميح: **الوثائق الفلسطينية العربيّة لعام 1972** بيروت 1975،. (2010). ص14.

[2] **المرجع السابق**، ص14–15.

على حساب نشاطها السياسي في إطار تعزيز قوتها ومكانتها أمام التحديات الداخلية. ويقترب من هذا التيار معظم القياديين البارزين الذين دعموا ذلك الخيار كالدكتور **محمود الزهار وإسماعيل هنية** حيث أبديا تأييدهم لتقارب من إيران وحزب الله، باعتبارهما حليفاً لا يجب التخلي عنه.

لو نظرنا بعين المقارنة بين الانشقاقات التي حصلت في حركة فتح وحركة حماس لوجدنا انه لا يمكن أن نسمي ما يحدث في حركة حماس هو إنشقاقاً في صفوفها، أنما يعبر عن إختلافاً طبيعاً بين أراء القيادة في الحركة، وأن رفع السلاح لم يكن وارداً منذ نشأتها أمام أبناء الفصيل الواحد حتى يومنا هذا، على عكس ما حدث في انشقاقات فتح عام 1983[1]. حيث يرى بعض المفكرين السياسيين والناقدين بالشأن الفصائلي الفلسطيني، بأن حركة فتح بإعتبارها أقدم الحركات النضالية في منظمة التحرير الفلسطينية قد مرت بظروف سياسية كثيرة وأحداث داخلية وإقليميةٌ قد أكسبتها خبرة سياسية بالتعامل مع القضايا الفلسطينية، إلا أن تياراً أخر قد أنكر تلك الخبرة على حركة فتح رغم شيخوختها السياسية وقدمها في منظمة التحرير الفلسطيني حيث أشار التيار الثاني الى أن حركة فتح تعاني من اختلالات داخلية وصراعات حول القيادة والزعامة وأن هوية فتح باتت ضائعة في ظل الانشقاقات التي أوجدتها قيادتها على مر الزمن[2].

[1] يرى الباحث أن نجاح حركة حماس في التغلب على إختلافات وجهات النظر الداخلية، هو اتخاذها ذلك الطابع السري التي التزمت به الحركة دون السماح للأطراف الخارجية التدخل بها والمقصود بذلك أنها حاولت الحركة الحفاظ على نفسها من خلال حل خلافاتها الشخصية بسرية تامة وسط هدوء إعلامي، لمحاولة إستيعاب أي مشكلة تساهم في إخلال التوازن القيادي لها. ومن أبرز تلك الأمور، فقد تعاملت حركة حماس في قضية العميل مصعب حسن يوسف والمنشق عنها والذي يعتبر أبن القيادي حسن يوسف بسرية تامة وعدم إعطاء التفاصيل والخوض بها لعدم إثراء الموضوع أكثر من حجمه على الساحة الفلسطينية وقد نجحت من خلال تصريحاتها بهذا الشأن.

[2] ابو طالب، حسن: مقالة بعنوان **حركة فتح والمراجعة المطلوبه** انظر الرابط الاتي:www.swissinfo.ch

المبحث الثالث

الافتراق السياسي في المشروع الوطني

غالبا ما يربط المحللون الانقسام في الساحة الفلسطينية بالانقلاب الذي قامت به حركة فتح بتاريخ 13 شباط 2006، وما نتج عنه من إقدام حركة حماس عام 2007 على فرض سيطرتها على قطاع غزة، وما ترتب عليه من قطع التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتشكيل حكومتين متعاديتين، ولكن نعتقد أن للانقسام جذوراً أعمق من ذلك ويمكن قراءته من منظور أبعد مما جرى في 2007 وأبعد، من كونه خلافاً أو صراعاً سياسياً بين حركتين، كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة، فما جرى في غزة من إنشقاق أمني والسياسي أو كما يدعوه البعض في حركة حماس (بالحسم العسكري) هو تتويجٌ لحالة من الخلافات العميقة ومراكمة لخلافات واجهت النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه، ثم تعمق وازداد إشكالاً مع وجود السلطة الفلسطينية.

الانشقاق الامني والسياسي، مصطلح يعبر عن حالة التمرد السياسي والعسكري والحزبي على ما نتج من انتخابات عام 2006، ففي 2006/9/29 أرسل وزير الداخلية بالحكومة العاشرة برئاسة اسماعيل هنية خطاباً لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بوقف حالة التمرد العسكري التي تقوم به عناصر الاجهزة الامنية المؤيدة لحركة فتح وعدم الانصياع للأوامر لأن ذلك يتنافى مع القانون الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936 من المادة 54 التي تجرم التحريض والتمرد والامتناع عن أداء الوظيفة وعدم الولاء للحكومة[1].

وقد وصف الكتاب الابيض الصادر عن المكتب الاعلامي لحركة حماس مظاهر الفلتان الامني على أنه فلتان وفوضى مبرمجة وسياسية اعتقالات واغتيالات، وتسمين الاجهزة الامنية وتشكيل فرق موت للخطف والقتل، والتحريض الاعلامي وإذكاء الفتنة واستهداف النواب ومؤسسات الدولة لخلق حالة من عدم ثقة المواطن من الحكومة الحالية[2].

---

[1] زرقة، يوسف: **الطريق الصعب**، دار الارقم، غزة، 2008، الجزء الثاني، ص18.

[2] مكتب أعلام حماس، مقدمة **الكتاب الابيض**، غزة، 2008 ص25.

وترى كل من الكاتبتين (**هدى سكيك وفاطمة الدويك**)، أن الحركة السياسية الفلسطينية لم تكن يوماً من الأيام موحدة، بل هي منقسمة، والخلافات سمة بارزة فيما بينها منذ البدايات، وهذا الانقسام كان امتداداً للحالة الفلسطينية ماضياً وحاضراً، وستبقى كذلك طالما أن هناك برامج سياسية تصل إلى حد الخلاف الجذري، كما هو اليوم الخلاف قائم في البرامج السياسية بين معترف بإسرائيل ويقبل القسمة لفلسطين، وبين مقاوم يريد تحرير الأرض وطرد المحتل، والموضوع يطول فيه الشرح[1]. فلا بد لنا ان نعرف المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني - Palestinian National Project :

قبل الخوض بالمفهوم لابد لنا أن نستعرض بعض الأحداث السياسية حتى يتسنى لنا صياغة مفهوم المشروع الوطني الذي يحقق رؤية الشعب الفلسطيني ومطالبه وحقوقه التي يسعى في تحقيقها من خلال المنظمات الدولية والقنوات التفاوضية مع الطرف المقابل دون جدوى أو تقدم سياسي نحو الحل.

لقد مرّ المشروع الوطني الفلسطيني في ستة مراحل ساهمت في تغير الفكر السياسي لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطيني ومنظورها للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

فقبل عام 1948 استند الفكر السياسي الفلسطيني الى رفض مشروع الدولة ومناصفة الارض بين الأقلية الطامعة (الحركة الصهيونية) المدعومة من الانتداب البريطاني وأصحاب الارض (الفلسطينيون)، رافضين أي حل تقسيمي مع من ليس له حق غير الشعب الفلسطيني بأرضه، وبعد عام 1984 اعتمد الفكر السياسي في رفضه الاعتراف بالواقع المتشكل بالقوة على الارض الفلسطينية التمثل في الاحتلال الصهيوني لمعظم الاراضي الفلسطينية ووجب على الفلسطينيين استرداد ما سلب منهم بالقوة والتحرير من خلال الوحدة والتكاتف العربي[2]. وبعد عام 1967 استند الفكر السياسي في رفضه لشعار إزالة أثار العدوان الاسرائيلي التي استولت على ما

---

[1] سكيك، هدى، والدويك، فاطمة، **مرجع سابق**، ص8.

[2] فياض، علي، محور العدد **الدولة المستقلة (2)، الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني** مجلة صامد، العدد 117، الاردن، ايلول 1999، ص36.

تبقى للفلسطينيين ورفض قرار 242 وعدم القبول بأقل من دولة ديمقراطية على كل فلسطين، فكان الرفض الشديد لمشاريع الدويلة والكيان والحكم الذاتي، لأن ذلك يعتبر خيانة للأرض المقدسة والشعب الفلسطيني. وبعد عام 1973 دفعت بعض العوامل الفكر السياسي الفلسطيني في تدجين الاهداف الاستراتيجية في برنامج سياسي مرحلي يقوم على فكرة القبول بدولة فلسطينية مستقلة على الضفة وقطاع غزة لا تقطع مع بقية الحقوق الوطنية، وجاء هذا التغيير نتيجة المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولة كهزيمة أيلول 1970 وحرب تشرين والعلاقات مع المعسكر الاشتراكي[1].

وبعد عام 1982 أدت المتغيرات الجديدة كالخروج من لبنان وانكسار المشروع الوطني، على تقليص البرنامج السياسي المرحلي إلى السماح بإقامة كيان فلسطيني ولو في إطار الكونفدرالية[2] مع الاردن بجانب الاعتراف الصريح بإسرائيل. وبعد عام 1991، أجبرت المتغيرات الدولية بسقوط الاتحاد السوفييتي ودخول القوات الامريكية للعراق، بتخلي المنظمة عن دفاعاتها وممانعتها وضوابطها، بسبب الانشغال العربي والدولي بتلك الأحداث مما دفع منظمة التحرير الفلسطيني بتشريع تنازلات ومساومات غير مسبوقة في القضية الفلسطينية.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال تلك المراحل، أن منظمة التحرير الفلسطينية ظلت محافظة على موقفها المتشدد إتجاه القضية الفلسطينية وعدم التخلي عن أرض فلسطين التاريخية، واستمرار الرفض لأي عملية تسوية تهدف بتقسيم أرض فلسطين حتى عام 1973. ومن هذه المرحلة بدأ المشروع الوطني الفلسطيني بالاضمحلال وسقف التنازلات بدأ يزيد إلى ما وصلت عليه الاحداث الان على الساحة الفلسطينية.

ومن خلال ذلك نستطيع أن نعرف مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني بشكل عادل للقضية الفلسطينية:

---

[1] علي، فياض محور العدد **الدولة المستقلة (2)، الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، مرجع سابق**، ص37.

[2] **الكونفدرالية** مصطلح يرمز إلى النظام السياسي يتكون من عدة دول عن طريق الاندماج، وتخول الحكومة المركزية سلطات متعددة، ولكن لا تمنح الدول المشتركة للحكومة أي سلطات تخولها تنظيم سلوك الافراد تنظيماً مباشراً. إذ تعتبر اتحاداً استقلالي او تعاهدي بين دولتين او اكثر، والهدف الرامي هو تعزيز العلاقات من الناحية السياسية او الاقتصادية.
أنظر: **معجم ومصطلحات القدس للمفردات الدولية** ص242.

أن أرض فلسطين الانتدابية لا تقبل القسمة بين أصحاب الارض الأصليين وبين من يدعون أنهم أصحاب الأرض، وأن التحرر من نيّر الاحتلال لا يأتي بالتفاوض والمساومة وإنما يأتي بالمقاومة المسلحة ضد المحتل الإسرائيلي لتخلص منه، وأن عودة اللاجئين حق ثابت لا يمكن التنازل عنه، وواجب على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الحفاظ عليه والتمسك به، وتحرير الوطن مرحلة لابد أن تسبق قيام الدولة والاستقلال، وللشعب الفلسطيني حق في تقرير المصير والسيادة على أرضه ووطنه، وان طموح الدولة يجب ان يتطابق مع حدود فلسطين الانتدابية. واعتبار منظمة التحرير الفلسطيني الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فلابد أن تشمل المنظمة كافة التنظيمات الفلسطينية دون إستثناء، لتحقيق الهدف الفلسطيني والوحدة الفلسطينية معاً[1].

يجب التنويه إلى أن المشروع الوطني ليس مشروع حزب بعينه ولذا يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يهيمن على تفكير البعض من النخب والمفكرين ويؤثر على سلوكهم السياسي بأن المشروع الوطني حكر على تنظيم حركة فتح، أو أن منظمة التحرير بواقعها الراهن، أو مشروع أوسلو والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزتها من ترتيبات وتنسيق أمني، أو هو حكومة سلام فياض أو حكومة الدكتور رامي الحمد لله. أيضا المشروع الوطني ليس مشروع حركة حماس أو أي من التنظيمات التي تقول بالمقاومة.

إن المشروع الوطني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني وهو نقيض الاحتلال الإسرائيلي ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني. إذ أنه ليس ملكاً لحزب بل ملكاً لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني والسيادة الوطنية، فمن لا يملك قرارا مستقلاً لا

[1] لقد استخلص الباحث التعريف من خلال فشل كل قنوات الحل للقضية الفلسطينية، ويأتي التعنت الاسرائيلي في عدم طرح جدية في حل الصراع القائم من خلال استمراره بالاستيطان والاعتقالات وهدم البيوت والابتزاز السياسي للسلطة الفلسطينية، واقتحامات المستوطنين للأقصى بالقدس، لن يجدي نفعاً الاستمرار بطريق المفاوضات والحلول السلمية، وأن ما يترتب عن تلك الممارسات هو هدم الوجود الفلسطيني، والتهاون مع حقوق الشعب الفلسطيني، فلا بد من القيادة الفلسطينية أن تغير من استرتيجية التعامل مع المحتل الاسرائيلي من خلال توحيد الرؤى الفصائلية حول شكل المقاومة ضد العدو الصهيوني.

يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعاً وطنياً. لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه احتلال بكافة ممارساته القمعية إلا من خلال إطار مشروع وطني تحرري يتوسل كل السبل لتحقيق أهدافه، وممارسة المقاومة حين تكون ممكنة وبالشكل المناسب لظروف المرحلة، ويقوم بالمفاوضات والتسوية السلمية عندما تتوفر شروطها[1].

وإن من يريد قيادة المشروع الوطني عليه توسل كل الطرق العسكرية ثم (السلمية إن لزم الأمر) ولكن في إطار استراتيجية عمل وطني موحد، ولا تناقض ما بين نهج السلام، ونهج المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي. وظهر خلل كامن في الافتراق الاستراتيجي بين دعاة السلام ودعاة التسوية، وهو افتراق يؤسس على جهل بالسلام وجهل بالمقاومة، ذلك أن كل حركة تحرر وطني هي مشروع سلام، لأنها تهدف لغايات قانونية ونبيلة متعلقة بحق الشعوب في الحصول على حريتها واستقلالها، وحقها في تقرير مصيرها، والمنصوص عليها في المواثيق الدولية؛ فهذه تعطي الشعوب الحق بتقرير مصيرها والحق بالمقاومة لاستعادة حقوقها، وكل مشروع سلام يتضمن الحق بالمقاومة؛ لأن امتلاك الحق بالمقاومة، ومقومات الصمود يعزز موقف المفاوض حتى وإن لم يلجأ لممارسة الحق بالمقاومة وقت الجلوس على طاولة المفاوضات.

لأن المشروع الوطني مشروع سلام ومشروع مقاومة؛ فإن كل الأعداء الراغبين بضرب وتدمير المشروع الوطني يشتغلون على جبهتين: **الأولى** استهداف مشروع السلام الفلسطيني القائم على حق تقرير المصير وضرورة الوصول إلى الحرية كحق حتمي، **والثانية** استهداف مشروع المقاومة بمفهومها الإستراتيجي الوطني. ومن هنا يمكن إعتبار كل نهج أو تفكير متعارض ورافض للوحدة الوطنية ولوجود استراتيجية عمل وطني واحدة انقساماً وخروجاً على المشروع الوطني، كما أن كل نهج أو تصرف يؤثر سلبا على المقاومة بمفهومها الوطني الشمولي أو يصادر الحق بالمقاومة يعتبر انقساما وخروجا عن المشروع الوطني[2].

---

[1] ابراهيم ابراش: **المشروع الوطني**، أنظر الرابط
http://www.samanews.com/ar/index.php?act=post&id=142856

[2] ابراهيم ابراش، انظر الرابط http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

إن المشروع الوطني القومي الذي صاغته بنود الميثاق القومي الأول عام 1964 إلى المشروع الوطني لعام 1968 والذي يقول بتحرير كل فلسطيني ورفض قرارات الشرعية الدولية، إلى مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وهي الدولة التي تقبل بوجود اليهود المقيمين بفلسطين واعتبارهم مواطنين في الدولة الفلسطينية وهو المشروع الذي تم اعتماده في دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام 1971، إلى البرنامج المرحلي لعام 1974، إلى مشروع الدولة المستقلة كما صاغه بيان إعلان الاستقلال عام 1988، إلى اتفاقات أوسلو 1993 ثم خطة خارطة الطريق التي صاغتها الإدارة الأمريكية فتفاهمات (أنابولس) والتي تربط الدولة بالتسوية وبالقبول الإسرائيلي، أيضا يمكن التطرق لمشروع حركة حماس وهو مشروع مبهم وغامض سياسياً حتى الآن وكذلك مشروع الجهاد الإسلامي من ناحية الحل السلمي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي المرتبط بالمقاومة المباشرة ضد الاحتلال والتخلص منه بكافة الوسائل بعيداً عن الحلول السلمية[1].

هذا التعدد في المشاريع والاستراتيجيات والتي تسمى وطنية، والانتقال من مشروع لمشروع، يشكك في مصداقية حقوقنا الوطنية وبجدية النخبة السياسية، كما أن وجود عشرة أو عشرين مشروع وطني – لكل حزب وحركة مشروع وطني– لا يعني وجود مشروع وطني فلسطيني، فتعددية المشاريع الوطنية مظهر ضعف وتردد وليس مظهر قوة. قبل الحديث عن الانقسام الداخلي لا بد من الإشارة إلى أن أخطر ما يواجه المشروع الوطني بصيغته الراهنة، المشروع المرتهن بالتسوية التي أسست لها اتفاقات أوسلو ولواحقها، هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا منقسم بين الضفة وغزة ومفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل، وعليه ستكون إسرائيل جزءاً من النظام السياسي المرتبط بالتسوية مما يجعل أيضا الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك.

يمكن أن يكون هذا الخلل هو الذي جعل الانقسام المؤدي للافتراق سهل الحصول؛ فالجغرافيا وإسرائيل كانتا خير داعم ومعزز للافتراق، ومن هنا فإن فشل المشروع الوطني المنبثق عن تسوية **مدريد وأوسلو** لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني لا يسقط ما

[1] ابراهيم ابراش، انظر الرابط http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

دام الاحتلال موجوداً، بل البحث عن صياغة جديدة له تحرره من الارتهان لإسرائيل. انطلاقاً من هذا التصور للمشروع الوطني يمكن الحديث عن نتائج الانقسام الذي تحول الى افتراق.

إستمرار الافتراق حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين، وتحت الاحتلال، يعتبر تدميراً للعمل الوطني والشعبي التحرري من خلال:

1. تذرع إسرائيل بغياب شريك فلسطيني للسلام وتهربها من التزاماتها اتجاه القضية الفلسطينية.
2. الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفاً أو إن صح التعبير (أصبحت خياراته قليلة) على طاولة المفاوضات لأنه لم يعد قادراً على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني.
3. أضعف الافتراق من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل بين الضفة وغزة، وغياب المرجعية الواحدة التي يمكن لها أن أن توجه الحالة النضالية.
4. التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية.
5. فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامه وهيبته أمام العالم وأمام الشعب عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه إلى صدر الفلسطيني، وأصبح المقاتل الفلسطيني رجل أمن، أو ميليشيا مهمته قمع الفلسطيني ومطاردته.
6. تحويل القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال إلى صراع على السلطة[1].
7. تراجع الاهتمام الدولي بالقضية كقضية سياسية إلى مجرد الاهتمام بالجوانب الانسانية كالدعم المادي والإغاثة الصحية والمساعدات الدولية.

[1] أبراش، إبراهيم: **جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**، ص9.

8. الافتراق لم يعد سياسياً فقط بل امتد إلى مناحي ثقافية وإجتماعيةً وقانونية، وعلاقة المواطنين بعضهم مع بعض.

9. في ظل الافتراق لا يمكن بناء استراتيجية عمل وطني موحد أو تشكيل قيادة عمل وطني وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة بل على فلسطينيي الشتات ومستقبل القضية.

10. زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين وإسرائيل، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة بدول الاعتدال[1].

ثانياً: الافتراق الذي أوجدته اتفاقية أوسلو وأثره على المشروع الوطني:

حملت السنوات الأولى لتأسيس السلطة آمالا واعدة عند الفلسطينيين، إلا أن السلطة، وخصوصاً في مرحلة ياسر عرفات، بدأت تنزلق تدريجياً بعيداً عن الآمال والطموحات الوطنية، ويعتقد الباحث أن الخلل الذي شاب ممارسات السلطة سواء على مستوى الفساد الإداري والمالي وقضية **(التنسيق الأمني)**[2] الذي أخذ جوانب كثيرة تخدم المصلحة الإسرائيلية، أو في مفاوضاتها مع إسرائيل أو على مستوى الفوضى أعطى حركة حماس أيضاً مزيداً من المبررات لتُقدِم على ممارسات تعزّز الافتراق بين حركتي حماس وفتح، وقد آل حال السلطة ونهجها لحالة انقسام

[1] أبراش، إبراهيم: **جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني**، مرجع سابق، ص9.

[2] يعرف **التنسيق الامني بمفهومه المجرد** أنه عملية تنسيق وترتيب أدوار بين سلطتين سياسيتين تهدفان لتحقيق التعاون السياسي والأمني للجانبيين من خلال التبادل العسكري والأمني المشترك بجانب الخبرات والتجارب الامنية والسياسية لتحقيق الامن والاستقرار لكليهما. أما بالنسبة **للتنسيق الامني الفلسطيني– الاسرائيلي** فهو تنسيقا في مضمونه يهدف حماية الامن الاسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني، واستخدام الاخير لتحقيق أهداف عسكرية وأمنية اسرائيلية على حساب المصلحة الفلسطينية، وإرضاء الجانب الفلسطيني ببعض المزايا الصحية والتسهيلات في التنقلات بين المدن الفلسطينية لبعض القيادات الفلسطينية، مشروطة بالخضوع الاعمى للهيمنة الاسرائيلية. وقد أثبتت الأحداث السياسية أن كان للتنسيق الامني الإسرائيلي– الفلسطيني الاثر السلبي في المجتمع الفلسطيني من خلال الاعتقالات التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني والاقتحامات التي يقوم بها المستوطنين للأراضي الفلسطينية بشعور المواطن الفلسطيني بعدم الامان، بجانب صمت الاجهزة الأمنية الفلسطينية دون حراك لردع العدوان اليومي. (التعريف من اجتهاد الباحث).

وخروج عن المشروع الوطني للوصول الى حالة من الافتراق، وكان أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري مجلس الأمن **242** و**338** تحديداً[1]، هو خلافات عميقة بين الأطراف الفلسطينية، وإفقاد هذا المشروع لاستقلاليته الوطنية، وقيمته التي دخلت المنظمة دفاعاً عنها في عدة حروب ومواجهات مع أكثر من دولة عربية كالأردن في أيلول الاسود وفي مخيمات لبنان[2].

ومع توقيع اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني مستقل–نسبيًا– ومقاومُ، إلى مشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة أو تسوية مغامرة؛ مما أدى لحدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع وبالتالي غياب الاستراتيجية فلسطينية واضحة سواء استراتيجية سلام أو استراتيجية مقاومه وأصبح المشروع الوطني رهينة عملية سلمية انحرفت عن مسارها، والأخطر من ذلك أن النظام السياسي الذي مثلته السلطة أصبح أسير الموافقة الإسرائيلية إلى درجة أن إسرائيل أصبحت أحد مكونات النظام السياسي الفلسطيني الذي مثلته السلطة الفلسطينية؛ فلم يعد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية[3].

ولما كان المشروع الوطني مشروعاً ثورياً هدفه إستعادة فسطين وإقامة الدولة الفلسطينية بالمفهوم الكلي (فلسطين الانتدابية) ذات سيادة فلسطينية مطلقة، كان الفكر السياسي الفلسطيني السائد لدى منظمة التحرير الفلسطيني ثورياً ورافضاً لأي طرح دولي مضمونه التقسيم، فكانت تعبيرات الرفض للمشاريع في أدبيات المنظمة وحركة فتح خصوصاً قد جرى ذكرها في الميثاق الوطني الرابع عام 1968 المادة 21 (الرفض لكل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً

---

[1] أصدر مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الامم التحدة في 1967/11/22 قرار 242 والذي يوجب إسرائيل بالإنسحاب من الاراضي التي أحتلتها بحربها الثالثة عام 1967 لضمان الاستقرار السياسي بالمنطقة. كما أصدر مجلس الامن في 22\10\1973 قرار 338 بجلسة رقم 1747 الذي ينص على وقف إطلاق النار والقتال الدائر وجميع الاعمال العسكرية في المناطق التي احتلتها اسرائيل عام 1967 والانسحاب الفوري منها كتطبيق لقرار 242

[2] انطوان شلحت: **الانقسام السياسي في مرآة الصحافة الإسرائيلية**، سما للأنباء، أنظر الرابط
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=100150

[3] **المرجع السابق.**

ورفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية)[1]. وكما أعلنت الدورة الرابعة للمجلس الوطني عن رفض القرار 242 لأنه ينطوي بالاعتراف بإسرائيل[2]. والانتقال الى فكر مغاير تنادي به منظمة التحرير الفلسطيني بإقامة الدولة على جزء من فلسطين بعد أن كان منذ عقود فكره مشبوهة ومشروعاً لتصفية القضية الفلسطينية.

إن هذا التغيير في الفكر السياسي قد ساهم بالانحراف عن أهداف المشروع الوطني الفلسطيني التي كانت تنادي به المنظمة من خلال تعبيرات الرفض والتمسك بحق الشعب الفلسطيني بفلسطين التاريخية جميعها دون منازع لا يقبل التقسيم، إلى مشروعاً وطنياً جديد (على غرار ما نصت اتفاقية أوسلو عام 1993). يقبل بتقسيم فلسطين وقبول الاعتراف بإسرائيل والرضا بالحكم الذاتي الفلسطيني.

لقد كانت نتائج هذا التحول المشهود على الساحة الفلسطينية قد اسقط العنصر المهم في عملية التحرير الوطني الفلسطيني، وقد نتج عن ذلك القبول بفكرة الكيان السياسي تدريجياً على طموح الدولة التي لا تتطابق مع حدود فلسطين الانتدابية، والقبول (بالجزء من كلّ) والاعتراف الفلسطيني بالحق الاسرائيلي بغربي القدس كجزء من أراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1948، وإسقاط فكرة تحرير الوطن واستبدالها بمشروع الاستقلال للدولة، والقبول بالتسوية حسب قراري الامم المتحدة 242، 338.

إن هذه التنازلات التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطيني كان لها أثراً سلبياً في مسار المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية فقد أعطت انطباعا عند المفاوض الاسرائيلي أن الطرف الاخر قابل للتطويع والموافقة من خلال إعطائه شيئاً من كلّ، وإرضائه بأقل الخسائر وهذه النظرة تكونت لدى الإسرائيليين من خلال ما كانت المنظمة تنادي به في سنوات الثورة وما تنادي به بعد أوسلو.

[1] انظر الى وثائق فلسطين، دائرة الاعلام، م ت ف، ص345.

[2] المرجع السابق، ص363.

إذن نتيجة أخطاء صاحبت ممارسات السلطة وزيادة خضوعها لشروط الاحتلال وعجزها عن فرض شروط السلام العادل، أصبحت المسافة تتباعد بين واقع السلطة واستحقاقات المشروع الوطني بل أصبحت في بعض أوجهها معوقة لإنجاز هذا المشروع. هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية لمسناها خصوصاً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار 1999 المنصوص عليها في **اتفاقية أوسلو- Oslo Accord**، بحيث أصبح كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، وباتت كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها، مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية والتي تخدم سياستيهما أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني وهو ما يعزز حالة الافتراق الفلسطينية[1].

إن ممهدات الافتراق والانقلاب على المشروع الوطني بدأت تتضح منتصف حزيران 2002 عندما حاصرت القوات الإسرائيلية مقر الرئيس ياسر عرفات بالمقاطعة في رام الله يوم 7 حزيران، وفي 14 حزيران من نفس العام ألقى الرئيس الأمريكي السابق (بوش الإبن) خطاباً أعلن فيه مقاطعة ياسر عرفات وعدم الاعتراف بشرعيته كرئيس، وطالب الشعب الفلسطيني بالبحث عن قيادة جديدة، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الإفتراق حول المشروع الوطني يظهر داخل حركة فتح حيث سادت حالة من الانفلات الأمني والصراع على السلطة ما بين ياسر عرفات من جهة، وتيار من فتح متحالف مع نخبة جديدة أرادتها قطيعة مع المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني مقاوم من جهة أخرى[2].

ظهر في تلك الفترة اللواء **(محمد دحلان)** وكان مسيطراً على أجهزة الأمن الوقائي الفلسطيني، حيث كان صاحب قوة ونفوذ كبيرين لما يمتلك من صلاحيات سياسية وأمنية في قطاع غزة في تلك الفترة؛ تركزت هذه السيطرة في قطاع غزة تحت سيطرته، وكانت شكوك قوية تدور حول هذا التمركز لقوة دحلان في قطاع غزة متزامنا مع مشروع شارون عام 2005، للانسحاب من

[1] هدى سكيك، انظر الرابط http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

[2] هدى سكيك، **المرجع السابق**.

قطاع غزة ومع حالة الفوضى والانفلات الأمني التي سادت في القطاع مع الدور الغامض لجهاز الأمن الوقائي وزوال قيم التسامح وقبول الأخر من خلال ممارساته القمعية والتعذيب لدى أفراد حركة حماس. هذا ما ولَدَ الشكوك والخوف لدى قياديّ حركة حماس بأن يتمدد نفوذ اللواء محمد دحلان بشكل أكبر، وإحكام سيطرته على القطاع في حالة الانسحاب الاسرائيلي من غزة.

من جانب أخر، رافق ذلك تشكيل حكومة **الدكتور سلام فياض** في الضفة الغربية، وانتصار الجانب المخالف للأسلوب **(العرفاتي)** فيها، لكن في ظل وجود السلطة تزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق وتراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية بالإضافة لتفجر الفتنة والصراع على سلطة التي فقدت وظيفتها الوطنية وقيمتها الأخلاقية بدل ان تكون اليد الممدودة للشعب الفلسطيني بعد أن أخذت دورها في الفساد الإداري والمالي وانتشار المحسوبية على حساب المواطن الفلسطيني وأصبحت السلطة عبئاً على المشروع الوطني بشقيه السلمي والمقاوم[1].

ثالثاً: السلطة الفلسطينية وحركة حماس وتأثيرهما على المشروع الوطني:

الافتراق الذي أحدثته السلطة الفلسطينية قد أخرجت نفسها عن المسار الوطني، وساعد حركة حماس في ممارستها الافتراق عن المشروع الوطني، إلا أن هنالك رأياً يقول إنّ الفكرة والمخطط كانا متواجدين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني، وإن كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر عام 1996، ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية، ثم التشريعية 2006، وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات، سيلمس أن قيادة الحركة في الخارج كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة التي كانت تعتبره لا يعبر عن إرادة ومتطلبات الشعب الفلسطيني ككل، وتأسيس نظام سياسي جديد، ومرجعية جديدة، يتقاطعان مع المشروع الوطني ومع مجمل

[1] جميل هلال، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، أنظر الرابط -http://www.palestine-studies.org/ar/institute/fellows/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84-%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%84-38

التاريخ النضالي الوطني، ويرتبطان بمرجعية حركة حماس وأصولها، أي بجماعة الإخوان المسلمين.

وجاءت الأحداث الأخيرة المصاحبة للعدوان على قطاع غزة في كانون الأول 2009 لتكشف ما خفي من الأمور وخصوصاً دعوة **خالد مشعل**، رئيس المكتب السياسي لحماس، حول تشكيل قيادة عمل وطني جديدة. لم تعلن حركة حماس موقفاً قاطعاً عند نشأتها عام 1987[1] من المنظمة، ونعتقد أنها قصدت الغموض لكونها كانت ضعيفة ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علناً، ولذا تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي وبينهما مواقف مبهمة، حيث ترفض الطابع العلماني للمنظمة وهو أول مظهر وسبب الافتراق وهو الافتراق الأيديولوجي[2].

ومع مدريد تعمقت الخلافات بين الطرفين، وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول 1991، وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد[3]، حيث أعتبرت الحركة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة، وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في كانون الثاني 1993.

من جانب أخر، فقد ساهمت السلطة وحركة فتح بالتخلي عن المشروع الوطني الفلسطيني بمفهومه الأصيل، فهي لم تقم إحتراماً لمبادىء منظمة التحرير الفلسطيني بتوقيع إتفاقية أوسلو، بل

---

[1] ويرجع تأسيس المكتب السياسي للحركة إلى مبادرة الدكتور موسى أبو مرزوق عام 1989، عندما أعاد بناء تنظيم حماس بعد الضربة الشاملة التي تلقتها الحركة في ذلك العام، والتي أدت إلى اعتقال الشيخ أحمد ياسين وكثير من قادة الحركة ونشطائه. أنظر الرابط: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

[2] موقع المجد العربي http://amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=20&id=00015794

[3] **مؤتمر مدريد للسلام** هو تجمع دولي بدأ اعماله في العاصمة الاسبانية مدريد بتاريخ 30\10\1991 لمدة يومين بهدف إحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط. ويعتبر أول خطوة تصالح مع العرب وإسرائيل وأفتتح هذا المؤتمر رئيس وزراء اسبانيا الدول المضيفة وعقد تحت رعاية الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب والرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف وشارك في هذا المؤتمر وفود تمثل مصر واسرائيل ولبنان والاردن وسوريا والوفد الفلسطيني. وكان مرجع المؤتمر القانوني هو حل الصراع الفلسطيني والإسرائيلي حسب قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي.
أنظر الى **معجم القدس للمفردات والمصطلحات الدولية** للدكتور محمد سليمان الدجاني.

ساهمت بتهميشها وإقصاء دورها السياسي والتمثيلي لصالح السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح اليوم،وكونها تخلت عن المشروع الوطني بمفهومه التحرري فقد فتحت أبواب الانقسامات بوجه التنظيمات الفلسطينية[1].

من جانب أخر هنالك من المفكرين السياسيين الفلسطينيين ينكرون أن ما يحدث بين حركة فتح وحركة حماس أن يكون افتراقا سياسي. فقد أعتبره البعض منهم مظهراً من مظاهر التعددية الحزبية والاختلاف في وجهات النظر، إلا أن مظاهر التعددية الحزبية يتضمن الاختلاف البنّاء والمعارضة السليمة في سبيل تحقيق المصلحة العامة دون اقتتال واستخدام العنف السياسي والعسكري ضد الاحزاب الوطنية فيما بينها.

ولأن التعددية الحزبية–**Multiparty** مظهر من مظاهر الديمقراطية، إلا أن بعض المفكرين يقعون في الُبسّ ما بين التعددية السياسية والافتراق السياسي الفلسطيني والخلط بينهما. فلا يمكن أن نعتبر قتل 276 فلسطينياً في قطاع غزة و86 ايضاً في الضفة الغربية في غضون اشهر تعددية سياسية وديمقراطيه، ولا يمكن أيضاً أن نعتبر خطف 104 فلسطينياً على خلفية فصائلية بالضفة وغزة تعددية في الرأي وحرية في المجتمع[2].

فكما ذكرنا في الصفحات السابقة أن مظاهر الافتراق التي تتمثل بالقتل والعنف الجسدي واللفظي إلى حد إنكار الأخر ورفضه. بالمقابل أن مظاهر التعددية الحزبية تتجلى بالمعارضة السلمية على القرارات وتبني مقترحات بديلة للجهات المعنية لإحداث تنمية حقيقة.

[1] بلقزيز، عبدالاله، **ازمة المشروع الوطني الفلسطيني بين حماس وفتح**، مركز الدراسات العربية، بيروت 2006 صفحة 117

[2] المرجع السابق: التقرير الاستراتيجي 2006، مركز الزيتونة- بيروت

الفصل الثالث

أركان الحالة السياسية الفلسطينية (المجتمع والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني) وعلاقتها بالافتراق السياسي وقيم الافتراق

المبحث الأول: الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية

أولاً: اهداف وجود التنظيمات والحركات الفلسطينية

ثانياً: نشأة التنظيمات السياسية

ثالثاً: واقع التنظيمات الفلسطينية

المبحث الثاني: الشباب الفلسطيني نواة بناء العمل السياسي وتأثره بقيم الافتراق

المبحث الثالث: قيم الافتراق وازمة الثقة مع المواطنين

المبحث الرابع: الافتراق والبناء الاجتماعي والوعي السياسي

أولاً: أثر قيم الافتراق على البناء الاجتماعي والوعي السياسي

ثانياً: أثر الافتراق على التوازن الاجتماعي

ثالثاً: واقع مؤسسات المجتمع المدني

المبحث الخامس: النخب السياسية في الافتراق السياسي

أولا: دور النخب السياسية في تعزيز قيم الافتراق السياسي

ثانياً: البعد الأيديولوجي والواقع السياسي الفلسطيني

الفصل الثالث

أركان الحالة السياسية الفلسطينية (المجتمع والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني) وعلاقتها بالافتراق السياسي وقيم الافتراق

المبحث الأول: الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية:

Palestinian Political Movements

إن ظهور التنظيمات السياسية الفلسطينية في القرن الماضي كان نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية للقضية الفلسطينية. ورغم اختلاف آيديولوجيات الأحزاب الفلسطينية، إلا أن القاسم المشترك والأهم بينها كان تحرير فلسطين، حيث أن هذه التنظيمات اختلفت في الطريقة، ولم تختلف في الهدف. وتميزت الفترة الواقعة بين (1949–1969) بنشوء العديد من الأحزاب الفلسطينية، والتي نادت بضرورة تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. ولم تولِ هذه التنظيمات اهتماماً كبيراً للقضايا الاجتماعية، كالتربية والتعليم ودور المرأة، رغم المكانة الكبيرة التي أحتلتها في هذه التنظيمات، ودورها البطولي في تحرير فلسطين[1].

أولاً: أهداف من وجود الحركات والتنظيمات السياسية:

جاءت معظم التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار الغربي وما تلاها من أزمة الحداثة وانهيار الدولة العثمانية، ومواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني[2]. وبالتالي يؤكد الباحث أنّ هذه التنظيمات تسعى إلى مجموعة من الأهداف يمكن اختصارها بناء على استنتاجات كما أعلنت عنها التنظيمات نفسها في النقاط التالية:

---

[1] البلبيسي، ماجدة، وعودة، ريهام: **دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تتمكين النساء من الوصول لصناعة القرار**، مركز شؤون المرأة، غزة، 2013، ص12.

[2] **المرجع السابق**، ص13.

1- تحرير فلسطين كاملة.

2- إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية بالنسبة لبعض الفصائل.

3- عودة اللاجئين إلى ديارهم

4- تاطير وتوحيد الشعب الفلسطيني وتأهيله للتحرير

5- رد العدوان عن الشعب الفلسطيني.

6- إضعاف العدو وإجباره على التعامل مع متغيرات الشعب الفلسطيني.

7- تمثيل الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية.

8- فتح قنوات التواصل مع الداعمين للقضية الفلسطينية في العالم.

لكن بعد اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية، وبعد الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت عام 2006، انقلبت الموازين وأصبحت معظم الفصائل تسعى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المقاعد في الانتخابات، ليصبح همّها الوحيد هو الوصول إلى الحكم، وأصبحت تتنازع على الحكم والقيادة، ناسيةً المصيبة الأكبر المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: نشأة التنظيمات السياسية الفلسطينية:

اتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 بالبديهية، وبالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام، وقد كانت قيادتها من حيث الجوهر تعبيراً عن تحالف النزعة العائلية والإسلام التقليدي، كما بقيت هذه القيادة مغتربة عن حركة المجتمع، عاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية ولذلك، فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل[1].

وقد أورد الباحث هذه الفصائل في هذا الموضع من أجل أهمية لفت النظر إليها، والمقارنة بين التأسيس والفكر الأساسي للفصيل، وما يقوم به من ممارسات وقرارات، ودوره في عملية التنمية السياسية أو التوعية أو حتى أثره في الافتراق السياسي، ونظرتها للمشروع الوطني من خلال المبادئ الأساسية التي تتبناها كل فصيل على حدا.

[1] جميل هلال: **نظرة تأملية في تاريخنا الحديث، الكرمل (ربيع/ صيف 1998)**، العددان (55-56)، ص32.

وفيما يلي نبذة صغيرة عن نشأة وانطلاقة أبرز الفصائل الفلسطينية المؤثرة في الساحة الحالية:

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)[1]:

نشأت حركة فتح في أحضان حركة الإخوان المسلمين، وخصوصاً في قطاع غزة، وقدم أبو جهاد "خليل الوزير" إلى زعيم الإخوان في قطاع غزة "هاني بسيسو" تقريراً يقضي بإنشاء تنظيم لا يحمل لونا إسلامياً في مظهره، وإنما يركز على تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح. وحسب ما ورد عن القيادي في حركة فتح (أبو أياد "**صلاح خلف**")، فإن أول اجتماع تأسيسي لممثلي الحركة كان في الكويت (10 تشرين الأول 1959)، حيث أُصدرت مجلة "فلسطينينا" في لبنان في تشرين الثاني 1959 واستمرت حتى تشرين الثاني 1964.

أتمت حركة فتح صياغة وثيقة "مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968، وأقرتها في المؤتمر الثالث 1971، والرابع 1980 مع بعض التعديلات، وهي على النحو التالي[2]:

1. لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري.
2. معركة التحرير لها أولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية.
3. استبعاد الأيديولوجيات والمبادئ، وإنما الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية "هويتي بندقيتي".
4. ضرورة تحقيق القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول حركة فتح، أنظر: أسعد، عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، قبرص: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1987، ص40، هيلينا كوبان: **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الغرزلي، لندن: دار هاي لايت للنشر، ط1، 1984، ص23–25، وص50–52، وصلاح خلف. فلسطيني بلا هوية، مصدر سابق، ص59–83.

[2] أسعد، عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**: جذورها، تأسيسها، مساراتها، ص46.

5. ضرورة قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها الكل بحقوق متساوية، وهذه النقطة أضيفت بعد فترة.

وتتكون هيكلية فتح من المؤتمر العام، وهو السلطة العليا في الحركة، يجتمع مرة كل ثلاث سنوات، ولا يجتمع بانتظام. آخر اجتماع له كان في مدينة بيت لحم بالضفة الغربية، في المؤتمر السادس 2009، بعد انقطاع دام ما يقارب (20) عاما. والمجلس الثوري، يتكون من مسئولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات، مجموع أعضائه (120). واللجنة المركزية: القيادة المركزية للحركة، وتتكون من (18) عضواً، تم زيادة عددها إلى (23) عضوا في المؤتمر السادس عام 2009[1].

2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[2]:

تُعَد الجبهة الشعبية امتدادا للفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي نشأت في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم في بيروت. بعد هزيمة حرب 1967 أنشأ إقليم فلسطين "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وظل جورج حبش (مسيحي أرثوذكسي من مواليد اللد عام 1926)[3] أمينا عاما للجبهة منذ تأسيسها وحتى نيسان 2000، حيث قدم استقالته وخلفه (أبو علي مصطفى) الذي تم إغتياله في الضفة على أيدي الصهاينة في 27 آب 2001، ثم تم إنتخاب **أحمد سعدات** أميناً عاماً للجبهة المعتقل حالياً في سجون الاحتلال.

3. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[4]:

تأسست بعد انشقاقها عن الجبهة الشعبية من قبل العناصر الأكثر يسارية (نايف حواتمة، عبد الكريم حمد، قيس السامرائي) في 22 شباط 1969. شاركت في مؤسسات المنظمة بعد

---

[1] أسعد، عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية**: جذورها، تأسيسها، مساراتها، ص54.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الجبهة الشعبية، أنظر: رياض الريس ودنيا نحاس: **المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها**، بيروت: دار النهار، 1976، ص51–59، ص73–78. الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثاني، ط1، ص15–16.

[3] http://www.abedkhattar.com/blocks/historical_person/George_Habash/

[4] لمزيد من التفاصيل والمعلومات حول الجبهة الديمقراطية، أنظر: رياض الريس، مرجع سابق، ص36، ص61، **والموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص12–13.

تأسيسها مباشرة 1969. وكانت أكثر تطرفاً في تبني الماركسية–اللينينية، وكان لها مجلة "الهدف". وتعرضت للانشقاق حيث خرج عنها **ياسر عبد ربه** في أواخر الثمانينيات مقترباً من حركة فتح والرئيس وياسر عرفات. وحمل هذا التنظيم اسم " حركة فدا" بعد اتفاقية أوسلو فقد انضم الأخير إلى السلطة الفلسطينية.

4. حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[1]:

ظهر اسم حماس مع انطلاق **انتفاضة الحجارة** في 14 كانون الأول 1987، وتعتبر حركة حماس جناح من أجنحة الإخوان المسلمين وامتداداً لعملهم منذ الأربعينيات من القرن العشرين على أرض فلسطين. وترتكز رؤية الحركة على النقاط الآتية[2]:

1. حركة جهادية شعبية إسلامية (الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين).
2. قضية فلسطين قضية إسلامية أساساً وأمانة في عنق كل مسلم.
3. الصراع مع العدو الصهيوني صراع حضاري مصيري ذو أبعاد عقائدية.
4. تميز بين اليهود الذين هم أهل كتاب وبين اليهود الصهاينة المغتصبين المعتدين.
5. الشعب الفلسطيني هو رأس الحربة في مواجهة المشروع الغربي الصهيوني.
6. أرض فلسطين أرض وقفية إسلامية لا يمكن التصرف بها بشكل فردي إلى قيام الساعة.
7. تقر بالتعددية الدينية وترى أن المسيحيين شركاء في الوطن ولهم من الحقوق والواجبات مثل غيرهم.

---

[1] حول حماس، أنظر: زياد أبو غنيمة: **حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين "حماس": نشأتها... تطورها... ونظرة مستقبلية**، مجلة الندوة، عمان: جمعية الشئون الدولية، مجلد 2، العدد الثالث، أكتوبر1990. وأبو عمرو، زياد. **حماس: خلفية تاريخية سياسية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (13)، شتاء 1993. جواد الحمد وإياد البرغوثي: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"**: 1987–1996،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات رقم (20)،1997.

[2] وأبو عمرو، زياد: **حماس: خلفية تاريخية سياسية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص39.

5. حركة الجهاد الإسلامي[1]:

نشأت حركة الجهاد الإسلامي على يد مجموعة من الشباب الفلسطيني الدارسين في مصر عام 1980، والذي دعا إلى الاقتداء بالنموذج المصري لحركة الإخوان المسلمين، وكذلك بالثورة الإيرانية الإسلامية واعتمادها نموذجاً يحتذى في فلسطين. وحركة الجهاد الإسلامي تشتمل على مجموعة من التنظيمات السياسية كلها تكون تحت مسمى الجهاد، فهي ليست تنظيما سياسيا واحدا، وهدفها مواجهة المحتل بالقوة، ونشر الدين الاسلامي، ولا تعترف بالوجود الصهيوني، وكذلك مساعي التسوية السياسية ومشاريعها المطروحة على الساحة السياسية الفلسطينية، كما ينطبق مع حركة حماس. فهي جمعت بين العقيدة الإسلامية والمعنى الوطني للنضال أي الدفاع عن الوطن ضد المحتل الذي اعتبرته هذه الحركة واجباً شرعياً.

ثالثاً: واقع التنظيمات السياسية الفلسطينية:

شهد الواقع الفلسطيني مجموعة من المتغيرات القوية الحديثة، والتي وقعت في العقدين الأخيرين، ومن أبرز هذه المتغيرات نشوء السلطة الفلسطينية على بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، والعودة إلى الكفاح المسلح، وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة بالكامل، وإجتياح الضفة الغربية في أكثر من عملية اجتياح أبرزها كان عملية **(السور الواقي) عام 2002**[2]، ثم جاء بعد ذلك دخول حماس وغيرها من الأحزاب السياسية معترك النظام السياسي الفلسطيني، وما نتج عنه من انتخابات وتشكيلات سياسية[3]، ويبقى الحدث الأخطر الذي شهده الواقع الفلسطيني هو حالة الانقسام والتشتت الذي يعيشه الشارع الفلسطيني إلى

---

[1] **حول حركة الجهاد الإسلامي** ولمزيد من المعلومات، أنظر: تيسير جبارة، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، عمان: دار الفرقان، 1992، ص135-138.

[2] في 29/03/2002 خرج الجيش الإسرائيلي لتنفيذ **عملية السور الواقي** التي تهدف في إطار المحاولة للقضاء على الإنتفاضة الثانية في قطاع غزة حيث اعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي الإسبق أرئييل شارون لوزير دفاعه الأسبق شاؤول موفاز بتدمير البنية التحتية للقطاع ومواجهة المقاومة بشكل دموي دون تردد مما أسفر عن ذلك الى عددا كبير من الخسائر المادية والبشرية.

[3] الضاني، شيرين: **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص52.

يومنا، في ظل وجود حكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعدد مصادر السلطة، ومراكز اتخاذ القرار، وكذلك فشل التجربة الديمقراطية بعد الانتخابات عام 2006، بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية.

وفي ظل هذا الواقع المؤلم عانى الشعب الفلسطيني أشد المعاناة، فهناك فجوة كبيرة بين السيطرة الإسرائيلية وبين آمال الفلسطينيين وطموحهم، كما ضاق ذعراً هذا الشعب من سلوك السلطة الفلسطينية وفقدانها قيم المسؤولية اتجاه الشعب، من مظاهر الفساد، وغياب سلطة القانون. مما أدى إلى ازدياد حالتي التردي في مستوى المعيشة واستبعاد الأمل في تحقيق الأهداف الوطنية، وقد فشلت الحركة السياسية بجميع مكوناتها في مواجهة هذا الواقع المعقد، كما عجزت عن تحقيق أي من الأهداف أو الشعارات التي طرحتها لحل قضيتها الوطنية، كما فشلت أيضا في الاستمرار بالانتفاضة وتحويلها إلى مدخل للتحرير الشامل. ويمكن أن ننظر إلى هذا الفشل على أنه دليل قائم بذاته تبرز من خلاله الإشكاليات البنيوية والتنظيمية والبرامجية التي أثرت بالسلب على حجم الانتشار والتأييد الجماهيري للقوى السياسية الفاعلة، وقدرتها على قيادة هذه الجماهير، حيث تفتقر هذه التنظيمات إلى الرؤية المستقبلية والاستراتيجية الواضحة والمتكاملة[1].

في الوقت الحالي، تحتاج التنظيمات السياسية الفلسطينية إلى مراجعة الفكر والبرامج لديها، ومراجعة مواقفها بما يطرأ عليها من تغييرات وتطورات في حقل الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل على حل الانقسام بين الفصائل المختلفة وتحديداً فيما يخص أشكال النضال الممكنة. فأصبحت القوى السياسية في عداء مع عدد كبير من شرائح المجتمع المعارض بالأخص فيما يتعلق بقضية الانقسام. ويرى الكاتب **(تيسير العاروري)** *أنه:*

"بالرغم من وجود اتفاق بين معظم المفكرين والسياسيين على أن كل القوى السياسية تشهد أزمة حادة، ويتم تجاوزها من خلال بذل جهود كبيرة وقدرة على الإبداع والاستعداد للقيام بتغيرات عميقة على مستوى البرنامج، وعلى مستوى التكتيك السياسي، وكذلك على المستوى التنظيمي وآليات اتخاذ القرار [2].

---

[1] الضاني، شيرين، مرجع سابق، ص53.

[2] **المرجع السابق نفسه.**

فأزمة التنظيمات السياسية تمحورت في عدة جوانب فكانت معقدة ومركبة، فمن المهم الوقوف أمامها بجدية، ولكن عندما تمت معالجة هذه الأزمات المركبة جرى معالجتها بطرق ساذجة لمظاهر لم تكن أسباباً لها وإنما نتائج، فكان الحديث عن المظاهر في الأدبيات بشكل سطحي دون التطرق في أعماق المشكلة ووضع حل لتجاوزها. ومما ضاعف صعوبة الأزمة التي نشهدها في الوقت الحالي هو ميل الأحزاب السياسية في الانقسام إلى قطبين، **الأول** يذهب إلى أن الأحزاب هُرمت وأمست من الماضي، ولا يمكن استبدالها أو إصلاحها، فيؤدي ذلك إلى الابتعاد عن هذا الحزب، ويقود إلى العداء للحزبية، **والثاني** عكس الأول فهو يزداد تمسكاً بما هو قائم إلى درجة التعصب العقائدي وتحميل الانفتاح مسؤولية الانهيارات الحاصلة، فكلاهما عدو لتطور السياسة الفلسطينية[1].

إن الواقع الفلسطيني الراهن بتعقيداته المتمثلة في أسلوب حركة فتح في الهيمنة على الجانب السياسي والمالي، والمتمثل في اتخاذ القرار بشكل فردي وشعورها بالثقة العمياء، إضافة إلى وجود غالبية فتحاوية (إن لم تكن العظمى) في وظائف السلطة الفلسطينية، وانتشار الفساد الإداري والوظيفي، وعدم وضوح الآفاق المستقبلية للعملية التفاوضية الجارية، والانقسام الفلسطيني الحاصل، أدى إلى خلق مهام ومتطلبات جديدة للتخلص من حالة التناقض وغياب الوعي، فإذا كان الماضي يتطلب فقط تبني شعار وطني، وتحديد موقف من قضية وطنية أو سياسية؛ فإن الحاضر يتطلب تحليلاً عميقاً لهذا الواقع، وقيماً إنسانية تحقق الوحدة الوطنية، ويتطلب برامجاً وأفكاراً ومواقف وحلولاً واقعية للمشكلات القائمة. لذلك فإن مستقبل التنظيمات السياسية مرهون بقدرتها على تطوير نفسها قيمياً، والخروج من أزمتها الراهنة، وكذلك مرهون بمستقبل التطور السياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وبتقدم النضال من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

في ضوء ذلك أصبح مطلوباً من التنظيمات السياسية الفلسطينية تقديم رؤية جديدة واضحة تحدد مهمات وواجبات وأدوار هذه التنظيمات من أجل تحقيق أهداف شعبها، وتعيد الدور المفقود

---

[1] العاروري، تيسير: **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها**، مواطن المؤسسة الفلسطينية، لدراسة الديمقراطية، رام الله، تموز، 1998، ص47.

لهذه التنظيمات والأحزاب السياسية كحاملة للمشروع الوطني التحرري والديمقراطي، وكذلك تعيد لها دورها التوعوي والتعبوي[1].

وعلى ضوء ما تم ذكره، كشف فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية 2006 وتشكيلها الحكومة العاشرة للسلطة الفلسطينية، عن حدوث تبدل حقيقي في موازين القوى داخل القرار الفلسطيني بفوز حماس كما كشف حقيقة أخرى، أن الاحتلال الاسرائيلي عمل بكل ما وسعه لإفشال حكومة حماس بالقيام مهامها من خلال اعتقال الوزراء والنواب بكتلة الاصلاح والتغير في تلك الفترة[2].وبالتالي اصبح هنالك قيود و محددات لم تستطع الحكومة تجاوزها من خلال تلك الممارسات.

إن الصراع على السلطة، وعدم الاستقرار في نظام سياسي فلسطيني وغياب القيم الايجابية التي تساهم في تحقيق الوحدة، سيلحق الضرر الكبير بالمشروع الوطني كما ذكرنا سابقاً. كما أن حركة فتح تحارب من أجل استعادة النفوذ الذي فقدته خلال الفترة الماضية، وحماس التي أبدت نضوجاً سياسياً ما زالت بعيدة عن تأسيس نظام سياسي ديمقراطي يدعو للشراكة والتعددية، أما التنظيمات اليسارية والقومية فهي تعاني من تراجع كبير وتكاد تنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض لفتح وحماس"[3].

تتجلى الأزمة في العديد من المناسبات وأطر العمل، مع التأكيد على التفاوت من حيث الدرجة بين هذا التنظيم أو ذاك، فبعضها يجري مراجعة داخلية ويعد لانعقاد مؤتمر، وبعضها الآخر ينشط في مجال العمل الاجتماعي والنقابي والطلابي ويحقق بعض النجاحات، ولكن، بالمجمل، فمظاهر الأزمة تبدو واضحة وجلية، منها[4]:

---

[1] الضاني، **مرجع سابق**، ص60.

[2] محيسن، تيسير: **النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث**، ص4.

[3] محيسن، تيسير، **مرجع سابق**، ص5.

[4] **المرجع السابق**، ص8.

1- حضور شكلي في لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، والاكتفاء بعرض المواقف والتحليلات، ولعب دور "إطفائية حرائق" في الأزمات المجتمعية التي برزت خلال الانتفاضة الثانية وفي الصراع العنيف بين حركتي فتح وحماس. وقد شعرت معظم هذه القوى بالتهميش وعبرت عن رفضها للإقصاء وخاصة في جلسات الحوار، كما وبدا انقسامها في اقترابها من مركزي الهيمنة داخل النظام. فبعضها يعتبر من الناحية السياسية أقرب إلى موقف حماس، بينما في المسألة الاجتماعية يقترب من موقف فصائل المنظمة، فشلت هذه التنظيمات في الحفاظ على تميزها البرامجي، وتاهت إلى هذا الحد أو ذاك في المسألتين الوطنية والاجتماعية مع مركزي الهيمنة، كما لم تستطع أن تحافظ على مساحة نفوذها وتأثيرها للأسباب المذكورة أعلاه، ولعجزها عن محاولة بناء توافق حقيقي فيما بينها.

2- فشلت جميع تجارب هذه القوى الوحدوية أو التنسيقية أو الائتلافية: حيث لم تنجح في بناء مجتمع ديمقراطي يتمتع بقيم التسامح والنقد البناء وقبول الأخر والتعايش السلمي، بالرغم من الجهود الفكرية المضنية التي بذلتها، هناك محاولات سابقة لتجميع هذه القوى، نجحت إلى حد ما في خلق تيار ثالث يعبر عن قطاعات كبيرة من الشعب، إلا أن هذه المحاولات لم تصمد أمام تنازع القوى أثناء الانتخابات كما لم تتفق على تحالف انتخابي يجمعها والمشكلة الرئيسية التي حالت دون الاتفاق، هي تغليب الطابع الفئوي وسيطرة القيم التي تعزز المصلحة الشخصية على المصلحة العامة كالمحسوبية والقبلية والحزبية المقيتة. وتعثر محاولات بناء ائتلاف حقيقي في مواجهة تفرد حماس وفتح واستئثارهما بالحوار والسلطة. كما لم تستطع أن تشكل تحالفاً مع مكونات المجتمع المدني الأخرى ولا زالت تنظر بعين الريبة إلى القطاع الخاص الفلسطيني وممثليه وتحجم عن التعاطي الجاد معه[1].

[1] محيسن، تيسير: **النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث**، ص10.

المبحث الثاني

الشباب الفلسطيني نواة بناء العمل السياسي وتأثره بقيم الافتراق

لقد اضطلع الشباب الفلسطيني بدور ريادي في تحمل أعباء المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في تحرير فلسطين المغتصبة وبناء الدولة التي تكفل للفلسطيني حقوقه كافة، وقد شكلت المبادرات الشبابية في تحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية، عاملاً أساسياً في الحفاظ على الهوية الوطنية ونشوء الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها السياسية. ولذلك كان الشباب هم أكثر الفئات إنكشافا للعنف السياسي والعسكري، حيث تعرضوا للقتل والجرح والاعتقال والتعذيب والإبعاد.

ومع تأسيس المنظمات الأهلية، ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وتراجع دور التنظيمات السياسية، أصبح الشباب أيضا الأكثر فاعلية في العمل المؤسسي، رغم ما اكتنف بعض الممارسات المؤسسية من اختلالات لم تراع أو تستثمر الطاقات الشبابية بالدرجة المثلى، لذلك، يعتبر الشباب الفلسطيني من أكثر الشباب في العالم تسييساً، فكل حزب أو "فصيل" لديه منظمة شبابية، وانتخابات مجالس الطلبة تتابعها الفئات السياسية باعتبارها مؤشرات عامة للتوجهات السياسية السائدة في البلاد، ولا تزال معدلات تصويت الشباب مرتفعة، والعديد من الشباب يواصلون التظاهر يوميا - بمخاطرة شخصية كبيرة – ضد الاحتلال الإسرائيلي[1].

ومن أبرز الاشكاليات أنه ما زال التغيير في قيادات حركة فتح يشهد جموداً، مقارنة بحركة حماس الاسلامية، التي تعتمد على التجديد الدائم المستمر في قياداتها والاعتماد على الشباب وفقاً للمبدأ السائد بأن الشباب الفلسطيني لا يتعامل مع المعطيات السياسية بحكمة وحنكة. مع العلم أن معظم الأمناء العامين للفصائل وأعضاء المكاتب المركزية تسلموا مهامهم في سن الشباب دون الأربعين عاماً لكن بحكم عدم التجديد وغياب المؤتمرات الحركية بقوا مستمرين على

[1] زماعرة، بدر، وأبو كامش، إبراهيم: **الشباب الفلسطيني والتنظيمات السياسية:** من الانخراط إلى الخوف وخيبة الأمل، رام الله، منتدى شارك، 2010، ص4.

رأس الهرم التنظيمي لحركاتهم السياسية. وهناك مطالبات من الشباب تدعو تنظيماتهم لإجراء تغييرات مستمرة وعقد انتخابات للسماح للشباب بالوصول لمراكز القرار[1].

وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أنّ الطابع النفسي (السيكولوجي) في دول العالم الثالث ومنها فلسطين، يتضمن الافتراض أن النخب الجديدة، يصعب عليها تقاسم القوة والسلطة السياسية مع الآخرين، فتسعى إلى إنتزاعها من النظام القديم، ويمتد ذلك ليشمل كل السلوكيات التي تصب في الصدد نفسه، بداية من الاعتراضات والمظاهرات والإقصاء والممارسات غير السليمة بحق الأطراف الأخرى، وصولاً إلى القضاء على المنافس بكل الطرق الممكنة[2]. وذلك يدل على رفض المشاركة في تحمل المسؤولية، والمشاركة في الحكم، فكل فصيل يريد لنفسه أن يكون هو الحاكم الأوحد، وصاحب السلطة المطلقة، وهو ما يرى الباحث أنّه التفسير لسيطرة حركة فتح على مقاليد الحكم، وجميع المناصب القيادية، والمسؤوليات في السلطة الفلسطينية، بمختلف مؤسساتها.

وإنّ هذا الطابع هو ما مرّرته تلك الفصائل إلى الشباب الفلسطيني، وأصبح الشباب بشخصية كبار السن وعقليتهم المجردة من قيم الابتكار والتماشي مع الأحداث السياسية كما يجب. فمن المؤكد أنّ الأحزاب والمنظمات السياسية في أي دولة تعتبر من مؤسسات البناء السياسي والتكوين السياسي، وإكساب الثقافة السياسية للمواطنين.

ومن هنا نعتبر أن عليها حملاً ثقيلاً لا بدّ من القيام به، وواجباً أساسياً يتمثل في صياغة الفكر السياسي الفلسطيني وإشباع العقول الناشئة به وترسيخ القيم الايجابية وهو ما لم تقم به تلك الفصائل بالشكل الملائم في أغلب الأحيان، مما ساهم في بث روح قيم التفرقة محاربة الفكر المضاد والعداء السياسي بشكل واضح، وإنّنا لو نظرنا قليلاً في انتخابات مجلس إتحاد الطلبة في **(جامعة بيرزيت)** عام 2015 مثلا، لرأينا حجم العداء، والمواجهات اللسانية والجسدية التي تحدث بين الطلبة على خلفيات سياسية، وتدخل كبار السياسيين في تلك الانتخابات، والتعليق عليها بطريقة تؤكد تأجيج نار الخلاف بدل إخمادها، في ظل اتّهام كل طرف للآخر بمجموعة من الاتهامات، تتمثل في التخوين والتقليل من الحجم أو قيمة الإنجاز، وغيرها كثير.

---

[1] المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية: **حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام**، ص3.

[2] حرب، أسامة: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، مجلس الثقافة الكويتي، 1987، ص174.

المبحث الثالث

قيم الافتراق السياسي وأزمة الثقة مع المواطن

أصبحنا أمام حقيقةً شعبيّة خطيرة مفادها **بأن الفصائل الفلسطينية لم تعد تهتم للمواطن الفلسطيني ولم تعد تحقق احتياجاته**، ولم يعد المواطن الفلسطيني والقضية شغلها الشاغل إلا أثناء الانتخابات أو في الأحداث الأساسية التي تهم الحزب وتفيده، ولم تأتِ هذه الفكرة من فراغ، فمن ينظر في استطلاعات الرأي بخصوص الفصائل وثقة المواطنين بها، يلاحظ نتائج مأساوية جداً. فقد أظهر تقرير بعنوان **(ثقة الشباب الفلسطيني بالأحزاب)** أن أجواء من الإحباط الاقتصادي والسياسي تخيم على الشباب الفلسطيني، وأن النسبة الأعلى للبطالة، تتركز بين الفئة الأكثر تعليماً من الشباب. مشيراً إلى أن" 73% من الشباب العاطل عن العمل، لا ينتمون لأي من الأحزاب السياسية، وأن 63% لا يتوقعون قيام دولة فلسطينية"[1]، **و**الفصائل الفلسطينية لم تعد تفي بحاجة الشعب الفلسطيني، ولم تعد تتحدث بلسان وأحوال شعبنا الفلسطيني، وكلها غارقة بنزوات ومصالح قياداتها متجاهلينَ جميعاً الشعب الفلسطيني، وأصبحوا يتحدثون، ويختلفون، ويتفقون وفق مصالح هذه القيادات، وليست وفق مصلحة الشعب الفلسطيني[2].

ويعتبر المفكر السياسي د. عبد الستار قاسم: "بقاء القيادات على الكراسي عشرات السنوات سبب بطلان الثقة، بالإضافة إلى اعتماد الفصائل المساعدات المادية التي تأتي من الدول الخارجية سبباً؛ لأن مهمة الفصائل النضال من أجل تحرير فلسطين، لا العيش من أجل المساعدات؛ فالفصائل أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني بدل أن تكون نصيراً"[3]. وتؤكد هذه النتائج استطلاعاً للرأي أجراه مركز **(الزيتونة للدراسات)** يظهر معارضة (43%) من المستطلعة آراؤهم وجود أحزاب وحركات سياسية في فلسطين من حيث المبدأ[4].

---

[1] العدم، مهند، تقرير بعنوان: "**ثقة الشباب الفلسطيني بالأحزاب تتلاشى والبطالة ترتفع بين الاكثر تعليما**"، صحيفة القدس، 28 شباط 2013.

[2] ساق الله، هشام. **الاحزاب والفصائل الفلسطينية جميعا يتحملوا مصائب الشعب الفلسطيني** أنظر الرابط الأتي: http://hosh.ps/?p=14318

[3] زهران، هديل: **الشباب بين الإحباط السياسي وقلة الثقة بالقيادة السياسية**، وكالة فراس برس، 2013.

[4] أنظر الرابط الأتي: http://www.alzaytouna.net/permalink/13984.html

المبحث الرابع

الافتراق والبناء الاجتماعي والوعي السياسي

أدى الافتراق السياسي إلى حالة من التفكك البنيويّ من الناحية الاجتماعية، وذلك بسبب أن قيم الافتراق قد أثرت على النسيج الاجتماعي بما فيها العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء وزملاء العمل والأقارب وحتى الأسرة[1]. مما **أخلت قيم الافتراق السياسي بالتوازن الاجتماعي بشكل واضح**، ويظهر ذلك في كل ما يساهم في تمكين المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من عمليات التكيف والتوافق، حيث أضعف الانقسام قدرة المجتمع والنظام على التحكم في نسبة التوتر والاحتقان والصراع الداخلي، ومواجهة التحديات والمتغيرات الخارجية ومدى القابلية الاجتماعية للتأقلم والتفاعل معها.

أولاً: أثر قيم الافتراق على البناء الاجتماعي والوعي السياسي:

لقد شملت عملية الإخلال المرتكزات التالية للتوازن المتمثلة بالظروف المادية الملائمة، وأسباب التحرر من الخوف، الشعور بالأمن، سيادة قيم التسامح والسلم، التواصل الإيجابي وشبكات التفاعل، الاندماج الاجتماعي والمساواة الاجتماعية. وقد تفاقمت ديناميات التفرقة والتجزئة وإضعاف نوعية الحياة والمجتمع بمؤشراتها المختلفة (العدالة والإنصاف، المسؤولية الاجتماعية، الانتماء، الاندماج، ...)، وفي غضون ذلك، زادت قيم الافتراق من عمق الفجوة والاختلاف بين الضفة وغزة، حيث تم تنفيذ في الضفة خطة إصلاح وبناء مؤسسات، فيما تعتمد غزة على برامج المساعدات الإنسانية. وظهر التباين من خلال تركيز الاستثمارات وعقد المؤتمرات الاقتصادية في الضفة، فيما انتشرت تجارة الأنفاق في غزة. وهذا قد يولد واقعين اجتماعيين مختلفين مع الوقت، وسيعمق التفاوت بين الضفة والقطاع[2]. مما سيعزز قيم الكراهية والطبقية بين المواطنين في غزة ضد إخوانهم في الضفة الغربية.

---

[1] أنظر الرابط الأتي: http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/05/30/282669.html

[2] محيسن، تيسير: **أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام**، مركز بديل (المركز الفلسطيني لمصادق حقوق المواطنة واللاجئين)، جريدة حق العودة، العدد 48، ص18.

وإن التركيز في مخرجات أداء القائمين على إدارة الانقسام الفلسطيني في الضفة والقطاع، من حيث تدني مستوى الرفاه الاجتماعي، وتقييد الحريات، وانتشار الفساد، يؤكد أن هذا الأداء يعزز الميل نحو التفسخ المجتمعي. ويظهر أن قوى الانقسام تسعى إلى استغلال الواقع المأزوم بتوظيف مشاعر الإحباط واليأس عند معظم الجمهور، وإيقاع طابع آيديولوجي وسياسي على عمليات الفرز الاجتماعية[1].

ومثلما يرى علماء الإجتماع أن إعادة تعريف **الهوية Identity** وتحديدها بصورة مشتركة، يعتبر أمراً بالغ الأهمية للشعور بالأمن والرفاه النفسي والإجتماعي، فإن القلق وتدني مستوى الرفاهية، من شأنه التعجيل بتمزيق الهوية وإضعاف الإنتماء العام. ويعيد إنتاج كل ما من شأنه التقليل من مستوى الرفاه الاجتماعي لدى الشعب الفلسطيني.

كذلك الأمر بالنسبة لعلاقات الأشقاء؛ التي أصبح الانتماء الحزبي هو الفيصل فيها، ووجدت الدراسة أن الانقسام أثّر على علاقة الآباء والأبناء، فالآباء جحدوا أبناءهم، والأبناء فقدوا احترامهم لآبائهم. كما أحدث ذلك فجوات وشروخً بين علاقات الجيران، والأقارب وعلاقات زملاء العمل، لينشر أجواء من التوتر في كل مكان. حتى الأفراح طالتها نيران الافتراق، فقد وجدت الدراسة أن اختلاف الانتماءات الحزبية دمر العديد من الأفراح، كما أحدث تلك القيم الإفتراقية تغييراً جذرياً في حياة الكثير من العائلات، حيث أغلقت المؤسسات أبوابها، ووجد غالبية الموظفين أنفسهم بدون عمل، هذا بالإضافة إلى العمال والعاملين في المؤسسات الخاصة الذين فقدوا أعمالهم، فاختلفوا في كيفية تأقلمهم مع الوضع الجديد، فمنهم من لجأ للهروب من الواقع بالسهر على الإنترنت أو التلفاز، ليقضي نهاره في النوم[2].

وأكد المحلل السياسي **(الدكتور رائد نعيرات)** للجزيرة نت الاخبارية، أن ما تعانيه الساحة الفلسطينية عمّق شديد في الشرخ الاجتماعي، ومع توالي الأحداث نجد أننا أصبحنا نفقد السلم

---

[1] محيسن، تيسير: **أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام**، ص19.

[2] شمعون، هداية صالح، **أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة**، ص3.
أنظر الرابط: موقع الجزيرة. نت.

الأهلي ومرتكزاته في الحياة الاجتماعية والسياسية، ورغم التنبه إلى خطورة استمرار الانقسام على المجتمع والنظام الفلسطيني فإننا ما زلنا نلحظ أن هناك تدهوراً في وضعية السلم الأهلي[1].

ثانياً: أثر الافتراق على التوازن الاجتماعي:

من جانب أخر، لقد اختل "**التوازن الاجتماعي**" **Social Balance** بشدة؛ حيث تعمقت حدة التمايزات والإحتقانات، وبرزت تشققات في الهوية. وفي محاولة لاستعادة التوازن، جرى تغليب إتجاه التكيف السلبي مع واقع الانفصال والعزل. وكان من الطبيعي أن تضعف قدرة المجتمع على التوافق سواء من حيث التحكم وإدارة أسباب التوتر والاحتقان الداخلي. أو الرد على تحديات البيئة الخارجية (الاحتلال، المحاور الإقليمية). وكان الإجماع الوطني يقطع الطريق على كل الخلافات إلا أن افتراق 2007 كان الأصعب والأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني، ليس فقط بسبب الضحايا الذين خلفهم، بل بسبب إحداثه تجزئة جغرافية واضحة وتقسيمه للُحمة الشعب الفلسطيني ووحدته، وإصابته لصمود المجتمع في مقتل، وتلاشي قيم الاقتران والتوافق الوطني[2].

ولا نزال نعاني من آثار هذا الافتراق إلى اليوم، وقد إنعكس على كل الجوانب الحياتية للإنسان الفلسطيني؛ بداية من الجامعة وصولاً إلى أماكن العمل، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وغيرها من مناحي الحياة.

---

[1] http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/11/10/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9

[2] محيسن، تيسير: **مع الفصل والتحكم عن كثب: أثر الانقسام على وحدة المجتمع وفعالية النظام السياسي**، حزب الشعب الفلسطيني: http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=6948

ثالثاً: واقع مؤسسات المجتمع المدني والبناء المجتمعي الفلسطيني:

إن تطور المجتمع المدني يعتبر سبباً قوياً في التحول الديمقراطي والعملية الديمقراطية. وتمارس منظمات المجتمع المدني الضغط لإعادة قواعد اللعبة السياسية إلى اتجاهها الصحيح، ومن ثم يكون نمو المجتمع حافزاً لإحداث هذا التحول. ويعد هذا المجتمع ذخيرة وقوة لها أهميتها ودورها في التحول الديمقراطي، فالمستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، والتحضر، كلها متغيرات تخلق وتقوي جماعات المصالح، والجمعيات المنظمة التي أضحت مصادر بديلة للمعلومات.

ويتطلب من منظمات المجتمع المدني في فلسطين في إطار سعيها لتعزيز الديمقراطية أن تولي إهتماماً لعملية البناء الديمقراطي التي تفترض المشاركة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني ما يجعل من التطور الديمقراطي طريقا تراكمياً نابعاً من ديناميكية داخلية تعبر عن الأولويات الوطنية. كما يجب الربط المحكم بين عمليات الإصلاح على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي من خلال التوعية السياسية ونشر وتعزيز قيم التوافق والإلتقاء من خلال ندوات الحوار بين طلاب الجامعات والمدارس ومؤسسات الدولة الرسمية، وإن لزم الأمر بين أهل القرى والمناطق الريفية. تلازماً مع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية بهدف تأمين عملية البناء الديمقراطي من أي انحراف قد يحصل[1].

فمن خلال تلك البرامج يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في تشخيص الحالة الفلسطينية من خلال الحوار وتبادل الأفكار ومحاولة بناء جيل يستطيع أن ينتقد واقعه السياسي لإيجاد الحلول البناءة للوصول الى صيغة توافقية للقضاء على الفجوة السياسية بين فصائل الشعب الفلسطيني.

ورغم كثرة المنظمات في الضفة الغربية إلا أن العديد من هذه المنظمات لا تمثل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك فيه يخدم برامج خارجية لا تساهم في البناء الداخلي بل بهدر المال والوقت، ويمكن ملاحظة ذلك عند الإطلاع على إحصاءات عدد المتطوعين في فعاليات ونشاطات قسم من هذه المنظمات، حيث إن هذا العدد قد وصل عام 2000م إلى 64.936

[1] شيخ علي، ناصر محمود: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص72.

متطوعا لكنه تدنى عام 2006م إلى 53.623 متطوعاً دون أي فعالية للمتطوعين أو ترك أثر إيجابي لتلك الندوات[1].

وعندما نتحدث عن دور المجتمع المدني الفلسطيني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الآخر الغائب، والأساسي في عملية صنع السياسة، وهو السلطة؛ فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي جهة حكم سياسي، بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة (حكومية وغير حكومية)، (داخلية وخارجية)، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات، وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دور أساسي في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها بعضها مع بعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)[2]، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات، مشاورات، خبرة، مطالب تأييد) للنظام السياسي (منهج النظم)[3].

ولأن السلطة السياسية حاجة اجتماعية مهمة داخل المجتمع لتنفيذ مهامها، فهناك علاقة وطيدة بين الدولة والمجتمع وليس ارتباط قائم على الصراع والتفاوض الدائم، وإنما لكل منهما مؤسسات خاصة، ووظائف محددة لهذه المؤسسات مثل الجيش والشرطة والقضاء، حيث يترابطان بترابط هذه المؤسسات كالبرلمان المنتخب شعبيا، وجهاز التعليم، والصحة العامين[4].

يجب الإنتقال من المجتمع التقليدي الذي تسود فيه مفاهيم الانتماء للعشيرة والعائلة والجماعة والقيم البالية كالعصبية والقبلية إلى مجتمع حديث يظهر مفهوم الولاء للوطن والشعب

---

[1] شيخ علي، ناصر محمود: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، ص57.

[2] يعرف **منهج الجماعة** يهتم بدراسة النظام السياسي من ناحية الجماعة والتجمعات كما أن هذا المنهج جاء كرد فعل على الإتجاه المؤسسي والقانوني. حيث يعتبر منهج الجماعة النظام السياسي بأنه شبكة كبيرة التعقيد من خلال تلك الجماعات مما يجعلها تتفاعل بإستمرار، وهذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة.

يعرف **منهج النظم** الذي يحدد كفاءة النظم من خلال المدخلات والمخرجات للنظام السياسي ومدى إنتاجيته من خلال نموذج وضعه المفكر السياسي الأمريكي ديفيد ايستون، والذي يعرف ايضاً بنموذج أيستون.

[3] الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996، ص22.

[4] ميعاري، محمود: **الثقافة السياسية في فلسطين**، ط1. رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003، ص40.

والمجتمع بإعتباره وحدة متكاملة تضبطه سلطة سياسية واحدة يفرزها المجتمع طوعاً ويقبلها. وتوفير التنافس الخلاق والإعتماد المتبادل، وذلك للوصول إلى حالة المشاركة السياسية. أي الإنتقال إلى وحدة الفكر والمنهج والهدف، والانتقال من الملة إلى الأمة، وهو غير المعنى المتداول في الخطاب الثقافي والسياسي العربي حتى اليوم ومن ثم الانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية[1].

ويرى الباحث أنه يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني سيفاً ذا حدّين؛ فقد تكون ضارة بما تمليه من أفكار وتنفذه من مشاريع تشجع على التطبيع وقبول الآخر المحتل والتعامل معه ومع عناصر سيادته القهرية على الأرض الفلسطينية، وقد تكون من ناحية أخرى مفيدة من خلال تدريب الشباب الفلسطيني على تقبل وجهات النظر والتعامل معها بطريقة تكفل الديمقراطية الفلسطينية والعمل المشترك بين المختلفين في الرؤية أو الإيمان أو الرسالة، بما يحقق المصلحة العامة في النهاية، وبالتالي فإنّه من الواجب أن يكون هنالك أداة رقابية تتابع تلك المؤسسات وتدعم ولو معنوياً المؤسسات المفيدة والنافعة منها، وتواجه المؤسسات السلبية والتي تحقق أغراض المتبرعين فقط لا غير.

[1] العلوي، سعيد بن سعيد: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية – نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص70.

المبحث الخامس

النخب السياسية في الافتراق السياسي

أولاً: دور النخب السياسية في تعزيز قيم الافتراق السياسي:

لعبت النخب السياسية دوراً مهماً في عملية تعزيز قيم الافتراق السياسي، وتم تفضيل الفصيل على مصلحة الوطن، الأمر الذي جعل القضية الفلسطينية في هاوية لا قيمة لها، فكلما زادت الخلافات الداخلية كان أيسر على الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مخططاته الصهيونية الهادمة لكل ما هو فلسطيني دون التفريق إن كان حمساوياً أو فتحاوياً.

وتعالت أصوات القيادات من كلا الطرفين منددة بأفعال الطرف المقابل لها، وكان لهذه التصريحات الأثر البالغ في زيادة عمق الانقسام وتوسعة الشرخ الفلسطيني بين غزة – رام الله، ولم تتوانى النخب السياسية في استغلال زلّات الخصم، أكانت تصريحات إعلامية أو حتى سلوكيات سياسية في إلقاء التُهم والتخوين وأسلوب التشهير والتجريح لصالح الخاص، حيث كان لهذه القيم الأثر الكبير في توسعة شرخ الافتراق السياسي بين فئات الفصائل الفلسطينية، متجاهلين مدى خطورتها ووقعها السلبي على الهدف الرئيسي الفلسطيني، فقد أصبحت النخب السياسية تراقب الخصم بغرض النقد الفاضح وليس النقد البنَاء، مما أدى في ترسيخ ثقافة– **النقد لغرض النقد** والكشف لغرض إثارة الفضائح السياسية. ومن بين هذه التصريحات التي لا تُعد ولا تحصى– ما أطلقه الدكتور **(محمود الزهار)** متهماً فتح بتعاونها مع العدو الصهيوني إلى جانب تحمليه لحركة فتح مسؤولية حصار غزة، ومن التصريحاته في زمن مختلف: " شن عضو المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور **الزهار**، هجوماً لاذعاً على حركة فتح التي يتزعمها الرئيس محمود عباس، متهماً إياها بأنّها تعدّ حماس عدواً لها، لا منافساً سياسياً" وهذا ما يعبر عن روح الخيانة الوطنية التي يتحلى بها أبو مازن كما ورد على لسان الزهار[1].

[1] http://www.tj-am.com/mag/?act

تصريحات الزهار تأجج مشاعر الكره والحقد في نفوس مناصريها، وبالتالي يزيد شرخ الانقسام والاقتتال الداخلي ليشكل انقساماً سياسياً، الذي هو بالمحصلة يؤدي إلى حتمية الافتراق دون إلتقاء[1].

ويتابع الزهار تصريحاته قائلاً: "فتح تعيق دخول مواد البناء، في الوقت الذي يريد فيه العدو الصهيوني أن يدخلها، وأضاف أنّ حركة فتح تتحمّل مسؤولية مصائب الشعب الفلسطيني، من تعطيل المقاومة والإعمار والمصالحة، واصفاً ذلك بأنّه ردة فعل تجاه انصراف الشارع عنها، وهزيمتها في الانتخابات البلدية والتشريعية، ويتابع الزهار قائلاً: "حركت فتح تحولت من مشروع تحرير فلسطين إلى مشروع لحماية الاستيطان وتمدده"[2].

ومن بعض الأمثلة أيضاً كان للقيادي في حركة حماس **(سامي أبو زهري)** الناطق باسم الحركة الدور الرئيس في تعميق وبث قيم الافتراق والتشتت الفلسطيني– الفلسطيني، ومن ذلك ما قاله ضد الرئيس عباس: "مزاعم عباس بأن حماس تجري مفاوضات سياسية مع الاحتلال هي إدعاءات كاذبة وحقيرة، وإن اعتبار عباس المفاوضات تآمراً مع الاحتلال يمثل حُكماً على نفسه بالتآمر على شعبنا. كما أن إعلان عباس أنه سيعمل على إفشال هذه المفاوضات يعطي حماس الحق في إفشال مفاوضات عباس مع الاحتلال مع تأكيد الحركة رفضها إجراء أي مفاوضات مع الاحتلال"[3].

إن تصريحات الأخير تدل على سقوط مبدأ الاحترام بين فئات الشعب الفلسطيني وقيادته. وبلا شك يعتبر مؤشراً سلبياً. قد يقف حاجزاً في طريق الوحدة الوطنية والمشروع الوطني لأن سقوط الاحترام مرتبطاً ارتباطا كبيراً بمبدأ قبول الأخر.

---

[1] لقد اصبح التخوين لغةَ يخاطب الشعب الفلسطيني بعضه البعض وذلك لما يراه صغار القوم من تصرفات كبارهم (النخب والقادة السياسيين). حتى تفشت هذه الظاهرة لتصل الى درجة انها اصحبت مدفوعة بالمال لبعض المأجورين الأكاديميين على مواقع التواصل الإجتماعي **كالفيس بوك** و**التويتر**...الخ مهمتهم زرع الفتنة والحقد والإستفزاز الإعلامي وتجيير الأحداث السياسية لصالح الخاص على حساب الخصم الذي هو بالأصل مواطن فلسطيني مثله.

[2] المرجع نفسه. http://www.tj-am.com/mag/?act

[3] http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/07/24/747684.html

وكذلك كان لحركة فتح تصريحات ساهمت هي الأخرى في تقوية شرارة الانقسام، فكلا الحركتين ساهمتا بشكل قوي في تقوية الانقسام، ومن ذلك تصريحات **الدكتور (جمال نزال)**، أحد قيادات حركة فتح والذي صرح عن جماهيرية وشعبية حركة حماس، حيث قال:

"تأييد حماس في تراجع مضطرد منذ انقلابها. حركة حماس فشلت في كل ميدان. عسكريًا وبالأخص مشروع مقاومة, وهي اليوم اقتصاديا لا شيء. حجمها ينمو كحجم الجرذان، وعلاقة حماس مع الدول العربية في سقوط بسبب السمعة الرديئة التي نجمت عن ممارساتها[1].

فوصف نموهم الجماهيري بحجم الجرذان، عامل مهم في تعزيز الكره والحقد عند كلا الطرفين، فأنصار حماس تشن هجوماً على تصريحاته، وأنصار فتح يزيد شرخهم مع حماس، وبالتالي التصريحات السياسية المتبادلة هي عامل مهم في زيادة الانقسام دون الاحتفاظ بخط الرجعة.

ومن تصريحات أطلقها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح **عزام الأحمد،** حين سأله أحد الصحفيين عن إنهاء الانقسام قال:

"بالتأكيد نحن سنتحرك لإنهاء الانقسام لأننا مؤمنون بأن إبقاء الانقسام خيانة للقضية الفلسطينية، لكن ظروفنا معقدة وواقعنا معقد ولا توجد قوالب جاهزة لإنهاء الانقسام، لكننا معنيون بإنهائه، وللأسف "حماس" حتى الآن ترتبط مصالحها مع أجندات أجنبية، ولا أريد هنا تسمية أي طرف لأن الأمر معقد أيضا"، على حد تعبيره"[2].

---

[1] http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=77370

[2] http://paltoday.ps/ar/post/55964

يذكر المفكر الفلسطيني والمحامي طلال أبوعفيفة في كتابه **الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997** بشأن عامل الوحدة الفلسطينية "بان ظهور حركة حماس في بداية الإنتفاضة الشعبية الأولى ورفضها للإنضمام لمنظمة التحرير الفلسطيني قد أضعف الإستراتيجية الفلسطينية القائمة على عنصر الوحدة الوطنية". وانا شخصياً لا اوافق الكاتب في ذلك لأن حركة حماس سعت جاهدة في إفشال مشروع اوسلو لمدى إدراكها خطورة تلك الإتفاقية على الشعب الفلسطيني وما ستؤول اليه من هزيمة وخسائر وهذا ما حصل فعلاً في حاضرنا. فحركة حماس لم يكن لديها مشكلة في فكرة الإنضمام لمنظمة التحرير الفلسطيني لكن كانت تشترط أن تكون في إطار مقاومة مسلحة بعيدة عن أي إتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي.

هذا ما دفع **الدكتور عزيز الدويك** رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني للقيام بنفي تلك التصريحات وإلقاء السباب والشتائم فيما بينهما أمام الإعلام المحلي والصحافة الدولية.

إن تصريحات **عزام الأحمد** بشأنّ حماس أنها تتعامل مع أطراف أجنبية، خارجة عن المسار الوطني متنكراً بأن لحماس الحق في أن تعقد تحالفات كما تشاء لتحقيق مصلحتها الحركية في إطار وطني وأن لها دوراً كبيراً في اللعبة السياسية الوطنية، كما نتج عن صندوق الانتخاب في عام 2006.

إن هذه التصريحات الافتراقية تلك ما هي إلا ضرب على وتر القضية الفلسطينية التي ذبلت مع الانقسام الداخلي، فالتصريحات المهينة المطلقة من حماس أو فتح على حد سواء ما هي إلا لعب على وتر القضية وإماتتها وتخوين الأخر، فالقضية أهم من الفصيل، أهم من الانتماء السياسي لمن أراد شراء الوطن. وينتقد الدكتور عبد الستار قاسم النخب الفلسطينية بقوله:

"هؤلاء هم الذين يصيغون ثقافة شعبية وربما جماهيرية من شأنها أن تبلور مجموعة القيم والأهداف والتطلعات. وإذا تم توجيههم بطريقة معينة فإنهم ينشرون وينظّرون للقيم والأهداف المبنية أساساً بهذه الطريقة. وإذا كانت الطريقة معاكسة لطريق تحرير الأرض أو إقامة الدولة فإنها تخلف قيماً وأهدافا بعيدة عن القيم الفلسطينية والأهداف التي تبلورت بعد ضياع البلاد"[1].

ثانياً: البُعد الأيديولوجي والواقع السياسي الفلسطيني:

تعتبر مشكلة التعبئة الآيديولوجية على فهم الواقع السياسي, إشكالية يتحمل شيئاً من وزرها سياسات التنظيمات والنخب الحاكمة التي تعبئ شبابها في لحظات الصراع ضد الفريق الآخر بصفات تصل إلى حد شيطنته وشحنه سلبيا بقيم تعزز ذلك الافتراق، وكان الأصوب لها أن تحافظ على الحقيقة السياسية لمبدأ الاختلاف، وألا تحرق مراكب العودة، إذ إن منطق السياسة يقول إنه ليس من عدو دائم أو صديق دائم، فوجب الحفاظ على لغة هادئة تتيح الرجوع مستقبلاً[2]. وأن

[1] قاسم، عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**، نابلس، نيسان، 1998، صفحة 160

[2] أبو رتيمة، حامد (2013): **الآيديولوجية الاسلامية في المجتمع الفلسطيني**. الحوار المتمدن. العدد 5234. 2013/9/24

السبيل في تحقيق المصلحة الوطنية يرتكز بشكل كبير بتفعيل قيم التوافق التي تساهم في تقارب وجهات النظر.

وأوضحت (هبة ملحم) أن المتغيرات الثقافية لعبت دوراً أساسياً في تعبئة الرأي العام ونشر الثقافة السياسية والوطنية الفلسطينية، خصوصاً تلك التي حدثت في العقدين الأخيرين في فلسطين، فهي استكمال لمتغيرات سابقة أسهمت في إيصال الحراك الشبابي كما هو، واستمرارها سيغير في الحراك في مرحلةٍ متقدمة، مشيرة إلى أهمية وجود آيديولوجيا خاصة بالحراك[1].

فأصبح المجتمع الفلسطيني وبالأخص في قطاع غزة مشبعًا بالأيديولوجية، فعلى الحركة الإسلامية بأن تخطو خطوة أكبر لإعتماد خطاب وطني يستوعب كافة الفلسطينيين حسب توجهاتهم الفصائلية. كما يجب على الحركة الإسلامية أن تخفف من حدة التعبئة الأيدلوجية لصالح تعزيز التقارب بين أبناء المجتمع الفلسطيني، فمهما اختلف الرأي نحن أبناء وطن واحد، وأقوى سلاح يمكن أن نستعين به لمواجهة التحديات التي تهدد مشروعنا الوطني، هي الوحدة الوطنية[2].

ومن الأمور التي يجب الانتباه إليها، هو أن للدولة في العادة ما هي إلا مجموعة من الأجهزة التي تساهم في التعبئة الفكرية للنظام السياسي الحاكم، على عكس الأجهزة القمعية التي لا تتعدد فكرياً، حيث لا يمكن سن القوانين التحديثية والتي تخدم تجديدات العصر بسبب سيطرة الطبقات القديمة على المواقع القوية، ولا بد للطبقات الجديدة استغلال التناقضات في الطبقات القديمة للتغلب عليها، ولكن ما لم تتعاون هذه الأجهزة لتحقيق هدف واحد، ستخلق مجموعة كبيرة من الإشكاليات والتشتت والتفرقة، وهو ما نعيشه في الكثير من الدول العربية عامة، وفلسطين خاصةً.

فالشباب اليوم رهن نفسه بالكبار الذين يملكون وجهات نظر، ومشاعر وتوجهات نحو الكثير من القضايا برؤية تتناقض مع متغيرات الحياة الحداثية، مما أوقعنا في الكثير من الإشكاليات بين دعاة التجديد ودعاة العودة إلى الماضي.

---

[1] ملحم، هبة (2013): **واقع المتغيرات السياسية والثقافية وأثرها على الحراك الشبابي**. وكالة معا. بتاريخ 19 تشرين الثاني 2013.

[2] أبو رتيمة، مرجع سابق، ص5.

الفصل الرابع

معوقات قيم الافتراق السياسي على عملية التنمية السياسية

المبحث الأول: الحالة السياسية الفلسطينية

أولاً: واقع الديموقراطية والنظام السياسي الفلسطيني

ثانياً: العلاقة الافتراقية بين التنظيمات الفلسطينية

المبحث الثاني: الفساد وعلاقته بالوضع السياسي الفلسطيني

أولاً: علاقة الفساد بالافتراق السياسي

ثانياً: الاعلام ودوره في تعزيز قيم الافتراق

المبحث الثالث: الاعتقالات السايسية

المبحث الرابع: تلخيص أبرز معوقات التنمية في فلسطين

الفصل الرابع

معوقات قيم الافتراق السياسي على عملية التنمية السياسية في فلسطين

إنّ تحديد معوقات قيم الافتراق السياسي على عملية التنمية السياسية في فلسطين يستوجب دراسة مجموعة من المحاور التي شكّلت ملامح الوضع السياسي الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تعدّ عوامل وساحاتٍ يدور فيها صراع بين أطراف العملية السياسية الفلسطينية، مما يقود نحو تعميق قيم الإفتراق وتشديد أثره على الحالة السياسية الفلسطينية، وأبرز هذه العناصر هي: الديمقراطية والإنتخابات، والفساد، والإعتقال السياسي، والتي سيتحدث عنها الباحث بشكل منفرد في هذا الفصل. بالرغم من كثرة تلك العناصر إلا أن الباحث تطرق لذكر أهمها والتي تخص العملية التنموية بشكل مباشر.

المبحث الأول : الحالة السياسية الفلسطينية

اولاً: واقع الديمقراطية والنظام السياسي الفلسطيني:

يتطلب النظام الديمقراطي في أي بلد من البلدان، الاستقرار والثبات ودورية الانتخابات والتداول على السلطة وحكم القانون والاستقلال السياسي. وهذا المطلب يحتاج الى وعي يتمتع بقيم اقترانية تساهم في بناء المجتمع والإنسان معاً، وعندما نتكلم عن قيمة الوعي السياسي في بلد ما. فإننا نعني بها الكثير.

إن قدرة النظام السياسي ومدى كفاءته مرتبطةً إرتباطاً وثيقاً في نسبة الوعي عند المواطن وإدراكه لسلوكيات النظام السياسي، فكلما كان هنالك تفاعل بين الحكومة والمواطن، أستطاع النظام الاستجابة لمتطلبات المواطنين وتحقيق نتائج تساهم في بناء المجتمع.

وفي فلسطين، يكتسب الخيار الديمقراطي أهمية خاصة كون تعزيزه يشكل عاملاً مساعداً لإنجاز المهام الوطنية وإنجاز المشروع الوطني المتمثل في تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي والذي بات يعتريه الكثير من الشكوك في إمكانية التطبيق على الأرض، في ضوء الحقائق التي

فرضها الاحتلال. ورغم إنشاء المؤسسات الفلسطينية وإصدار العديد من الوثائق الديمقراطية مثل وثيقة الاستقلال، إلا أن الموضوع النظري لم يستكمل حقه في النقاش[1].

وقبل تشكيل السلطة الفلسطينية، مارس الفلسطينيون التجربة الديمقراطية في كثير من الأطر الحزبية والنقابية، وفي اتحادات الطلبة والعمال والمرأة وغيرها، غير أن تلك التجربة كانت قاصرة وغير مكتملة، لأنها لم تشمل جميع قطاعات الشعب، بمعنى أنها لم تكن عامة، بل كانت جزئية أو حزبية، وفي أماكن متفرقة.

أما التجربة الديموقراطية التي خاضتها الجماهير الفلسطينية في الانتخابات العامة التي جرت عام 1996م، فقد كانت الأولى والشاملة، على أرض الوطن، إذ أفرزت مجلساً تشريعياً، ورئيساً للسلطة. وقد تبين من بعد أن السلطة ممثلة في طاقم القيادة، كانت قد أعدت لتلك الانتخابات ما كفل لها النتائج التي أسفرت عنها، وذلك كي تنفذ مشروعها المتمثل في تكريس دورها السيادي، والدخول في مفاوضات سياسية مع المحتل الإسرائيلي على طريق تحصيل ما يمكن تحصيله من الحقوق، انطلاقا من القاعدة "**خذ وطالب**"-**Take And Demand**، وكان نتيجة لذلك أن استقال بعض أعضاء المجلس الوطني، منتقدين هذا النهج لكثرة المحاذير، واختلاط الأوراق، وأبدوا استياء شديداً من سير المفاوضات مع المحتل، لا سيما السرية منها، التي أسفرت عن اتفاقية أوسلو[2].

وبرغم الجهود الكبيرة التي قُطعت من قبل المؤسسات، والجهات المعنية، في إرساء قواعد نظام ديمقراطي في فلسطين يمتاز بالحكم الرشيد، وبناء المؤسسات التشريعية الفاعلة، والعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون، إلا أنه برزت محاولات جدية لتقويض النظام الديمقراطي في فلسطين تجسد بفرض القوة السياسية في الضفة من قبل حركة فتح وقطاع غزة من قبل حركة حماس، وما واكبه من فرض لقانون الطوارىء، وتهميش التشريعي، وتغييب مؤسسات القضاء من خلال إيجاد لجان

[1] مؤسسة مفتاح: **سبل إنقاذ النظام الديمقراطي**،
http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/PolicyPapers/ArPolicy250707.pdf
[2] جبر، يحيى: **التجربة الديمقراطية في فلسطين**، http://blogs.najah.edu/staff/yahya-jaber/article/article-44

بديلة. وذلك بعد فشل جميع المحاولات التي بذلت على مدار الأعوام السابقة لحل الغموض والتناقض، والعمل على إدارة السلطة بالتعاون بين الطرفين[1].

ومن العوائق التي عرقلت مسار التجربة الديموقراطية في فلسطين غياب قيم الاقتران السياسي وتشتت التوجه نحو الوحدة والتقارب السياسي، ما يتمثل في تدخل بعض الفصائل، والقوى المختلفة منها عربية وأجنبية، في كثير من مؤسسات السلطة، وعدم انصياع الأقلية للأكثرية وذلك لضعف الثقافة السياسية عند القيادة الفلسطينية عامة، والنخب والمفكرين خاصة، على غرار ما حدث في لقاءات القاهرة الأخيرة بين الفصائل على طريق استجلاء ما يمكن الإجماع عليه للخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه[2].

كما أن بنية حركة فتح التي تحمل مشروع السلطة على عاتقها ولا تريد أن تتعرف لغيرها بهذا الحق، لم تقدم الجديد في التحول الوطني والبناء الديمقراطي بسبب ضعفها وعدم قدرتها على تحقيق أدنى مطالب الشعب الفلسطيني، هذا في حين أن الأطراف الأخرى أعفت نفسها من المهمة وتكاسلت في أخذ موقع المعارضة لمحاولة إصلاح ما أفسدته السلطة الفلسطينية، وذلك كان نتيجة غياب المسؤولية الوطنية لديهم، وهو ما دفع حماس لملئ الفراغ[3].

إن اختلاف المفاهيم الوطنية لدى الحركات الفلسطينية أدى إلى توسعة الهوة الافتراقية بين الفصائل *الوطنية*، وفي الحقيقة لا أعلم إذا ما زالت وطنية.! أم أنحرفت الى المصالح الشخصية!

إن مؤشرات الديمقراطية شبه غائبة عن النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن هناك محاولات لبناء سلطة ودولة ومشروع سياسي بتعزيز القيم التي تساعد ببناء ونهضة سياسية للشعب الفلسطيني ككل لكنها لم تتكلل بالنجاح لغاية الآن، حتى أنه خلال أيام الثورة، فإن مقولة "**ديمقراطية غابة البنادق**" لم تكن صحيحة ولم تعبر عن دمقرطة الساحة الفلسطينية. وفي ظل الاحتلال وتمسكنا في بعض القيم البائسة التي ساهمت في افتراق الشعب الفلسطيني. إذ يمكن نجاح أي مسيرة ديمقراطية بغياب الديمقراطية، فليس هناك نظام، أو منقذين لنظام، وهناك ضعف في تحديد ما لنا وما علينا.

---

[1] مؤسسة مفتاح، نشرة بعنوان: "**سبل إنقاذ النظام الديمقراطي في فلسطين**"، رام الله، 2012، ص2.

[2] جبر، يحيى، **مرجع سابق**، http://blogs.najah.edu/staff/yahya-jaber/article/article-44

[3] مؤسسة مفتاح، **مرجع سابق**. ص3.

بسبب غياب الوعي السياسي السليم والمسؤولية السياسية الصحيحة، ولإستيعاب ما حدث يتعين الإقرار بإشكالية المبادئ الغامضة والقديمة والاعتراف بهفوات الماضي والتعامل مع الحاضر بمنظور جديد.

وعليه فإن الحديث عن القضايا الإجرائية يشكل خروجاً عن القواعد، ولا بدّ من إجراء عملية تقييمة للسنوات الماضية للعمل على تغيير قواعد اللعبة ووضع خطة عمل مشتركة بين الفصائل. حيث إنه لم يكن في يوم من الأيام اتفاق على المشروع الوطني ومحدداته، فحماس لم تكن في يوم من الأيام على وفاق مع المشروع الوطني الذي تعتبر فتح فيها ورفض الأخر جملة وتفصيلا في إطار منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، حامية لهذا المشروع. وتعتبر نفسها الأب الوحيد له دون منازع.

فخلال الانتفاضة الثانية سمح بالتراجع عن مكونات المشروع الوطني، وبرز خلاف حول المقاومة وتعزيز دور المجتمع المدني للضغط باتجاه التوافق للوصول للشعب لانتخابات جديدة ووضع نظام انتخابي جديد، بحيث تجري انتخابات رئاسية تشريعية حسب نظام التمثيل النسبي الكامل[1].

ولتأكيد ما سبق يمكننا الذهاب إلى نتائج المقارنات بين تقارير الديمقراطية في فلسطين للأعوام 2004 وحتى 2008، كمثال لا على سبيل الحصر، فنجد أنه عام 2005، وقبل موعد الانتخابات، هنالك تحسن في مستوى الديمقراطية في فلسطين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحسب التقرير[2]، بينما تهبط هذه النسبة بدرجة كبيرة وبفارق 59 درجة عن عام[3]2005، وبفارق 40 درجة عن عام [4]2007، وهو ما يؤكد تدهور الديمقراطية.

وإن أسوأ ما أفرزته قيم الافتراق يتجسد في غياب المؤسسة الوطنية الجامعة لفئات الشعب، وفقدان قيمة التوافق الوطني التي تبددت شيئاً فشيئاً مع تبديد المسار الديمقراطي، حيث تعطل عمل

---

[1] مؤسسة مفتاح، **مرجع سابق**. ص6.

[2] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مقياس الديمقراطية في فلسطين عام 2003-2004، كانون الأول، 2004**، ص 54 وتابع.

[3] **المرجع السابق**، ص49 وتابع.

[4] **المرجع السابق**، ص33.

المجلس التشريعي الفلسطيني الذي هو مصدر التشريع للقانون الفلسطيني، وأصبح يعمل من خلال **كتلة الإصلاح والتغيير**[1] في غزة فقط، دون مشاركة باقي الكتل البرلمانية، ودون اعتراف السلطة الفلسطينية في رام الله بقراراته، كما أصبح يسن العديد من القوانين التي وصلت إلى أكثر من 50 قانون، وذلك دون انتظار توقيع الرئيس عليها، كما تم تشكيل لجان للمجلس التشريعي في الضفة الغربية تعمل من خلال رئيس كتلة فتح البرلمانية، وأحياناً بمشاركة ممثلي الكتل الأخرى عدا كتلة حماس كرد فعل لما تقوم به في قطاع غزة، وأصبح الرئيس يصدر العديد من القرارات بفعل القانون وصلت إلى أكثر من 70 قراراً دون مصادقة المجلس التشريعي عليهم[2].

ثانياً: العلاقة الإفتراقية بين الأحزاب الفلسطينية:

يشهد الحقل السياسي الفلسطيني هذه الأيام جدلاً وحواراً سياسياً غير معهود يمس قضايا إستراتيجية تتعلق ببنية النظام السياسي الفلسطيني وآليات اشتغاله ومستقبله، وشكل الحكومة ومرجعيتها، وهي قضايا مقحمة على شعب يعيش تحت الاحتلال. والملاحظ أن هذه القضايا تتمحور حول طبيعة العلاقة ما بين مؤسسات رئيسية ثلاث: **الأولى** هي منظمة التحرير الفلسطينية والتي طوال أكثر من أربعة قرون وهي تمثل الشعب الفلسطيني، وتعتبر الإطار المُوحد للقوى السياسية الفلسطينية، وبمثابة النظام السياسي الفلسطيني.

والثانية هي السلطة باعتبارها نظاماً فرعياً للمنظمة، أسست بقرار منها، ليتعامل مع استحقاقات سياسية مرتبطة بالتسوية السياسية التي ألزمت المنظمة نفسها به، والطرف **الثالث** هي حركة حماس التي أصبحت الحكومة ومسيّرة السلطة من باب الإنتخابات 2006 دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية[3].

---

[1] **كتلة التغيير والإصلاح** هو اسم القائمة التي تمثل حركة المقاومة الإسلامية حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006 والتي حققت 76 مقعداً من جهة أخرى فقد قامت الكتلة بدعم 4 مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات لتصبح المقاعد 80 مقعدا بنسبة 60% من مجموع مقاعد المجلس التشريعي الذي يبلغ 132 مقعداً.

.انظر: مركز دراسات الشرق www.mesc.com.jo نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية 2006

[2] أبو رمضان، محسن: **عن تبديد الديمقراطية في فلسطين**، وكالة سما الإخبارية، مقال بتاريخ 29 نيسان، 2015.

[3] ابراش، إبراهيم: **العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، 2008**
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5

وهذه المكونات الثلاثة تعيش اليوم حالة من الجدل المحتدم لتحديد العلاقات بينها بما لا يخل بوحدة وشمولية النظام السياسي، وهو جدل وإن كان متواجداً قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا أنه احتدم بعد إجراء هذه الانتخابات وفوز حركة حماس بالأغلبية.

ولأن الجدل وصل لدرجة تأزم النظام السياسي ووضع المواطن الفلسطيني في حالة ترقب وقلق على مستقبله، فإن الأمر يحتاج لمعالجة متأنية لسيرورة العلاقة بين هذه المكونات الثلاث حتى نتلمس سبل الخروج من المأزق بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وخصوصاً أننا كنا نأمل أن تؤدي الانتخابات لإخراج النظام السياسي من أزمته بدلا من تعميق هذه الأزمة[1].

وحتى نكسب هذا التحدي الديمقراطي طالبنا بضرورة مباشرة حواراً وطنياً يسبق الانتخابات التشريعية، هدفه التقريب بين البرامج والمواقف والتوصل لمرجعيات وثوابت وطنية ويكون الاختلاف داخلها وليس عليها، من منطلق أن الانتخابات كآلية لتداول السلطة لن يكتب لها النجاح إن كانت تنافساً بين إستراتيجيات متناقضة، لأن ذلك سيصعب من إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية بل قد يؤدي لأن يثأر الفائزون من المنهزمين وعدم اعتراف المنهزمين بالهزيمة وبالتالي الارتداد على العملية الديمقراطية برمتها، وللأسف جرت الانتخابات دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية، وجرى ما نشاهده اليوم، المنهزم بالانتخابات مأزوم بهزيمته والمنتصر مأزوم بنصره[2].

إن الحالة السياسية الفلسطينية الخاصة تمحورت حول وجود منظمات عسكرية أكثر منها سياسية أو بصورة أحزاب سياسية فلسطينية كما هو الحال الذي كان قبل النكبة، إن بروز الحركات والتنظيمات العسكرية وشبه السياسية كان السمة الأبرز في تاريخ الحياة الفلسطينية بعد الاحتلال وقد ظهرت العديد من الحركات والتنظيمات التي شكلت بمجموعها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والشتات (باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي). حيث كانت حركة فتح الفصيل الأبرز والأقوى على الساحة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م[3].

---

[1] ابراش، مرجع سابق، http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5

[2] http://www.safsaf.org/06adab_arabi/hamas_plo.htm

[3] عودة، عواد: **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 – 2010)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011، ص1.

ولقد شهدت التجربة الديمقراطية الحزبية في الحالة الفلسطينية العديد من الثغرات ابتداء بالشكوى المستمرة من دور المؤسسات في صناعة القرار ولاسيما المؤسسة التشريعية والمجلس الوطني إلى انتشار الخلافات والانشقاقات بين الفصائل، مما غيب المعالجة الديمقراطية في العملية السياسية وصولا إلى غياب الاحتكام إلى الضوابط التنظيمية وعدم اللجوء إلى الحوار السلمي وروح التنافس، مما فسح المجال لوجود حالة الاقتتال الداخلي داخل بعض التنظيمات كما حصل عام 1983م، وبين بعض التنظيمات بعضها مع بعض[1].

وفي الوقت الحالي، وفي ظل التراشق الإعلامي المستمر، وعدم رضوخ أي من الطرفين لمعاناة الشعب الفلسطيني. أكد المحلل والخبير العسكري **(يوسف الشرقاوي)** أن المصالحة بين فتح وحماس مستحيلة، معللا ذلك لكل طرف منهم برنامج سياسي مختلف عن الآخر، مضيفاً أنه من المستحيل خضوع أحد البرامج لبرنامج الآخر[2].

إن التفرد بالنظام السياسي الذي حصل في الضفة الغربية، قد أجهض الحياة الديموقراطية في الشارع الفلسطيني، حتى أستسلم المواطن لأوامر السلطة وقراراتها دون مجلس تشريعي يعبر عن إرادة الشعب ولا سلطة تنفيذية تساهم في بناء نهضة البلد والمواطن، حتى أصبحت السلطة الفلسطينية سلطةً خدماتية تهدف لتسيير حال المواطن اليومية لا أكثر ولا أقل.

وطالما ظلت حركة فتح وحماس تطوعان الديموقراطية على أهوائهما، لن يتبدل الواقع الديموقراطي بشيء، سوى أننا سنفقد أكثر ما فقدناه من قبل، وأن الافتراق بقيمه وافكاره إلى أن يصبح فكراً ممنهجاً أكثر فأكثر في عقلية المواطن الفلسطيني.

[1] عودة، عواد، مرجع سابق، ص79.

[2] http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/14/678577.html

المبحث الثاني

الفساد وعلاقته بالوضع السياسي الفلسطيني

The Corruption and Palestinian Political Reality

منذ أن نشرت هيئة الرقابة الفلسطينية تقريرها السنوي الأول عام 1997 والتي أظهرت به حالات محددة من الفساد، فقد بدأ تداول مفهوم **الفساد–Corruption** في المجتمع الفلسطيني خاصة بعد أن بادر المجلس التشريعي الفلسطيني إلى متابعة ما ورد في تقرير هيئة الرقابة، وحول الموضوع إلى قضية مركزية في أعماله، كان لها أن تؤدي إلى استجواب وزراء ومسؤولين وتوجيه اتهامات محددة لهم. وكانت الحكومة الفلسطينية التي شكلت في أعقاب انتخابات عام 1996 على وشك السقوط نتيجة ذلك الوضع، خاصة بعد أن اكتسبت القضية طابع الحملة الشعبية[1].

وهكذا فإن تغلغل الفساد داخل المجتمع الفلسطيني، وأصبح موضوعاً متداولاً، يتم دراسته وتحليل أبعاده ونتائجه، خاصة بعد الاطلاع على انتشار الفساد في دول العالم من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها. وأصبح موضوع الفساد في فلسطين من القضايا التي يتم تداول تفاصيلها من خلال الدراسات الأكاديمية والبحثية المقارنة وأوراق العمل التي يتم مناقشتها في المؤتمرات الدولية الخاصة بالموضوع. فقد ظهرت قيم الفساد في السلطة الفلسطينية. وباتت تمثل أهداف النخب والإداريين بمؤسسات الدولة حيث افرزت قيماً افتراقية تحقق أهدافهم الشخصية. ويبدو أن المجتمع الفلسطيني والذي يعتبر حديثاً أو طارئاً على مفهوم الفساد بمفهومه النظري وأبعاده العملية، ما زال بحاجة إلى فهم أوسع لظاهرة الفساد، حتى يكون بإمكانه وضع الآليات والقوانين الكفيلة بمحاصرته ومحاربته.

[1] أبو عرفة، عبد الرحمن: **الفساد في المجتمع الفلسطيني – قراءات أولية** –، 2008، ص1.

ثمة أربع أشكال أخرى تصنف ضمن حالات الفساد وتشمل:

- المحاباة والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الصداقة أو القرابة، ويؤدي إلى تحويل المجتمع إلى مجموعات من ذوي المصالح التي تتصارع فيما بينها للحصول على أكبر نصيب من الغنيمة.

- سوء الإدارة والفوضى والإهمال، ويمكن اعتبار هذا الشكل بأنه فساد غير مباشر لا تتوفر النية بالضرر، الا انه يمس الحالة الفلسطينية وصيرورة عملية البناء.

- التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة وبضمن ذلك التلاعب في الإجراءات القضائية والقانونية، وخطورة هذا النوع من الفساد تكمن في التأثير المعنوي له والناتج عن تحويل جهاز يستهدف ضمن ما يستهدفه مكافحة الفساد إلى وسيلة لحماية وإخفاء والتستر على من يقوم به.

- إجهاض الديمقراطية داخل المجتمع عن طريق تزييف الانتخابات، ويعتبر هذا الشكل مظهراً نموذجياً للفساد السياسي بمفهومه الواسع، وينتشر هذا الشكل في العديد من الدول النامية وفي الديمقراطيات المشوهة[1].

ولا يمكن القول إن المجتمع الفلسطيني محصن ضد الفساد، فهناك حالات محددة واتهامات واضحة مما يمكن من إدراج فلسطين ضمن خانة الدول المصابة، ولذلك أنشأت محكمة جرائم الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد رقم واحد لسنة 2005 والمعدل بقرار بقانون رقم سبعة لسنة 2010، وعلى أثر هذا القانون وتنفيذا للمادة 16 منه، شكل مجلس القضاء الأعلى هذه المحكمة عام 2010[2]. وبالفعل أنشئت "محكمة جرائم الفساد" في فلسطين بموجب "قانون مكافحة الفساد" رقم 1 لسنة 2005 المعدل بقرار بقانون رقم 7 لسنة 2010م[3].

---

[1] أبو عرفة، **مرجع سابق**، ص3.

[2] أبو عصب، راجح: **مكافحة لافساد في فلسطين**، جريدة لاقدس، العدد الصادر في 13 كانون أول 20145

[3] وكالة وفا الاخبارية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9240

وللنظر في دواعي تشكيل مثل هذه المحكمة يمكن العودة إلى تقارير الفساد السابقة لتشكيل هذه المحكمة، ومن بينها تقرير الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة "**أمان**" الذي أظهر أن الفساد وصل حداً كبيراً بين العامين 2006 و 2007، ولم تبدأ الأمور بالتحسن إلا عام 2008، وأوصى بضرورة اتخاذ خطوات سليمة في مواجهة هذا الفساد الذي قد يستشري في كل المؤسسات الحكومية والرسمية.[1]وفي الإطار نفسه أفاد قاضي محكمة جرائم الفساد في شهر شباط من العام 2014 أنّ المحكمة تنظر في 48 قضية فساد مالي ذات طابع إداري، وهي قضايا نوعية تتعلق بأشخاص ذوي نفوذ واسع، حيث يتمتع المتهم بصلاحيات واسعة تمكن من خلالها إخفاء جريمته وأدلتها ما تتطلب محاكمته جهداً أكثر من القضايا العادية[2].

أولاً: علاقة الفساد بالافتراق السياسي:

نجد أنّ الفساد مرتبط بمجموعة من العوامل والعناصر التي كوّنت الافتراق السياسي والتي عززته قيمه الافتراقية بشكل ملحوظ، ويمكن للباحث عرضها على النحو الآتي:

1- الفساد والديمقراطية (عدم تعاون المواطن):

إن غياب الديمقراطية في الوضع الفلسطيني كما ذكرنا والذي تدل عليه مجموعة كبيرة من المؤشرات الواضحة، يؤدي إلى ضعف تفاعل المواطن الفلسطيني مع قضايا الفساد، وقلة تعاونه مع المؤسسات المختصة بهذا المجال لمجموعة من الأسباب، أبرزها: عدم ثقة المواطن بمؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التي تمثل الدولة، ولقناعة المواطن الفلسطيني أنّ كلّ طرف من الأطراف يدعم الجهات التي يرتبط معها بعلاقات ومصالح، وبالتالي ليس من السهل التبليغ عن شخص قد يكون صاحب علاقات داخل السلطة الفلسطينية، أو التنظيم الحاكم وهو حركة فتح، إضافة إلى الانتماء الأكيد للمواطن الفلسطيني إلى حزبه وليس لفلسطين.

[1] أنظر معن الإخبارية http://maannews.net/Content.aspx?id=158090

[2] أنظر صحيفة القدس الإخبارية http://www.alquds.com/news/article/view/id/487140

2- الفساد يغذّي قيم الافتراق السياسي:

قضايا الفساد تشكل عند الفصائل المختلفة سواء قياداتها أو المنتمين إليها نوعاً من السخط على الحزب الحاكم، ومن الممكن الاستفادة من واقع الفساد، كذريعة لعرقلة أي اتفاق قد يحصل بين أي طرفين، ومن ذلك الفساد المتعلق بالمؤسسات الرسمية العليا، ووضع الممارسات الإدارية غير السليمة كذريعة لإفشاله، وبالتالي يكون الفساد واحداً من العوامل المغذية للافتراق السياسي على المستوى الإداري، والمستوى الشعبي، ومن عوامل صنع النعرات الاجتماعية كالجهوية والعشائرية والفصائلية كما ذكرنا سابقاً، بجانب هؤلاء أصحاب الدخل المرتفع والدخل المتدني، حيث سادت صورة نمطية حديثة باعتبار كل أصحاب رؤوس الأموال فاسدين، ولا يمكن لهم أن يجنوا المال بطرق سليمة وتكون بهذا الحجم الكبير (بالرغم أن هذه المقولة لا يمكن تعميمها). مما يدفع هذا النوع من الصراع أن يتجه نحو تبادل التشهير والقذف والتخوين بين من يملك السلطة والمال وبين من لا يملكهما.

3- المحسوبية والمحاباة السياسية:

وحسب خصوصية الواقع الوطني الفلسطيني، تشير بعض الأبحاث التي تطرقت لمفهوم المحسوبية في الواقع الفلسطيني الى وجود حالات من الفساد في مراكز القوى الرئيسية في السلطة الفلسطينية واشارت هذه الابحاث إلى غياب النزاهة والشفافية في مجالات عمل السلطة الوطنية. وتغليب الفصائلية والعشائرية الطائفية على الصالح العام، تحت ذرائع أن الحالة الفلسطينية بسبب التغيير التي مرت بها من الكفاح المسلح الى الدولة والتنظيم، قد ضاعف الأسباب الكامنة وراء ظاهرة المحسوبية التي تندرج تحت عنوان الفساد الاداري وذلك لعدم الخبرة الكافية في شؤون الادارة السياسية والمجتمعية على حد سواء، والتي ترافقت مع حالة التحول في المجتمع الفلسطيني بجانب الافتقار الى الارادة السياسية لمكافحة الفساد. وغياب القانون مع عدم وجود نظام قضائي مستقل ونزيه. وضعف هيئات الرقابة العامة الرسمية، بالإضافة الى تقصير دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الرقابة على السلطة التنفيذية[1].

---

[1] الشعيبي، عزمي، **الفساد والمحسوبية والفقر**، ورقة دراسات لمحاربة الفقر والفساد

أنظر الرابط الاتي: http://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/98926a2963a61021ff29b62e2c8e3030.doc.

إن المظهر الأبرز في ظاهرة المحسوبية، هو شعور بغياب العدالة والمساواة وفقدان الأمل عند المواطن الفلسطيني، والتي عززت فيهم مظاهر الاحباط والتطرف بأشكاله المختلفة والافتراق فيما بينهم، بسبب التعيينات في الوظائف الحكومية والتي تتم على أساس المحسوبية والاعتبارات الحزبية. التي أدت الى الشعور بالحقد أتجاه الاخرين وخصوصاً بين ابناء الفصائل السياسية الفلسطينية فيما بينهم، ففي الضفة الغربية قد أصبح من الصعب توظيف أبناء حركة حماس في الوظائف القيادية لدى السلطة الفلسطينية بإعتبارهم منقلبين على الشرعية الفلسطينية ومناهضين للحكم القائم في حين أخذت القيادات الفتحاوية في تهميش دورهم بمؤسسات السلطة في رام الله وذلك إعطائها لأبناء حركة فتح ومؤيدين الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية. وليس هذا فقط ما يحدث في رام الله، فلم تتوانى الحكومة في غزة بقيادة حركة حماس، بأن تسلك مسلك افتراقي في توظيف ابنائها بمؤسسات الحكومة بقطاع غزة، فقد سلكت نفس السلوك في الضفة الغربية بتعزيز دور المحسوبية والمحاباة السياسية على اساس قاعدة فصائلية[1].

4- الفساد والتنمية السياسية:

أصبحنا في حاجة ماسة إلى تنمية سياسية حقيقية تتعلق بمكافحة الفساد، وتشكيل ثقافة مكافحة الفساد، حيث يساهم ذلك في شعور المواطن بالانتماء، ويصبح عندها مجموع المواطنين، تحت مظلة مكافحة الفساد يعملون للوطن الواحد، دون الالتفات إلى الانتماء أو الحزب أو الاعتقاد، وبذلك يساهم بناء أجسام شبابية مكافحة للفساد في التخفيف من حدة الافتراق السياسي وتضييق الفجوة بين أبناء الجيل الصاعد، فهم مستقبل المجتمع، وهم الذين نرى فيهم بذور التغيير وهم القابلون لتشّرب الأفكار الجديدة التي من شأنها إخراجنا من المأزق الفلسطيني الحالي.

ومن التجارب القليلة المشهود لها بنجاح التجربة التي خاضتها الشبكة الشبابية الفلسطينية للشباب الفاعل سياسياً ومجتمعياً، كانت بالتعاون مع **(مؤسسة مفتاح)**، ومجموعة أخرى من المؤسسات وقد عملت على بناء مشروع لمكافحة الفساد بالتعاون مع المؤسسات المكافحة له، من خلال مجموعة من الأنشطة كالتوعية السياسية والإدارية، ومواجهة الفساد في شتى طرقه من خلال

[1] الشعيبي، عزمي، **الفساد والمحسوبية والفقر**، مرجع سابق.

أليه التبليغ ورفع الشكاوى للجهات المعنية، والتي تكللت بأنشطة عالمية مثل (**"فلاش موب**)" لمكافحة الفساد في العالم، والشراكة مع (برامج وكالة الأمم المتحدة الإنمائي) **UNDP** وهيئة مكافحة الفساد ومؤسسة مفتاح[1].

ثانياً: الإعلام ودوره في تعزيز قيم الإفتراق:

لقد برزت مجموعة كبيرة من الممارسات التي قامت بها الأحزاب والوسائل التابعة لها، مما ساهم في تعميق التفرقة السياسية، ومن بينها وسائل العلام، التي كان لها الدور الأبرز في تعميق الافتراق السياسي ونقله إلى المواطن الفلسطيني، فأصبح الشارع الفلسطيني يعيش حالة من الانقسام الذي أدى الى حالة من الافتراق السياسي والاجتماعي.

لقد وصلت صلت درجة التحريض والاحتقان في صحافتي (فتح وحماس) للذروة، ومهدت لإيجاد أرضية خصبة كانت مقدمة لوقوع اشتباكات أشد عنفًا بين الحركتين، انتهت بتاريخ 2007/6/14 عندما أحكمت" حماس "سيطرتها على قطاع غزة إنشاء القوة التنفيذية[2]. الأمر الذي أسس لمرحلة ساخنة في الخطاب الإعلامي أشبه بمرحلة عداء بين الحركتين، وبات المواطن الفلسطيني يعتاد بمرور الوقت على سماع مصطلحات جديدة يتبادلها الطرفان في وسائل الإعلام، مثل: "الانقلابيين، والخونة، والزمرة الفاسدة، والأنجاس، والملحديين"، وغيرها من الكلمات ذات الطابع الاستفزازي المحرض[3].

---

[1] http://www.r4fm.ps/index.php?p=page&id=2&nid=4796

سجلت بعض حالات في مدينة رام اللة عن قيام بعض الموظفين الإداريين باستخدام ممتلكات الدولة كالسيارات الخاصة للمؤسسات لتلبية احتياجاتهم الشخصية واستخدامها بما لا يليق مع حركة السير والمرور مما دفع بعض المواطنين الاتصال. بالجهات المعنية والتبليغ عن تلك الممارسات. كما أنه تم نشر لافتات في الشوارع العامة بكافة المدن ومحافظات الضفة الغربية من خلال تعميم أرقام الهيئات الخاصة لمكافحة الفساد ولنشر الشفافية وسيادة القانون.

[2] **القوة التنفيذية:** هي قوة أنشأتها الحكومة الفلسطينية المتمثلة بحركة الإصلاح والتغيير لأداء مهامها الشرطية، وكان الدافع من نشأتها ان شعرت الحكومة في غزة أن هنالك اطراف تضع العراقيل أمام الحكومة وتعمل على نشر البلبلة والشغب مما ادى تشكيل تلك القوة لمحاولة ضبط الوضع الداخلي لسير عمل الحكومة أنذاك: أنظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة (الاقتتال الفلسطيني الداخلي)

[3] خلف، خلف: **اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الاشاعة وأثرها على التنمية لا سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حركتا فتح وحماس نموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص91.

ويمكن القول إنه خلال المرحلة التي تلت إعلان نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 بدأت الصحافة الحزبية التابعة لحركتي (فتح وحماس) بالتخلي عن موضوعيتها تدريجياً، حتى تحولت في نهاية المطاف لصحافة دعائية محضة، تتلخص مهمتها فقط بمهاجمة الطرف الآخر، واكتساب الشارع لصالحها من خلال زجها وانتقائها لأنباء وتقارير تخدم أهدافها الحزبية فقط، بعيداً عن صحة ما تتضمنه من معلومات، الأمر الذي جعل التنافس يأخذ الطابع السلبي والضار للمجتمع بشكل عام، ويمهد لحالة انقسام مجتمعي، لن يكون من السهل معالجته على المدى القصير. ففي صحافة" فتح"، محاولات لدفع الجمهور الفلسطيني لاتخاذ مواقف وردات فعل، مناوئة لفوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس، باعتبار هذا الفعل، مهدداً للقضية الفلسطينية برمتها. وسلكت صحافة حركة حماس الطريق ذاته؛ فأكثرت من الحديث عن تورط شخصيات محسوبة على حركة "فتح "في الفساد، وأرادت من ذلك أن توجه رسالة مفادها أنها الوحيدة القادرة على حمل المشروع الوطني الفلسطيني، وإنقاذه من مخططات تحيكها أطراف فلسطينية بالتعاون مع أطراف خارجية[1].

من الأمثلة على ذلك لعبت **فضائيتا (فلسطين في رام الله والأقصى في قطاع غزة)** الدور الأبرز بعد سيطرة حماس على غزة والدفاع الشرس عن موقفي حماس وفتح على التوالي وهو دفاع وصفه البعض بالحرب الإعلامية وأصبحت الفضائيتان طرفين أساسيين في الصراع استخدمته حماس والسلطة لتبرير مواقفهما وتشويه الآخر[2].

فالفضائيتان لعبتا دورا بارزا في تعزيز الانقسام وتجذيره من خلال خضوع هاتين الفضائيتين لإرادة السياسيين سواء من حركة فتح أو حركة حماس، والقبول بتحولهما إلى أدوات إعلامية في يد القيادات السياسية وسط حالة من الإرباك والضبابية وفقدان القدرة على إصدار الأحكام بشأن ما يتعرض له الجمهور من ضخ هائل من المعلومات غير الموثقة أو المدققة عبر هاتين الفضائيتين وبطريقة تبتعد عن المهنية والموضوعية والحيادية كأساس للعمل الصحافي المهني، ما ساهم في إخراج الفضائيتين من دائرة المنافسة المهنية والموضوعية إلى دائرة التحريض

---

[1] خلف، خلف، **مرجع سابق**، ص92.

[2] أبو معلا سعيد، مقالة مطولة عنوانها "**المشاهد لا يرى شاشات لا تراه**" **نشرها في مجلة مدى الإعلام**، العدد الرابع، 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات.

والقذف والشتم والتخوين، إضافة إلى خروج الفضائيتين حتى عن المبادئ والأهداف التي حددتها كل منها لنفسها[1].

وقد عمدت الفضائيتان إلى استخدام اللغة عبر مصطلحات ومفاهيم سواء أكانت دينية أو سياسية أو غيرها، وهذه اللغة لها قيمة وتأثير ليس ماديا فحسب، وإنما رمزي أيضا. ومن بين المصطلحات التي استخدمت من قبل الفضائيتين أوصاف ونعوت ألقت بظلالها على حالة الانقسام بصورة لم يسبق لها مثيل في الحالة الفلسطينية، ومن الواضح أن استخدام مثل هذه المصطلحات المفعمة بالحقد والكراهية والتحريض والتخوين كان لها بالغ الأثر في تعزيز الانقسام بين أنصار ومؤيدي الحركتين، وتنامي مشاعر السخط والغضب والانزعاج في صفوف عامة المشاهدين من الجمهور الفلسطيني، الذي أصبح يشاهد عن بعد مستوى التنكيل الإعلامي بين الجانبين، بشكل بعيد عن المهنية الإعلامية، ما أعتبر حالة جديدة شاذة في الإعلام الفلسطيني لم يشهدها في أي وقت سابق[2].

كما عملت الفضائيتان على توظيف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وإسقاطها على الحالة الفلسطينية، حيث حملت معظم البيانات الحركية عدداً من تلك الآيات، وإقحام **الخطاب الديني** من قبل الحركتين في محاولة كل منها نفي الآخر وتشويهه وتحقيره وتقزيمه، مقابل تعظيم الأنا وتقديسها وتبجيلها، ما استدعى من الحركتين تجنيد الطواقم الإعلامية لخوض غمار الحرب الكلامية، واستحداث وخلق مصطلحات جديدة شاذة عن قيم الشعب الفلسطيني والإعلام الفلسطيني، حيث ظهرت حركة فتح وكوادرها في الإعلام الحمساوي بزي العملاء، والكفار، والفاسدين، المرتبطين بالبرامج الصهيونية، والأميركية، وتنفيذ مشاريعهما على الأرض،[3]كما ظهرت حماس وكوادرها في إعلام السلطة الفلسطينية بزيَ المتأمريين على القضية، وأساس الفساد الإداري والأخلاقي، واتهامهم بأنهم هم من كرسوا الهزيمة لشعب الفلسطيني بدايتاً من اتفاقية أوسلو إلى يومنا هذا.

---

[1] الدويك، فاطمة، سكيك، هدى: **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام**، ص11.

[2] **المرجع السابق**، ص12.

[3] **المرجع السابق**، ص13.

المبحث الثالث

الاعتقالات السياسية

عند الحديث عن **الاعتقالات السياسية–Political Detention**، فقد انتقلنا في العقد الأخير بعد أن فرض الواقع علينا حكومتين؛ واحدة في قطاع غزة، والأخرى في الضفة الغربية، أن تكون الاعتقالات السياسية من الحكومتين للمعارضين في الطرفين، وبالتالي أصبحت كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس تقومان بالإعتقال السياسي للمعارضين، وذلك من أجل تسيير الأمور السياسية في مكان الحكم وتمكينه، ولكن الفرق بين الطرفين أن الاعتقال السياسي الفلسطيني جاء بذريعة اتفاقية أوسلو، ثم بدأت تتمادى لتشمل أبعد من ذلك، أما الاعتقالات السياسية في قطاع غزة فقد اتخذت جانباً آخر وعمقاً أبعد يتمثل في الأرضية الخصبة والفعلية للصراع السياسي بين فتح وحماس.

تثبت الأرقام والإحصائيات في الضفة الغربية، ارتفاع حالات الاعتقال السياسي الذي تمارسه الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، ضد كل ما هو مقاوم، خلال شهر تشرين الثاني من العام 2013، حيث سُجل منذ بدايته إلى تاريخ العاشر منه 25 حالة اعتقال سياسي كان من بينها 16 حالة لأسرى محررين من سجون الاحتلال، وبين حالات اعتقال القادة والمحاكمات النادرة التي استهدفت أسرى في سجون الاحتلال، وبرز استهداف الأجهزة الأمنية لطلبة الجامعات، في خرق صريح لما تعهدت به الأجهزة الأمنية سابقًا من عدم ملاحقة الطلبة الجامعيين على خلفية العمل النقابي داخل الجامعات.[1] مما يسمح لنا القول كما هو ملاحظ هنا إن اتفاقية أوسلو قسمت الشعب الفلسطيني عموديا[2].من مع أوسلو والسلطة ومن مع حماس والمقاومة.

---

[1] أنظر: مركز الإعلام الفلسطيني https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=143189

[2]http://felesteen.ps/details/news/133315/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9.html

ويرى **(المحامي فريد الأطرش)** مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في جنوب الضفة الغربية أن الاعتقالات السياسية لا زالت تراوح مكانها في الضفة وغزة، فقد سجلت الهيئة خلال شهر أيلول الماضي 31 شكوى تتعلق بانتهاك الحقوق في الضفة الغربية وارتفع العدد الى 39 خلال شهر تشرين الاول من عام 2013. فيما سجلت الهيئة 66 شكوى خلال ذات الشهر في قطاع غزة وانخفض العدد الى 56 خلال شهر تشرين الاول 2012، ويضيف الاطرش أن الشكاوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف لأسباب سياسية[1].

ويؤكد الباحث أن الاعتقال السياسي يورث كراهية وأحقاداً متبادلة، مما يهدد الترابط الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، ويهدد بحرف مسار المقاومة، وكذلك يؤدي إلى تعميق الافتراق السياسي، وجعله شاملاً للجميع، ويزيد من التعبئة السلبية لأبناء الشعب الفلسطيني، وهو في أمس الحاجة إلى النَفَس الإيجابي. ويقول الدكتور عبد الستار قاسم في كتابه الطريق إلى الهزيمة:

"أصبح الفلسطيني يسأل نفسه عن جدوى الشعارات والمهرجانات والخطابات حول الاستقلال بينما يرى بنفسه أن الفلسطيني يعتقل الفلسطيني الآخر ولذات السبب الذي كان يعتقل الاحتلال الناس بناء عليه، وهو مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. لقد تحول النضال الفلسطيني بعد أوسلو إلى إرهاب، وتحولت الكلمة إلى خروج عن الصف الوطني. فالسجن الفلسطيني أخف من الناحية المعيشية من السجن الإسرائيلي، لكن الفلسطيني أثقل وطأة على النفس من الإسرائيلي ذلك أنه لا يسهل على المرء أن يتجرع قيام فلسطيني باعتقال آخر لأنه يقوم بأعمال نضالية ضد الإحتلال الإسرائيلي، أو لأنه مشتَبه بتأييده للأعمال النضالية. إنه أمر صعب جداً خاصة أن البلاد ما زالت تحت الإحتلال واللاجئين ما زالوا يعيشون في المخيمات بعيداً عن وطنهم، وبناء المستوطنات ما زال مستمراً"[2].

---

[1] أنظر وكالة معن الإخبارية http://www.maannews.net/Content.aspx?id=650315

إن الشعور النفسي لدى المعتقل الفلسطيني لدى السلطة او لدى حركة حماس في غزة لا يختلف عن ذاك المعتقل القابع في السجون الإسرائيلي، لكن الفرق هو جنسية الجلاد، بالرغم من عدم إختلاف الممارسات والإضطهاد ولأسباب. فقد بات تحديد العدو لدى الشعب الفلسطيني أمراً صعباً للغاية، فتضيع الصورة بين الجندي الإسرائيلي الذي يقمع من اجل الأستيلاء على كرامة الفلسطيني وطمسه وبين رجل الأمن الفلسطيني الذي يقمع ويعتقل من اجل تحقيق مصالح فصائلية وشخصية بعيداً عن المصلحة العامة.

[2] قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، نابلس،نيسان 1998، ص125–126.

المبحث الرابع

أبرز نقاط معوقات التنمية في الضفة الغربية

إن خصوصية الحالة الفلسطينية والناتجة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، تعطي دائماً مجالاً لبعض المتعاطين مع الشأن التنموي الفلسطيني للتنكر خلف هذا الستار، سواء كان هذا البعض ممن لا يتطرقون لدور السلطة الفلسطينية بالشكل الحقيقي والنقدي بتعزيز قيم الافتراق، أو من البعض الآخر الغير المعني بمآلية العملية التنموية والمنتفع مادياً[1]، وعليه فإن الخصوصية الجديدة للحالة الفلسطينية تتمثل في حالة الفساد بمختلف مكوناته، والتي وصلت بدورها أعلى المراتب في السلطة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين مختلف الشرائح والقوى السياسية الفلسطينية، والتي باتت في حالة من التيه تارة والتناحر تارةً أخرى[2].

ويمكن للباحث اختصار معوقات التنمية السياسية في فلسطين، والآثار الشاملة في النقاط الآتية:

1- إهدار القدرة التنظيمية الفلسطينية وانشغالها بالمشاكل الفصائلية والحزبية التي ساهمت بتعزيز الافتراق فيما بينها.

2- غياب الوحدة بين الأطراف الفلسطينية المختلفة، وضياع الهدف الشامل للجميع وهو تحرير فلسطين من الاحتلال، وبالتالي ضياع المشروع الوطني. بين مؤيد ومعارض، وبين مقاوم ومفاوض، بين جمع المال وجمع تراب الوطن.

3- تبادل القذف والتشهير، والسباب، وتوجيه النقد إلى الآخر، والبعد عن محاسبة النفس، والنظر بموضوعية إلى الأمور، مما جعل كلّ طرف ينشغل بنفسه، وبتدمير الآخر، بعيداً عن المصلحة العامة.

---

[1] يوسف، غسان: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009، ص147 – 148.

[2] الآغا، أحمد: **التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية**، كتب ورداسات، دنيا الوطن. 2007 http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/06/01/91028.html

4- شيوع حالة من الخوف العام لدى أبناء الشعب الفلسطيني، وكبت الحريات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بسبب خوف طرفي الحكم على استمرارهما واستقرارهما، مما قادهما إلى مواجهة المعارضة في الرأي بكل قسوة وحسم، مما قضى على تكافؤ الفرص، وساد شعور عام بالظلم والتمييز بين أفراد الشعب الفلسطيني.

5- أهتم كلّ طرف بالمنتمين إليه فيما يتعلق بالتوظيف، فكانت الوظائف من نصيب منتمي ومنتسبي فتح في الضفة، ومنتمي ومنتسبي حماس في قطاع غزة، مع القيام بأعمال تضييق وسياسات إقالة وعزل بحق الأفراد المنتمين في الطرفين لأي فرد تظهر عليه علامات تأييد الطرف الثاني. وهذا أدى الى حصر المهارات الوطنية والخبرات ومجال الفرص الوظيفي للأبناء فتح في الضفة الغربية. وللأبناء حماس في قطاع غزة.

6- تأتي النقاط الست السابقة لتصبّ في مكان واحد، وهو أهداف ومصالح المحتل الإسرائيلي، الذي تمثل له الحالة الفلسطينية الحالية ضماناً للاستقرار والبقاء، وبدرجة أقل من الجهد والمشاكل الأمنية أو المتطلبات والمسؤوليات السياسية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: النتائج.

الجانب الأول: النظام السياسي

الجانب الثاني: الشباب والمشاركة السياسية

الجانب الثالث: الثقافة السياسية

الجانب الرابع: القبول بالديموقراطية

الجانب الخامس: التنظيمات الوطنية

الجانب السادس: مؤسسات المجتمع المدني

الجانب السابع: دور الاعلام السلبي

الجانب الثامن: دور النخب السياسية

المبحث الثاني: التوصيات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المبحث الأول: استنتاجات الدراسة

بعد المرور بعرض شامل لعناصر التنمية السياسية، وعناصر الافتراق السياسي، وتحديداً طبيعة الافتراق السياسي الحالي في فلسطين بشقيها: الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن لنا التأكيد على بروز الدور الواضح لقيم الافتراق السياسي في عرقلة التنمية السياسية، بل إخفاء ملامحها وآثارها على المدى المتوسط والبعيد بشكل واضح جداً، وذلك تبع مجموعة من المحاور التي تمثل أثر قيم الافتراق السياسي على التنمية السياسية من خلال علاقته الفردية والجماعية بمقوّماتها، فمن المعروف أنّ مقوّمات التنمية السياسية تتمثل في الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والتعددية، وقبول الآخر، وإعطاء الحرية للأفراد في داخل المجتمع الفلسطيني للتعبير عن النفس، والمساهمة في البناء المجتمعي، وبذلك فإنّ الافتراق السياسي قد ضرب كلّ تلك الجوانب عرض الحائط، وذلك على النحو الآتي:

الجانب الأول: النظام السياسي:

من المفترض إعادة صياغة النظام السياسي ليقلل من العشائرية والقبلية والفصائلية إلى حد ما التي تعيق عملية التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية، من خلال البرامج التوعوية التي تهدف إلى أهمية المصلحة العامة وتغليبها على المصلحة الخاصة. ولكن برغم وجود الأصوات التي تنادي بذلك إلا أن الواقع هو تحوّل النظام السياسي إلى ما يمكن للباحث أن يطلق عليه اسم "**القبلية الحزبية**"، فانتقل الإنسان من **القبلية العائلية والعشائرية** إلى التمييز على أساس **الحزب**، والمحبة والكره والتعامل والابتعاد عن الناس وربط كل سلوكيات وممارسات الحياة بالجانب الانتمائي للإنسان، حتى أصبحت تؤثر على أفراد الأسرة الواحدة.

الجانب الثاني: الشباب والمشاركة السياسية:

لا بدّ للتنمية السياسية أن تعتمد على تشجيع الشباب لدخول معترك الحياة السياسية وضمان تواصل الأجيال في العملية السياسية العامة، وقد لاحظنا ذلك في مجموعة من الأنشطة التي عملت المؤسسات على تنفيذها كالمجالس المحلية الشبابية والمجلس التشريعي الشبابي الفلسطيني وشبكة الشباب الفلسطيني الفاعل مجتمعياً وسياسياً، ولكن في خضم كل هذه المحاولات تأتي الشريحة الأكبر من الشباب لتنخرط في العمل السياسي السلبي من خلال تشرّب الحقد السياسي والكراهية الثنائية الموجودة بين الفصائل والتعبئة الأيديولوجية السلبية وخصوصاً كل من حركتي فتح وحماس، ويمكن لنا ملاحظة ذلك بشكل واضح جداً عندما ننظر إلى الانتخابات الداخلية في الجامعات الفلسطينية، في انتخابات مجالس الطلبة، وما يرافقها من إشكاليات وعنف لفظي أو جسدي، وتدخلات خارجية في الانتخابات، مما نزع عن الشريحة الأكبر من الشباب صفة المشاركة السياسية الايجابية وتحولوا إلى إفرازات للنظام القائم بعد العام 2006 والذي كانت بذوره قديمة ونمت بسرعة.

في المقابل هنالك فئة غير قليلة من الجيل الشاب تأثرت بالواقع السياسي المرير وأخذت رد فعل معاكس بالابتعاد عن المعترك السياسي، والإحجام عن المشاركة، وأصبحت ترى في هذا المجال جزءاً من الخداع والتلاعب بالإنسان وهو ما يهدم جسور الثقة القليلة المتبقية بين المواطن والأحزاب السياسية الفلسطينية، والجهات الرسمية المتمثلة بمؤسسات السلطة الفلسطينية، وذلك كان سببه غياب المسؤولية السياسية اتجاه القضية الفلسطينية الأساسية.

الجانب الثالث: الثقافة السياسية:

من المهم نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة تساهم في حدوث تنمية حقيقية، من خلال عملية التنشئة السياسية مع مراعاة الدين والعادات والتقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير بعيداً عن المصالح الشخصية وشخصنه الأمور ولكنّ المواطن الفلسطيني يجد نفسه مشتتاً وتائهاً أمام مجموعة من وسائل تمرير الثقافة السياسية وبنائها،

والتي تقدم كل منها منهجاً ومضموناً يختلف عن الأخر، فكل طرف من أطراف العمل السياسي في فلسطين له فلسفته الخاصة التي يغذي بها الشارع الفلسطيني ويحاول من خلالها كسب المؤيدين له، وإقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين بها.

الجانب الرابع: مبدأ القبول بالديمقراطية:

إنّ تحقيق الديمقراطية مرتبط بانتخابات شفافة نزيهة ديمقراطية يقبل الكل نتائجها، ومساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، كلّ ما له وما عليه، والبعد عن الفصائلية، كما يجب إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع المختلفة بعيداً عن الخوف والقتل والتشبيح الخارج القانون والاعتقال السياسي وسياسات التوظيف الخاطئ وقطع الرواتب، وغيرها من الممارسات التي نراها يومياً مما يعيق الحياة الإنسانية الكريمة ضمن أدنى متطلبات الحياة في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى ضرورة وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت الفلسطينية، دون ادعاء أحد بامتلاك الحقيقة، ودون الاستقواء بالخارج أو الارتهان له بسبب التمويل أو المواقف السياسية.

وحين نمعن النظر في الواقع الفلسطيني نجد أنّنا بعيدون كلّ البعد عن ما ذكره الباحث في الفقرة السابقة؛ فالانتخابات جاءت مليئة بالمشكلات والاضطرابات ونتج عنها افتراقاُ سياسياً.

ثم ساهم الإفتراق نفسه في إرجاء دورة انتخابية ثانية وتعطيل المسيرة الديمقراطية، فلا يمكن أن يكون هنالك انتخابات في ظل غياب شامل للتوافق بين أطراف العملية السياسية في فلسطين.

أما على مستوى التعددية والحريات الفردية والتعدد السياسية، فالواقع أبلغ من الكلام، وما يحدث يومياً من ممارسات وسلوكيات من الفصائل ومناصريها، ومن مؤسسات الأمن، يشير إلى عدم وجود حريات كافية للمواطنين، وإن كانت قد تحسنت بشكل طفيف في الآونة الأخيرة، ولكنها ليست بالشكل المطلوب بعد، كما أنّ العقلية الفلسطينية الحالية والتي مرّرها الجيل السابق للجيل الشاب بنجاح تقوم على ثقافة الإقصاء ورفض الأخر، فالفوز في الانتخابات تحول لديهم إلى نصر

كيديّ بدلا من أن يكون نصراً للذي فاز بتحمّل المسؤولية، وحمل نبراس الوطن في يده ليرفعه نحو الأفضل. واصبحت غرضية الفوز الاقتدار والانتقام من الأخر.

الجانب الخامس: التنظيمات الوطنية:

تحتاج فلسطين إلى حركات وطنية قوية حرة، تساهم في صنع القرارات السياسية من خلال المؤسسات الدستورية، والإيمان بتداول السلطة سلمياً، وما وقعت فيه فلسطين حالياً يتمحور في صورتين:

الأولى: غياب الحزب المستقل القادر على الحكم والتأثير، فأصبح كل واحد من الفصائل "يلقي نفسه في حضن الدول المانحة" والتي تموّل تلك الحركات، فأصبح هنالك فرق شاسع بين قيادات الحركات والمواطنين من جهة، وبين القادة وأفراد التنظيم العاديين من جهة أخرى، وأصبح لدول مثل مصر وقطر والأردن وتركيا وإيران والسعودية (التوازنات الاقليمية) دوراً كبيراً في التحكم في الساحة الداخلية الفلسطينية، والتأثير على القرارات الذاتية للقيادات الفلسطينية والتي من المفترض أن تلعب دور الحاضن للكل الفلسطينيين في سبيل تحقيق الحلم الفلسطيني الواحد وهو تحرير الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

الثانية: منذ انتخابات 2006، وتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني، وغياب الأداة الدستورية، والعمل القانوني السليم في الأراضي الفلسطينية، والافتراق السياسي بكلّ ملامحه لم يعد هنالك ما يسمى بتداول السلطة الديمقراطي، وبرز معه الحكم الإجباري، وربما يصح أن نطلق عليه فوضى الحكم تحت ذريعة (فترة انتقالية لحين الانتخابات)، فكلّ جزء من فلسطين يخضع لطرف سيادياً، ولا يمكن له وحده أن يحقق شيئاً، أصبحت فلسطين مقطّعة الأوصال أكثر مما كانت.

الجانب السادس: مؤسسات المجتمع المدني:

وبعد هذا كله لا بدّ من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بدعم وتعزيز إنشاء مجموعة من المنظمات النقابية والمهنية ومنظمات حقوق الإنسان، بأجندات وطنية ورقابة قانونية، ولكنها

تواجه مجموعة من المشكلات التي تعيق عملها في التنمية السياسية والتي تتمثل في أن المنظمات الداعمة الدولية تربط هذه المؤسسات بسياسات وشروط معينة بغض النظر عن احتياجات هذه المؤسسات وفئاتها المستهدفة، كما أن البناء الهيكلي لمعظم مؤسسات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها، كما تفتقد بعضها إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة وبعيدة المدى لاستمرار نشاطها، إضافة إلى ضعف مستوى الأداء فيها نتيجة لانعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادتها وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة فيها.

ومن جانب آخر لا ننسى أنّ ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية من جهود يتم تعطيل وعرقلة جزء كبير منه بسبب قيم الافتراق السياسي، لأنّ وجود حالة الافتراق جعلت على هذه المؤسسات مسؤولية النهوض من تحت الصفر إلى الصفر ثم الانطلاق، بدلا من العمل على قاعدة وطنية صلبة قوامها العمل لخدمة فلسطين والدفاع عنها وبناء مجتمع قادر على تحقيق الحلم الفلسطيني والتحرر من المحتل الإسرائيلي، حيث يعاني الواقع الفلسطيني حالة من التشرذم شديدة، نتج عنها تقاسم الوطن وليس مجرد تقاسم السلطة. وأدت هذه الحالة إضافة إلى أسباب أخرى إلى ضعف التنمية السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وإن الاستمرار في هذا الواقع السياسي المنقسم يعتبر حالة شاذة، تضر بالواقع والقضية والشعب الفلسطيني، ويرتب واجباً على كل الأطراف الفاعلة في الحالة الفلسطينية العمل على تجاوز هذا الوضع الصعب الذي لا يحقق أية مصلحة فلسطينية.

الجانب السابع: دور الإعلام السلبي:

لم يستكن الإعلام الفلسطيني الموجهة في تصعيد الوضع وتأزمه نحو الأسوأ. بل ساعد بتعزيز قيم الافتراق السياسي من خلال بث وتشويه الأخر ومحاولة إسقاطه في ثنايا قضايا عديدة مثل الفساد والتخوين والقاء السباب والشتم. مما أفقدها أخلاقياتها المهنية التي لابد أن تتسم بالموضوعية والشفافية وليس التضليل وتزوير الحقائق. وهكذا لا بد أن يكون لدينا إعلاماً يتسم بدرجة عالية من الموضوعية والشفافية، ينقل الخبر والصورة كما هي دون زيادةً أو نقصان.

الجانب الثامن: دور النخب الفلسطينية:

تلعب النخب السياسية دوراً في تعميق الافتراق السياسي من خلال نشر القيم السلبية بين فئات الشعب الفلسطيني، وعندما نتكلم عن النخب، فإننا نعني تلك الصفوة السياسية والفكرية التي هي بالأصل يجب أن تكون قدوةً يُحتذى بها. لقد أصبحت النخب السياسية تراقب الخصم بغرض النقد الفاضح وليس النقد البنَاء، مما ساهمت هذه الانتقادات في ترسيخ ثقافة النقد لغرض النقد دون طرح البدائل وذلك لغرض إثارة الفضائح السياسية. حتى وصل الأمر إلى التشهير والتخوين للطرف الأخر حيث أن السبب الرئيسي لتلك الممارسات الخلل القائم في الثقافة السياسية الفلسطينية لدى النخب السياسية والفكرية والتي عكست سلبيتها عى المواطنين الفلسطينيين.

أن تصريحات الأخير تدل على سقوط مبدأ الاحترام بين فئات الشعب الفلسطيني وقيادته. وبلا شك يعتبر مؤشراً سلبياً. قد يقف حاجزاً في طريق الوحدة الوطنية والمشروع الوطني.

المبحث الثاني

التوصيات

بناء على ما سبق يمكن للباحث أن يقدّم التوصيات بطريقة تقارِبُ بين المحاور السابقة في نتائج الدراسة، فالإجراءات الواجب اتخاذها يجب أن تتمحور حول واقع التنمية السياسية في فلسطين بعيداً عن مركز تلك القيم والافتراق السياسي، لأنّ واجبنا التغلب على آثاره ثم تشكيل قوة قادرة على المساهمة في إنهائه، وهذه التوصيات هي:

1- يجب الاهتمام بالعنصر الأبرز المكوّن للمجتمع، وهو الشباب، لأن الشباب هم الأكثر طموحاً في المجتمع، وهذا يعني أن عملية التغيير والتقدم لديهم لا تقف عند حدود، والحزب السياسي أو المنظمة الشبابية أو أية مجموعة اجتماعية تسعى للتغيير السياسي أو الاجتماعي يجب أن تضع في سلم أولوياتها استقطاب طاقات الشباب، وتوظيف هذه الطاقات باتجاه أهدافها المحددة، والشباب الأكثر تقبلاً للتغيير، وهذه الحقيقة تعتبر ميزة رئيسية في عالم السياسة الذي هو عالم متحرك ومتغير ويحمل دائماً الجديد، والفكر المحافظ لا يقوى على مسايرة الجديد بل يتعامل معه وفق منظوره المحافظ وبما يعني الفشل المحتوم، بينما الشباب وبحكم هذه الخاصية، فإن استعدادهم الموضوعي نحو التغيير وتقبل الجديد والتعامل معه بروح خلاقة ومبدعة، سيضمن المواكبة الحثيثة للمتغيرات والتكيف معها بشكل سلس دونما إرباك.

2- على الفصائل والتنظيمات الفلسطينية اعتماد خطاب وطني جامع يستوعب كافة ألوان الطيف الفلسطيني تحت عباءة وطنية فضفاضة، وأن تخفف من حدة التعبئة الأيديولوجية لصالح تعزيز التقارب المجتمعي، فمهما تعددت الرؤى الفكرية والسياسية، فنحن أبناء وطن واحد، وأقوى رصيد يمكن أن نستعين به في مواجهة التحديات التي تتهدد المشروع الوطني هو المحافظة على وحدة النسيج الداخلي. وعليها من ناحية أخرى السعي إلى تحييد أثر

الجهات الممولة، وجعلا رضاها عن الحزب آخر اهتمامات الحزب حين يتعلق الأمر بصالح فلسطين العام.

3- لا بدّ من تدريب الكادر التنظيمي لمؤسسات المجتمع المدني، وتأهيل المدربين، والعمل على إيجاد صيغة مشتركة مع مؤسسات السلطة الفلسطينية بما يكفل التمويل الداخلي والذاتي وبما يتسق مع الأهداف الحقيقية لهذه المؤسسات، لتقوم بعملها دون أية ضغوط خارجية تؤثر على حريتها في إفادة المجتمع الفلسطيني.

4- يجب على النظام السياسي الفلسطيني وبالأخص الرئيس محمود عباس- أبو مازن الاهتمام بالجوانب التي تقلل من التوتر في الشارع الفلسطيني والنظر للقضايا من الناحية التوافقية وليس الفصائلية والبحث مع المعارضة سبل التوافق السياسي.

5- بما أن التنسيق الامني في مضمونه هو أدوار تكاملية بين طرفين لتحقيق مصلحة مشتركة، لابد على السلطة أن تلزم الاحتلال الاسرائيلي بإحترامه، وتسليم المطلوبين الإسرائيليين الذين قاموا بجرائم ضد الفلسطينيين للقضاء الفلسطيني كما يفعل الطرف الاسرائيلي بالمطلوبين الفلسطينيين وغير ذلك لا حاجة للتنسيق الامني الذي أصبح أداة لتصفية المقاومة الفلسطينية.

6- تفعيل دور الشباب الفلسطيني في العمل السياسي والمؤسسات السياسية للدولة كوزارة الخارجية والتخطيط والإعلام ومحاولة استغلال طاقاتهم في صياغة واقع جديد.

7- إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تهدف إلى دراسة محددات قيم الافتراق السياسي وتغيرها مع الزمن، والسبل المساعدة للتقليل من أثره.

8- تنظيم فعاليات ضد الانقسام بشكل مستمر بشراكة مختلف الجهات القادرة، والقابلة، لهذه الأنشطة والفعاليات، بهدف التقريب بين مواطني الوطن لواحد.

9- تشكيل قوة ضاغطة مستمرة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الوطن كافة للمطالبة بالإصلاح السياسي الذي يساهم تحقيقه في التقليل من حدة الافتراق السياسي.

10- التخلص إلى حد من القيم الاجتماعية البالية التي تساهم في تكريس الافتراق الاجتماعي والسياسي معاً، كالعصبية القبلية والعشائرية والفصائلية.

11- لابد من أن يكون هنالك إعلاماً نزيهاً يساهم في نقل الخبر والصورة كما هي دون تلاعب وتلوين بالنصوص والحقائق لصالح فئات معينة ومصالح شخصية، وعدم إقحام الخطاب الديني والسياسي السلبي من قبل الحركات الفلسطينية. وعليه يجب إيجاد مؤسسات مدنية مدعومة من الجامعات الفلسطينية نفسها، وليس من أيادي خارجية لضمان المسؤولية الوطنية، حيث تقوم بعمليات توعية للإعلاميين الفلسطينيين من خلال برامج توضح مدى خطورة الإعلام الموجه على المجتمع الفلسطيني.

12- يجب على الجامعات الفلسطينية العمل قدماً القيام بمرقابة النخب الفكرية لديها والتي تساهم ببث الأفكار المسمومة عن طريق شحن الشباب وتعبئته لتحقيق مصالح شخصية وفصائلية بعيدة عن المصالح العامة، ومحاولة إيجاد كادر رقابي أثناء المناظرات السياسية لدى الفصائل أثناء الانتخابات في مجالس الطلبة، التي اعتاد الطلاب باستخدام الألفاظ الاستهزائية والهدامة للطرف الاخر بعيداً عن الموضوعية النزاهة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

1. أبراش، إبراهيم: ***جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 20، العدد 78، ربيع 2009.

2. أبو رتيمة، حامد (2013): ***الآيديولوجية الاسلامية في المجتمع الفلسطيني*. الحوار المتمدن**. العدد 5234. 2013/9/24.

3. أبو رمضان، محسن: ***عن تبديد الديمقراطية في فلسطين*، وكالة سما الإخبارية**، مقال بتاريخ 29 نيسان، 2015.

4. أبو ضاهر، كامل: **مفهوم الدولة ونشأتها ومراحل نموها ونظامها السياسي، الجغرافيا السياسية**، بلا تاريخ.

5. أبو عرفة، عبد الرحمن: **الفساد في المجتمع الفلسطيني – قراءات أولية –**، 2008.

6. أبو عصب، راجح: ***مكافحة لافساد في فلسطين*، جريدة لاقدس**، العدد الصادر في 13 كانون أول 2014.

7. أبو عمرو، زياد. حماس: ***خلفية تاريخية سياسية*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد (13)، شتاء 1993.

8. أبو معلا سعيد، مقالة مطولة عنوانها "***المشاهد لا يرى شاشات لا تراه" نشرها في مجلة مدى الإعلام***، العدد الرابع، 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات.

9. الأحمري، سلطان: ***ظلال القبيلة تطغى على المجتمع المدني*، صحيفة الرياض**، العدد 15350، 4 تموز 2010.

10. الأزعر، محمد خالد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. ط 1. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

11. أسعد، عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها**، مساراتها، قبرص: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1987.

12. الآغا، أحمد: **التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية**، كتب ودراسات، دنيا الوطن، 2007.

13. آلموند ج،. جي بنجهام، ب.: ***السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر***، ترجمة، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.

14. آلموند و بنجهام: **السياسات المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية**، ترجمة، سلسلة الفكر السائد مكتبة الوعي العربي، 1966.

15. باسم الزبيدي: **الثقافة السياسية الفلسطينية**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، 2003.

16. البطنيجي، عياد: **الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي؟** 2010.

17. البلبيسي، ماجدة، وعودة، ريهام: **دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تتمكين النساء من الوصول لصناعة القرار**، مركز شؤون المرأة، غزة، 2013.

18. بلقزيز، عبد الاله، **ازمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح لحماس**، مركز الدراسات العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ايلول 2006

19. جبارة، تيسير: **دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة**، عمان: دار الفرقان، 1992.

20. حرب، أسامة: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، مجلس الثقافة الكويتي، 1987.

21. الحمد، جواد، والبرغوثي، إياد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"**: 1987–1996، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة دراسات رقم (20)، 1997.

22. خلف، خلف: **اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الاشاعة وأثرها على التنمية السياسية في الضفة ا لغربية وقطاع غزة (حركتا فتح وحماس نموذجاً)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

23. خلف، سميح: **الوثائق الفلسطينية العربيّة لعام 1972**، بيروت 1975، 2010.

24. خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، تحرير وتصويب فؤاد أبو حطة، الطبعة الثانية، بيروت، 1989.

25. داوسن، ريتشارد: **التنشئة السياسية– دراسة تحليلية**، ترجمة الدكتور مصطفى عبد الله القاسم، جامعة قاريونس، 1972.

26. دران، علي: **منظمة التحرير الفلسطينية الواقع الراهن وآفاق تطويرها**، 2006.

27. الدرمكي، علي بن سليمان: **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان** (1981–2012) جامعة الشرق الأوسط، 2012.

28. دياب، عز الدين: **التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات**، الفكر السياسي، دون تاريخ.

29. الريس، رياض، ونحاس، دنيا: **المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها**، بيروت: دار النهار، 1976.

30. الريشة، ماهر: **نحو علم افتراق اجتماعي سياسي عربي كمؤثرفي التخطيط السياسي،** مقاربة نظرية، رسالة ماجستير منشورة الكترونياً، جامعة النجاح الوطنية، 2013.

31. زكي، عباس: **حركة التحرير الوطني،** 2004.

32. زماعرة، بدر، وأبو كامش، إبراهيم: **الشباب الفلسطيني والتنظيمات السياسية: من الانخراط إلى الخوف وخيبة الأمل،** رام الله، منتدى شارك، 2010.

33. زهران، هديل: **الشباب بين الإحباط السياسي وقلة الثقة بالقيادة السياسية،** وكالة فراس برس، 2013.

34. زياد أبو غنيمة: ***حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين "حماس": نشأتها... تطورها... ونظرة مستقبلية*، مجلة الندوة،** عمان: جمعية الشئون الدولية، مجلد 2، العدد الثالث، أكتوبر 1990.

35. ساق الله، هشام: **ماذا تبقى من الانشقاق على حركة فتح سوى الذكريات الحزينة والقتل والموت،** دون تاريخ.

36. سكيك، هدى، والدويك، فاطمة: **دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الانقسام**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

37. سمحة، علي: **العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي،** جامعة النجاح، فلسطين، 2008.

38. السيد، إبراهيم: **البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز**، رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005.

39. الشرعبي، عبد الباسط: ***علاقة الخطابين الساسي والإعلامي بين التداخلي السلبي والإيجابي*، صحيفة الثورة،** العدد الصادر في 8 كانون الأول 2014.

40. شمعون، هداية صالح: **أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة**، مركز شؤون المرأة، غزة، 2010.

41. شيخ علي، ناصر محمود: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

42. الضاني، شيرين: **دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

43. العاروري، تيسير: **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها، مواطن المؤسسة الفلسطينية**، لدراسة الديمقراطية، رام الله، تموز، 1998.

44. العدم، مهند: تقرير بعنوان ***ثقة الشباب الفلسطيني بالأحزاب تتلاشى والبطالة ترتفع بين الاكثر تعليما***"، **صحيفة القدس**، 28 شباط 2013.

45. العزي، سويم: **علم النفس السياسي– قراءة تحليلية نقدية**، دار الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009

46. العلوي، سعيد بن سعيد: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية – نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

47. عودة، عواد: **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 – 2010)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2011.

48. غليون، برهان: **مسألة الطائفية ومشكلة الاقليات**، بيروت،دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979.

49. غوشة، إبراهيم: **المئذنة الحمراء**، بيروت، 1996.

50. الفقيه، أروى: **بحث في القيم**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1430هـ.

51. فياض، علي، الدولة الفلسطينية المستقلة (2)، مجلة صامد، العدد 117، الاردن، أيلول 1999.

52. قاسم، عبد الستار، **الطريق إلى الهزيمة**، نابلس، فلسطين، نيسان 1998.

- الحلولي، منذر السيد: **الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة، 2009.
- رشيد، أحمد: الإدارة المحلية، **المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية**، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1981.
- مركز وإعلام المرأة: **الانقسام الداخلي والمرأة الفلسطينية**، ورقة بحثية، 7–3–2010م.
- مقبل، رائد فريد عثمان: **أثر الانتخابات المحلية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح–نابلس، 2010.
- نصار، وليم: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1999.

53. كمال المنوفي: ***الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي***، **مجلة المستقبل العربي**، 1985 العدد 80، السنة، 8 تشرين الأول.

54. كمال المنوفي: **مفهوم الثقافة السياسية دراسة نظرية تأصيلية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008.

55. كوبان، هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الغرزلي، لندن: دار هاي لايت للنشر، ط1، 1984.

56. محيسن، تيسير: **أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام**، مركز بديل (المركز الفلسطيني لمصادق حقوق المواطنة واللاجئين)، جريدة حق العودة، العدد 48.

57. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مقياس الديمقراطية في فلسطين عام 2003-2004**، كانون الأول، 2004.

58. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: **مقياس الديمقراطية في فلسطين للعام 2006**، كانون الثاني، 2007.

59. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، **مقياس الديمقراطية في فلسطين** – تقرير عام 2008، كانون الثاني، 2009.

60. المكتب الإعلامي لحماس، **مقدمة الكتاب الابيض**، الجزء الثاني غزة، 2008.

61. ملحم، هبة (2013): **واقع المتغيرات السياسية والثقافية وأثرها على الحراك الشبابي**. وكالة معا. بتاريخ 19 تشرين الثاني 2013.

62. مؤسسة مفتاح: نشرة بعنوان "**سبل إنقاذ النظام الديمقراطي في فلسطين**"، رام الله، 2012.

63. ميعاري، محمود: **الثقافة السياسية في فلسطين**، ط1، رام الله، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

64. ناصر، عبد الكريم: العقل **الافتراق ومفهومه أسبابه، سبل الوقاية منه** شبكة مشكاة الاسلامية، بـ، ت.

65. النجاوي، هيثم: ***الثقافة السياسية***، **صحيفة الشرق المطبوعة**، العدد رقم 264، ص10، بتاريخ 24-8-2012.

66. نفل، نزهت محمود: ***طبيعة العلاقة بين الخطاب الدعائي والخطاب السياسي***، جامعة بغداد، الباحث الإعلامي، العدد 4، آذار 2008.

67. هادي، رياض: ***مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون***، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 37،1977.

68. هلال، جميل: ***نظرة تأملية في تاريخنا الحديث***، **الكرمل** (ربيع/صيف 1998)، العددان (55-56).

69. هيجوت، ريتشارد: **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

70. **وثائق فلسطين**، دائرة الاعلام، م ت ف.

71. وثيقة طرابلس **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني المجلد الخامس.

72. وسام صقر، رسالة ماجستير منشورة بعنوان: "**الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة 2005-2009**"، جامعة الأزهر، كلية العلوم السياسية، 2010.

73. يوسف، غسان: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، جامعة النجاح، 2009.

74. يوسف، غسان: **أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2009.

المواقع الالكترونية:

1. ابراش، إبراهيم، **لعلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس** http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=52008

2. انطوان شلحت، الانقسام السياسي في مرآة الصحافة الإسرائيلية، سما للأنباء http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=100150

3. وكالة وفا الاخبارية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9240

4. جبر، يحيى، التجربة الديمقراطية في فلسطين، http://blogs.najah.edu/staff/yahya-jaber/article/article-44

5. مؤسسة مفتاح، سبل إنقاذ النظام الديمقراطي http://www.miftah.org/Arabic/Docs/Documents/PolicyPapers/ArPolicy250707.pdf

6. محيسن، تيسير، مع الفصل والتحكم عن كثي: أثر الانقسام على وحدة المجتمع وفعالية النظام السياسي، حزب الشعب الفلسطيني: http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=6948

7. ساق الله، هشام، الاحزاب والفصائل الفلسطينية جميعا يتحملوا مصائب الشعب الفلسطيني http://hosh.ps/?p=14318

8. هلال، جميل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، http://www.palestinestudies.org/ar/institute/fellows/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D9%84-%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%84-38

9. موقع الدرر السنية http://www.dorar.net/enc/firq/7

10. ريم بن عيسى، دراسة بعنوان: " التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل"، http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

11. الشعيبي، عزمي، الفساد والمحسوبية والفقر، ورقة دراسات حول محاربة الفساد والفقر أنظر الرابط: http://www.aman-palestine.org/data/itemfiles/98926a2963a61021ff29b62e2c8e3030.doc.

12. مصطلحات سياسية، كلية الدراسات السياسية، الجامعة الأردنية، https://www.facebook.com/politics.5/posts/412308888848818

13. ابراهيم ابراش http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

14. ابراهيم ابراش، المشروع الوطني http://www.samanews.com/ar/index.php?act=post&id=142856

15. الخطاب السياسي http://www.startimes.com/f.aspx?t=31082906

16. جريدة الصباح (2007): دور الأحزاب في التنشئة السياسية، شبكة الإعلام العراقي. (h7p://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage &sid=8171 5, 23.11.2009)

17. مجلة الوقت (2009): التنشئة السياسية الأدوات، العدد1140، أبريل.(http://www.alwaqt.com/art.php?aid=158672, 15.10.2009)

18. دار العلوم القانونية والإنسانية، مفاهيم الفلاسفة والمفكرين لمفهوم الدولة:http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?t=8543

19. محمود عليوة، مفهوم المشاركة السياسية، مركز دمشق لدراسات النظريات والحقوق المدنية. (http://www.dctcrs.org/s5459.htm)

20. رسلان، سامح. (2006): مصادر التنشئة السياسية للطفل، مجلة نساء سورية، عدد نوفمبر .(http://www.nesasy.org/content/view/3843/95/,12.11.2009

21. أرسطو، "في السياسة"، عرض وليد الزبيدي، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2012/10/30/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

22. قاموس المعاني الالكتروني، نقلاً عن المعجم الوسيط، لمزيدٍ من المعلومات
/http://www.almaany.com/ar/dict/arar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

23. http://falsafa.over-blog.net/article-28561453.html موقع الفلسفة الإلكتروني

24. http://www.qiams.com/print.php?page=printarticle&action=print&catid=123&id=332 موقع القيم

25. http://atawasol-watahlil-alkhitab.blogspot.com/2011/02/blog-post.html موقع التواصل اللاكتروني

26. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4921 وكالة وفا الاخبارية

27. http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=2645 موقع الحرية

28. https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

29. http://amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=20&id=00015794

30. http://www.abedkhattar.com/blocks/historical_person/George_Habash/

31. http://www.alzaytouna.net/permalink/13984.html موقع الزيتونة للدراسات الفلسطينية

32. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/05/30/282669.html موقع صوت الوطن

33. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/11/10/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9 موقع الجزيرة اللإلكتروني

34. http://alaqsagate.org/vb/showthread.php?t=77370 موقع بوابة الاقصى

35. http://www.tj-am.com/mag/?act=shownews&id=898

36. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/07/24/747684.html موقع صوت الوطن

37. http://paltoday.ps/ar/post/55964 موقع فلسطين اليوم

38. http://maannews.net/Content.aspx?id=158090 وكالة معن الاخبارية

39. http://www.alquds.com/news/article/view/id/487140 صحيفة القدس الاخبارية

40. http://www.r4fm.ps/index.php?p=page&id=2&nid=4796

41. http://www.safsaf.org/06adab_arabi/hamas_plo.htm

42. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/03/14/678577.html
موقع صوت الوطن

43. https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=143189
مركز الاعلام الفلسطيني

44. http://felesteen.ps/details/news/133315/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9.html فلسطين الاخبارية

45. http://www.maannews.net/Content.aspx?id=650315 وكالة معن الأخبارية

46. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/06/01/91028.html/ موقع صوت الوطن كريمة متولي الطوخي، **الافتراق في تعريف المعتزلة والجهمية**, رسالة جامعية غير منشورة http://forum.stop55.com\284649.html

47. أبو طالب، حسن، مقالة بعنوان **حركة فتح والمراجعة المطلوبه** انظر الرابط الاتي: www.swissinfo.ch:

- **مؤسسة تعاون لحل الصراع، رام الله– فلسطين.** http://taawon4youth.org/files/server/Conference.pdf
- **عبيدات، راسم: انهيار أخلاقي وقيمي في المجتمع..مسؤولية السلطة الفصائل،** http://zamnpress.com/content/20875

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Role of the Political Detachment -Values in Obstructing Political Development In West Bank

By
Mohammed Zaki Ali Abu-Za'rour

Supervised
Prof. Abdul Sattar Kassem

This Thesis Is Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements for the Degree of Master of Political Planning & Development, Faculty of Graduate Studies An-Najah University, Nablus, Palestine.

2016

The Role of the Political Detachment Values in Obstructing Political Development In West Bank

By
Mohammed Zaki Ali Abu-Za'rour
Supervised by
Prof. Abdul Sattar Kassem

Abstract

This study aimed at recognizing the circumstances, which should be attained to create a real political development, focusing on the role of the values of the political Detachment in hindering the political development in the West Bank. Besides, it focused on the ways of avoiding the reunion of the classes of the Palestinian people by regaining the political and geographical unity between the West Bank and Gaza strip.

In this period, the Palestinian people were divided between the opponents and proponents of the decisions of the Palestinian Authority (hereinafter referred to as "PA") back in 2006. At that period, the Palestinians stuck between the hammer of the occupation and the anvil of the Palestinian fragmentation.

The sanctioned and personal interests played a role in the political detachment in the Palestinian national arena that they contributed to going away from the main national aim of the Palestinian national project of liberating Palestine and attaining its own political and national sovereignty.

In this study, the concept of political divergence and other terms were defined since they were useful to clear out the idea of the thesis to the readers. The concepts, which the study came across, include values,

political discourse and political development. The readers were meant to understand the essence of the study through highlighting the political phenomena along with recording, analyzing and explaining circumstances. In order to do the previously mentioned, the researcher employed three methods:

1. Historical Methodology.
2. Deductive or Speculation Methodology
3. Descriptive Methodology

This study originated from the assumption that there was a relationship between the values of political divergence and initiating the process of political development. Thus, the researcher concluded that the stronger negative values were possessed, the possibilities of achieving the political development would be weaker. One reason for that was the deficiency of the political culture and the drop of the level of the political discourse in the elite, whom the researcher held responsibility for enhancing the divergent values between the classes of the Palestinian people and giving a high priority to the personal interest over the public interest.

The absence of the fixed, unified and common political ideology went hand to hand with the practices of Fatah and Hamas against each other as institutions, individuals or leaders. Exchanging accusations and spreading rumors will turn a great part of the Palestinian society into an image of the divergence of the Palestinians.

The researcher described the Palestinian political situation in terms of the presence of the sanctions and the society's institutions relating them to the political divergence. The evolution of the political sanctions in Palestine was explained in terms of its essence, and the crises it caused by highlighting those divergent values, which spread for the best interest of the sanction.

Today, the Palestinian people suffer from negative values, which enhance the political divergence, including fear, murder, breaking the law, political arrest, the wrong employment policies, payments absence and financial corruption. This affected the hindrance of the democratic process and the lack of spaces for liberties of the people where the values of the political divergence overran the values of unity and national reunion.

On the other hand, the signed agreements with Israelis including Oslo accord had a great influence on solidifying the political divergence and creating hatred between the governed and governor. Thus, the PA's forces arrested a number of Palestinian political activists, who opposed the signed agreements with the Israelis and the Palestinian political system. The PA sought to suppress and silence all who opposed it especially the group of intellectuals, political activists and media officials. The same situation occurred in the political scene in Gaza that in Hamas's regime, the policy of security summons and political arrest were dominant for the opponents of Hamas and the government in Gaza.

The researcher concluded that the systemized values, which are employed as the selection means, which may turn on the fire of the political development. It affects the achievement of the real political development that it is formed through the main official channels like the governmental institutions and ministries.

Thus, it is formed through the non-official channels such as family, school, religious institution and the institutions of the civic society. Consequently, it is imperative to have adequate information along with the positive well and desire for unity and acceptance of the other in order to achieve political development.